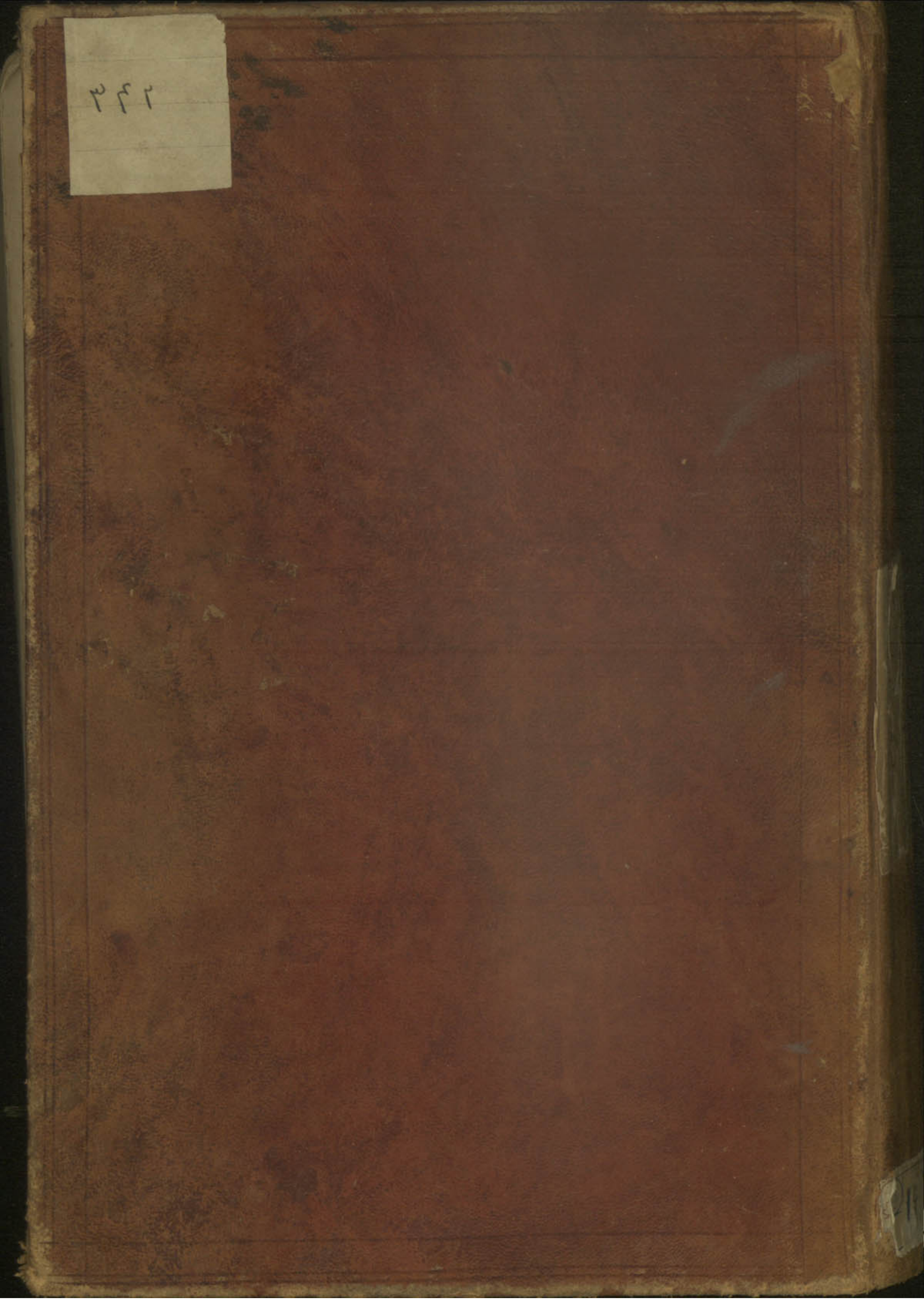
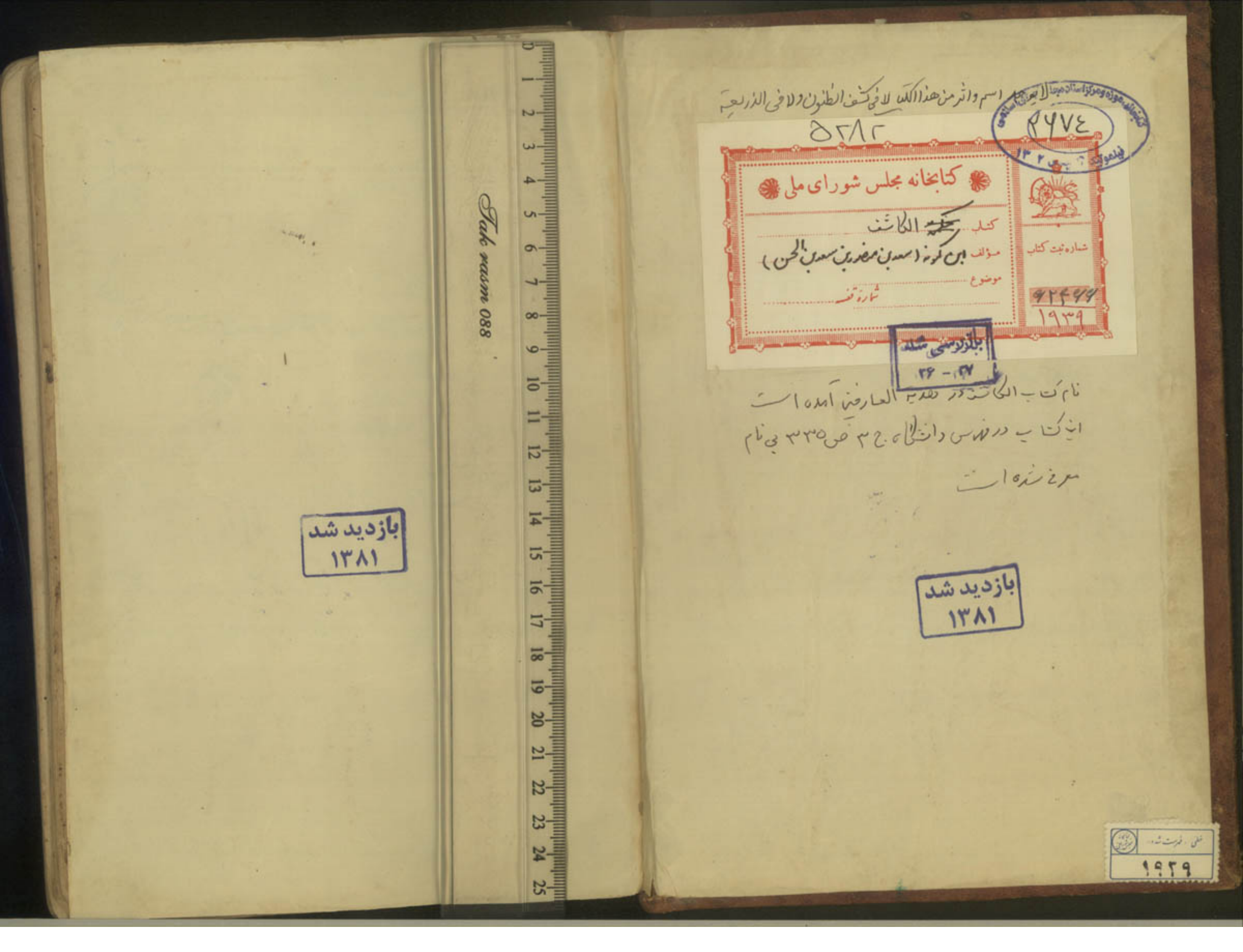
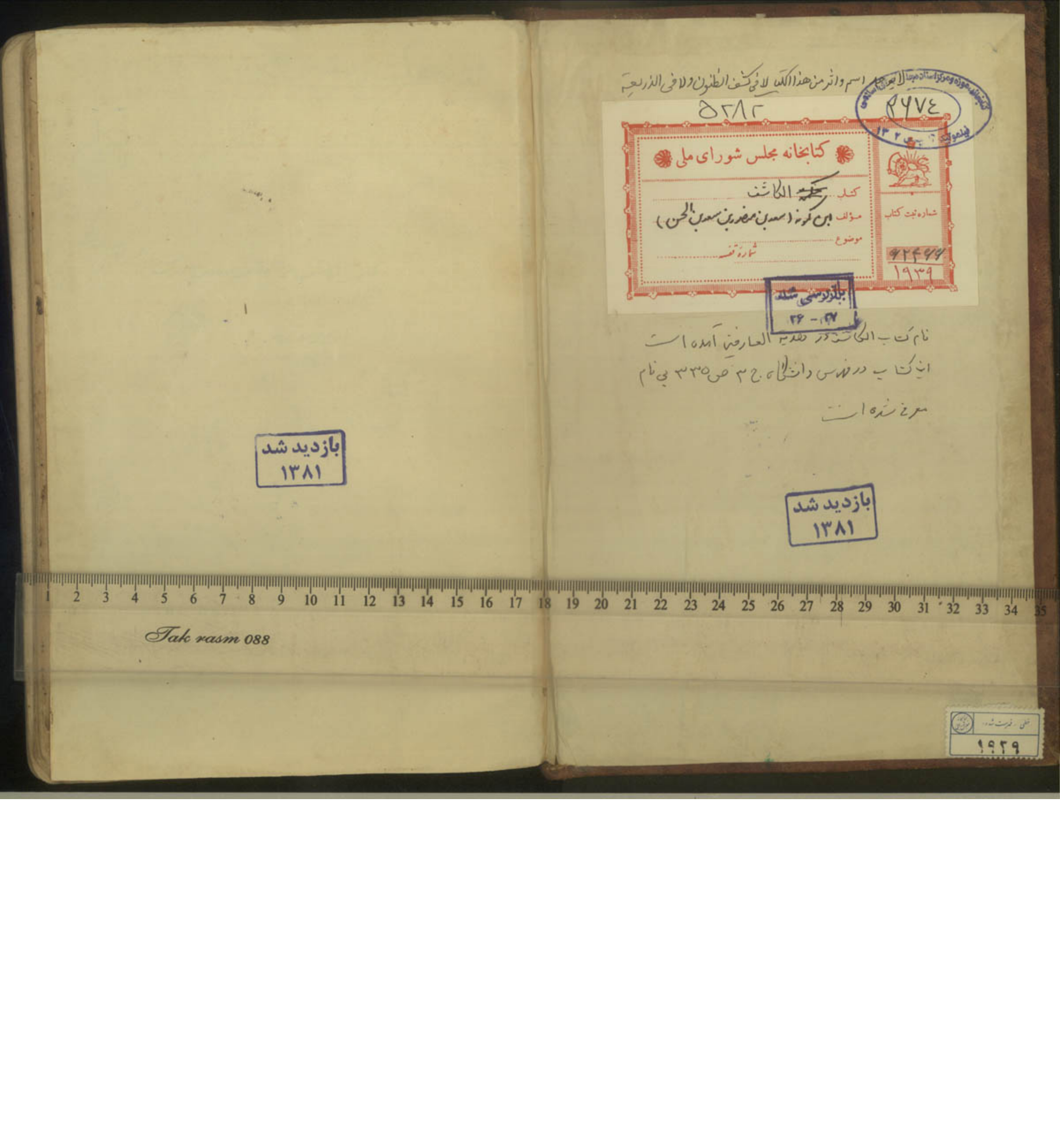
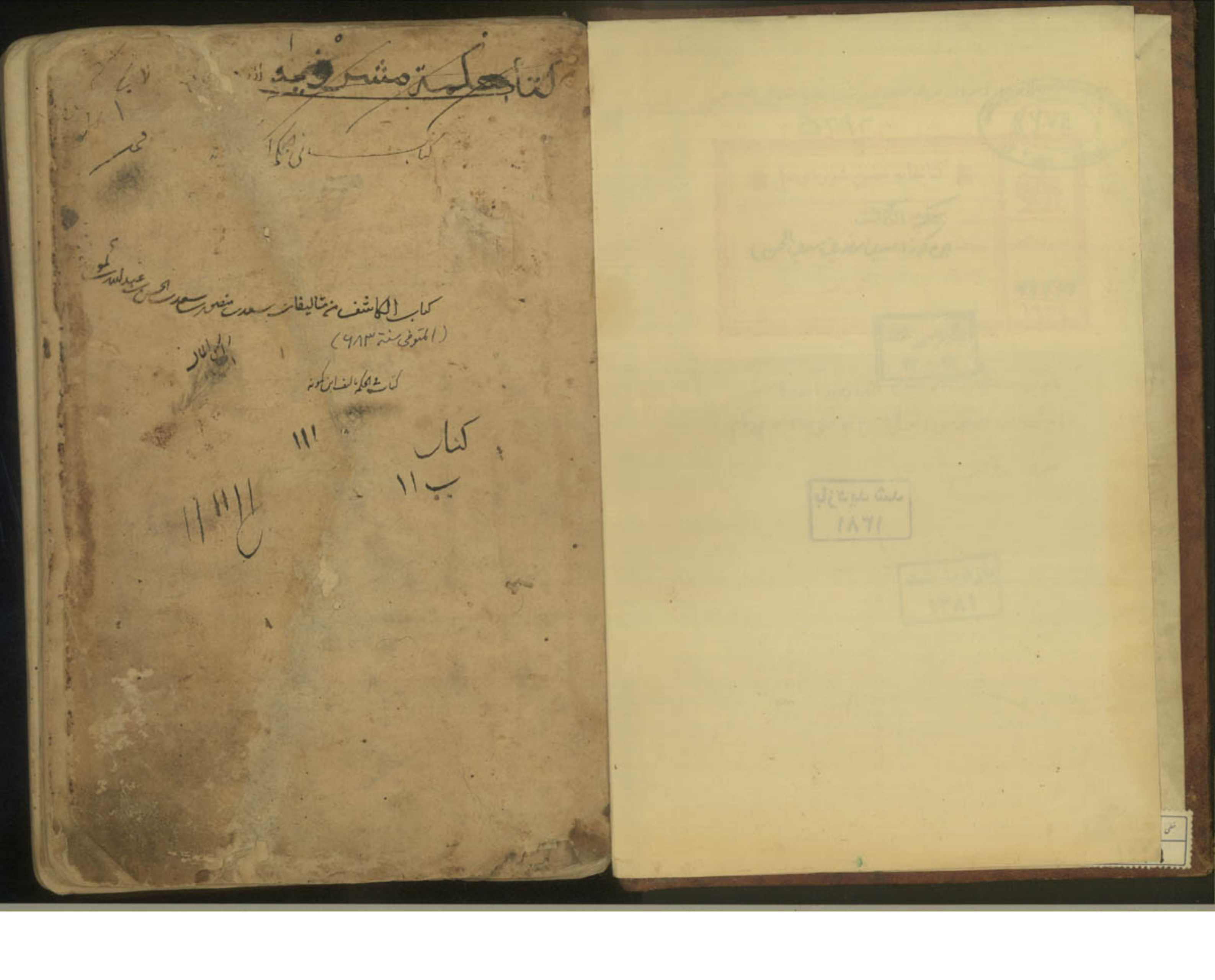




اسم واثر من هذا الکتاب لا فی کشف الظنون ولا فی الذریعة

نام کتاب الکاشف در هدیة العارفین آمده است
این کتاب در فهرست دانشگاه ج ۳ ص ۳۳۵ بی نام
معرفی شده است

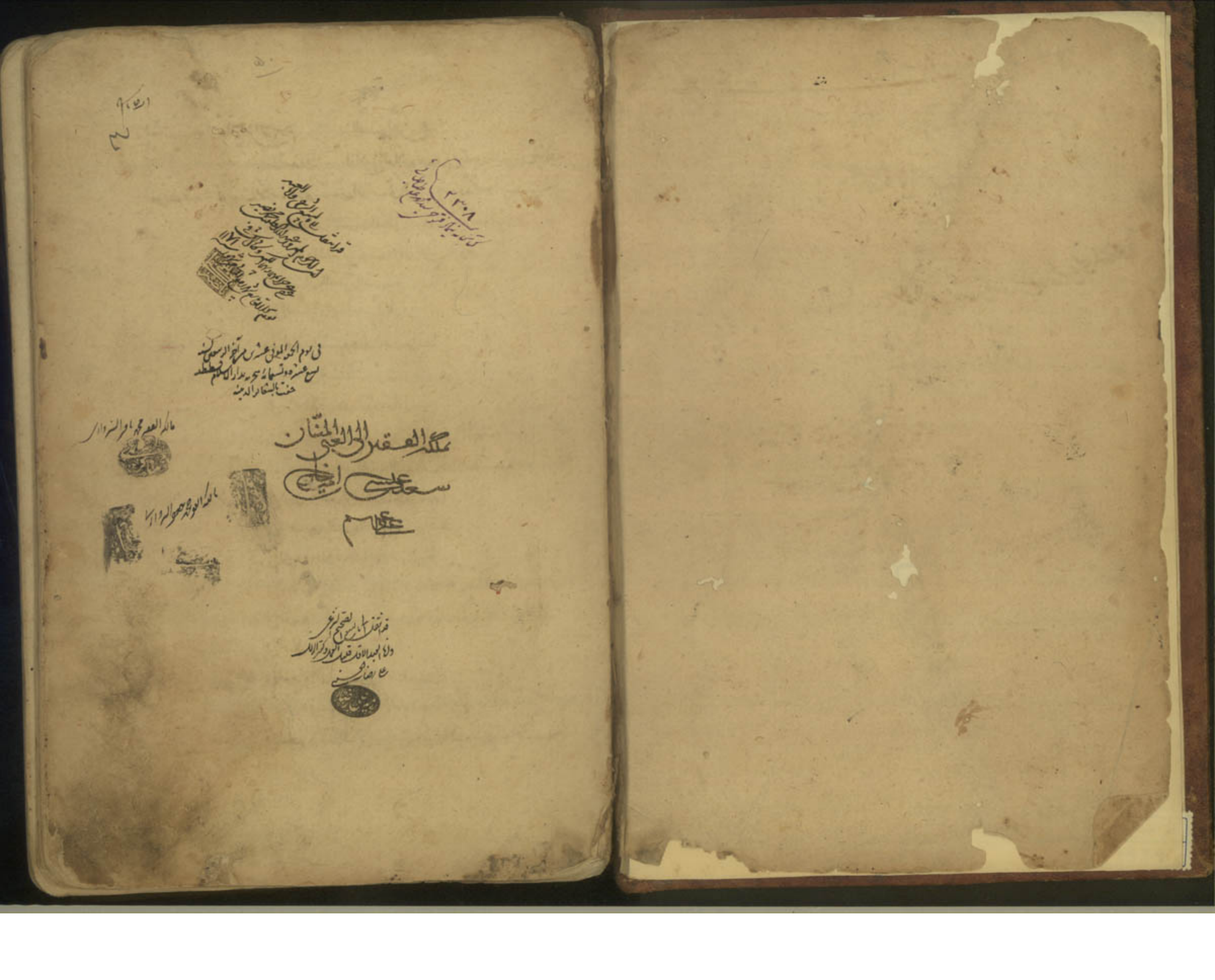

اسم وأثر من هذا الكتاب لا في كشف الظنون ولا في الذريعة
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب الکاشف
مؤلف ابن کمونة (سعد بن منصور بن سعد بن الحسن)
موضوع
شماره قفسه
شماره ثبت کتاب
نام کتاب الکاشف در مقدمه العارفین آمده است
این کتاب در فهرست دانشگاه ج ۳ ص ۳۳۵ بی نام
معرفی شده است
بازدید شد
۱۳۸۱
بازدید شد
۱۳۸۱
Tak rasm 088



كتاب الكاشف من تاليفات سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن عبد الله كمونه

(المتوفى سنة ٦٨٣)

كتاب شرح الحكمة للفاضل ابن كمونة

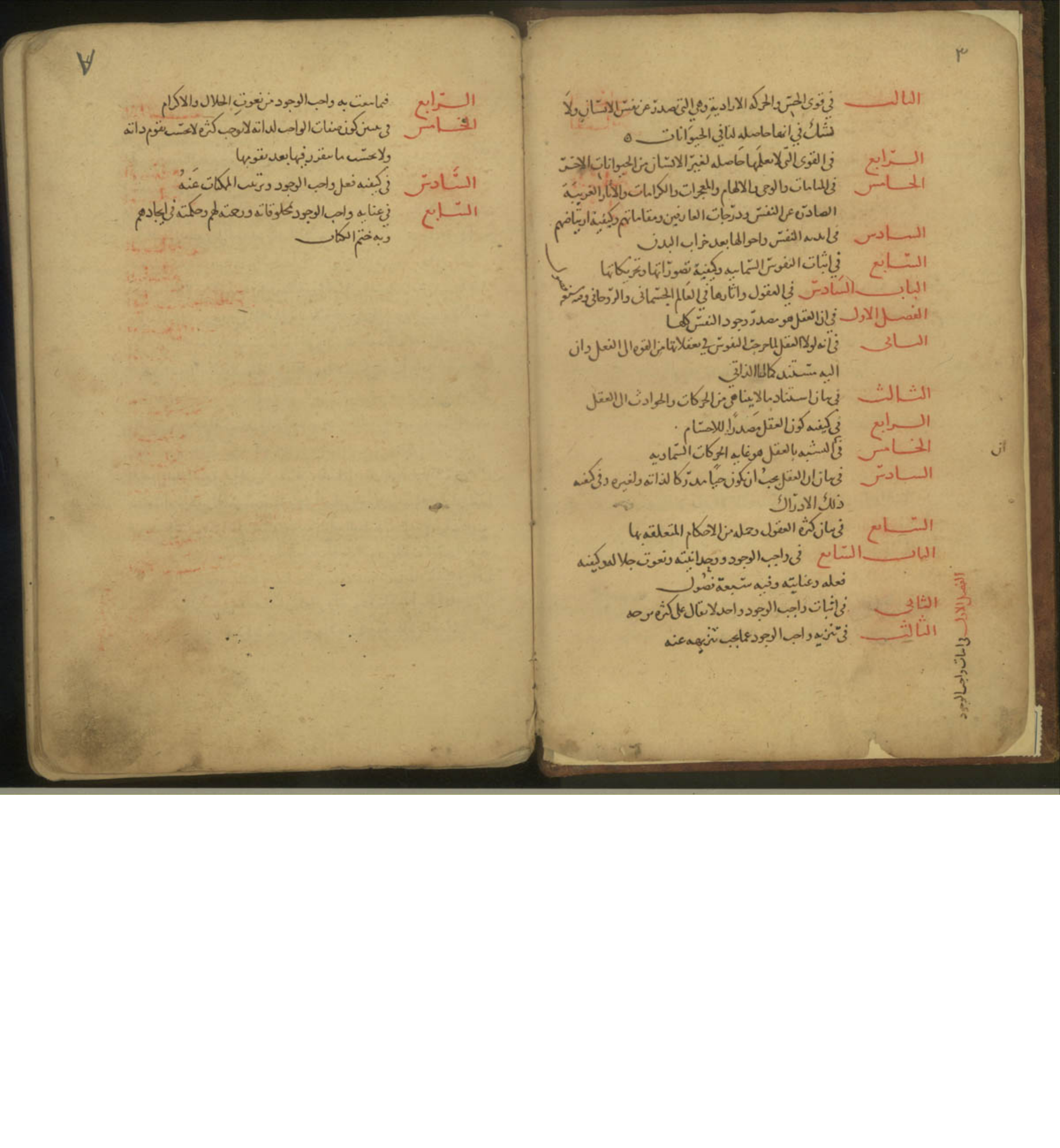




بسم الله الرحمن الرحيم · اللهم أعن

كتاب حكمة صنف الشيخ الفاضل العلامة سعد بن منصور المعروف بابن كمونة رحمه الله عنه

فهرست الكتاب المذكور سبعة ابواب في كل باب سبعة فصول



بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير الى رحمة الله تعالى سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن عبد الله بن كمونة رحمه الله
الحمد لله تعالى حمدا نقرب الى جنابه الكريم ونوجب المزيد من فضله واحسانه ونستغفره
استغفارا نومن من عقابه الاليم ونحلد في الفردوس الاعلى من جنانه واسأله الهداية
الى صراطه المستقيم بالهام الحق وانارة برهانه وان يصلي على من بالملا الاعلى الحافين من
حول العرش العظيم وعلى المصطفى لاظهار التوحيد واعلايه وبعد فقد اتفق ارباب
العقايد العقلية والديانات النقلية ان الايمان بالله واليوم الاخر وعمل الصالحات
هو غاية الكمالات الانسية وبدونه لا يفوز الانسان بالسعادة السرمدية ولا ينجو
من الشقاوة الاخروية ومن الظاهر ان ذلك لا يتم تحصيله على الوجوه اليقينية لا الظنية
وبالطرق البرهانية لا التقليدية الا بعلم الحكمة الذي هو استكمال النفس الانسانية بتحصيل
التصورات والتصديقات بالحقايق النظرية والعملية على حسب الطاقة البشرية بهذا
انقطع عذر من لم يرغب في تحصيله ولم يتاب في تمهيد قواعده واصوله فان عكوف اهل الحكم
والترتيل مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل العقل والتحصيل ويجب على المتردد
العمل بالاحوط وعلى المصدق ان لا يضل على علم عن سوا السبيل ولما كان الامير الكبير
الفاضل العالم العادل عز الدين فخر الاسلام والمسلمين معتمد الدولة فخر الملك مغني العراقين
دولة شاه بن الامير الكبير سيف الدين سنجر الصاحبي بلغهما الله مبتغاهما وادام ايامهما
ممن اطلع على شرف هذا العلم بالهمة الثاقبة واراية الصايبة التمس مني تصنيف كتاب
فيه برسمه فعملت هذا الكتاب في اثناء ما قد الجيت اليه من ملابسة الامور الدينية
والشواغل الدنيوية مشتملا على اختصاره على مهمات المطالب وامهات المسايل متضمنا
مع الزيادات التي من قبلي لخلاصة افكار الاواخر ولباب حكمة الاوايل خاليا عما يقصر عن
افادة اليقين من الحجج والدلايل عاريا عن تحقيق ما لا يجدي تحقيقه بطايل فلا تجد في هذا الكتاب

الا

الا ما ينتفع به في العلم بالله تعالى وتوحيده وتنزيهه وصفات جلاله وعجايب مخلوقاته الدالة
على كبريايه وعظمته وبيان جوده وعنايته وفي اثبات الملايكة السماوية والنفوس الارضية وادراكاتها
واثارها وبقايها بعد خراب البدن وابديتها وتزكيتها وما يعصمها من الخطا والخذلان
وفي خصايص النبوة والولاية وحال المعاد والنشاة الثانية وبالجملة هو مشتمل على ما
يعصم من الضلال ومزلة اقدام الجهال ويسعد النفس في المال بما اجلب به من الكمال
واقول مع اعترافي بتقصيري وقلة بضاعتي من العلم انه لا يعرف محل هذا الكتاب الا المحقق
الذي طال نظره في الكتب السابقة عليه وقد جعلته سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصول
ومن الله استمد العصمة واصابة الصواب والرحمة وجزيل الثواب انه العفو الوهاب

الباب الاول في آلة النظر المسماة بالمنطق

الفصل الاول في ماهية المنطق ومنفعته وامور ينتفع بها توطية

المنطق قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده ونسبته الى الروية نسبة العروض الى الشعر
والايقاع الى ازمنة الالحان ويستغني عنهما بفطرته كثير من الناس ولا يكاد يستغني
بفطرته عن هذا القانون الا المويدون بهداية ربانية وقليل ما هم لكن الذين لا يهتدون
بهذا القانون بلا دائم كثيرون والمراد بالفكر ههنا توجيه الذهن نحو مبادي المطالب
ليتادى من تلك المبادي اليها فتلك المبادي تجري من الفكر مجرى المادة والهيئة الحاصلة
من ترتيبها تجري مجرى الصورة ولا بد من صلاح الفكر اي في كونه موديا الى المطلوب من
صلاحهما معا ويكفي في فساده فساد احدهما والمبادي اما تصورية او تصديقية فان حصول
شي ما عند الذهن يسمى تصورا وهو نفس الادراك وما يلحقه لحوقا يجعله محتملا للتصديق او
التكذيب يسمى تصديقا وهو الحكم بمتصور على متصور ولا يطلب في العلوم سواهما ولما انحصر
المعلوم في معلوم التصور ومعلوم التصديق فالمجهول منحصر في مجهوليهما ويسمى الفكر الموصل
الى التصور قولا شارحا والفكر الموصل الى التصديق حجة فقصارى امر المنطقي ان ينظر في

مبادي كل من القولين وكيفية تاليفه على الوجه الكلي القانوني لا بالنظر الى المواد المخصوصة
بالمطالب الجزئية ويجب عليه ان ينظر في الالفاظ من حيث هو معلم للمنطق او متعلم له وللعلاقة
الوضعية بين اللفظ والمعنى لا من حيث هو منطقي فقط وعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير والتنبيه
وبعضه على سبيل العلم المتسق الذي لا يقع فيه غلط وهو قانون للبعض الذي بخلافه والا لافتقر
المنطق فيما يستنبط منه بالفكر الى منطق آخر وليس كذا ولا بد من انتهاء المبادي الى تصورات
وتصديقات بديهية والا لاكتسب المجهول وهو محال ولا تصديق الا على تصورين فصاعدا
ويكفي في ذلك التصور توجه ما فقط حتى ان تصورنا من المجهول مطلقا كونه مجهولا مطلقا
كاف في حكمنا عليه بامتناع الحكم عليه اي في حال لا يكون متصورا منه ولا هذا القدر
ومدلول اللفظ الذي دلالته وضعية ان كانت على المعنى الذي وضع له لاجل وضعه له فهي
المطابقة كدلالة البيت على مجموع الجدار والسقف والا فدلوله ان كان جزءا موضوعا له
فهي تضمن كدلالة البيت على الجدار وان كان خارجا عنه فهي التزام كدلالة السقف على
الحائط واللفظ الواحد يدل على المعنى الواحد الحاصل في كثيرين بالسوية بالتواطؤ كالحيوان
على جزئياته ولا على السوية بالتشكيك كالموجود على الجوهر والعرض ويدل على معانيه المختلفة
بالاشتراك كالعين الباصرة وغيرها وعلى ما يعمها الوضع وعلى بعضها ويلحق غيره به
لنسبة او نقل والالفاظ الكثيرة تدل على المعنى الواحد بالترادف كالخمر والعقار وعلى
المعاني الكثيرة بالتباين كالسماء والارض واللفظ ان لم يقصد بشيء من اجزائه المترتبة المسموعة
الدلالة فيه على شيء من اجزاء معناه فهو المفرد كزيد وعبد الله والا فهو المركب ويسمى
قولا كالحيوان الناطق واحترزنا بالمترتبة المسموعة عن مثل صيغة الفعل الدالة على زمانه
وجوهره الدال على الحدث فان كلا منهما جزء ولكن غير مترتب ولا مسموع والمفرد ان استقل
بالاخبارية او عليه فان دل على معنى وعلى زمانه المحصل من الثلاثة احترازا بالمحصل عن
مثل الزمان في المتقدم المنصرف الى تقدم ومتقدم فهو الكلمة كمشى والا فهو الاسم

كالانسان وان لم يستقل بذلك فهو الاداة كفي وهو وكان الناقصة وما منع مفهومه من وقوع
الشركة فيه فهو جزئي كزيد المشار اليه وما لم يمنع مفهومه ذلك فهو كلي وقعت الشركة فيه كالانسان
او لم تقع لمانع غير نفس المفهوم كالشمس والموصوف وصفاته اذا حكم بعضه على البعض كيف كان
كالانسان ضاحك او الضاحك انسان او كاتب فالمحكوم عليه موضوع والمحكوم به محمول المواطاة
بخلاف ما مثل الضحك والكتابة فانها لا تحمل الا باشتقاق كالضاحك او باداة نسبة كذي
ضحك والمحمول ان كان داخلا في ماهية موضوعه كالحيوان في الانسان او نفس ماهيته كالانسان
لزيد اذ زيد عبارة عن انسان مخصص بعوارض لا عن المجموع من الانسان وتلك العوارض
فهو ذاتي وان كان خارجا عنها فهو عرضي اما لازم وهو الدائم الصحبة لها مع العلم بوجه
وجوب تلك الصحبة كذي الزوايا الثلاث للمثلث ان كان بينا او كمساوي الزوايا القائمتين له
ان كان غير بين لحق بتوسيط غيره واما مفارق وهو ما لا يكون كذلك وان جاز دوام صحبته
لها اما مفارقة سريعة ككون زيد قائما او بطيئة ككونه شابا وما احد من العرضيات من
حيث يختص بماهية واحدة فهو خاصة كالضاحك للانسان مساوية كهذا المثال او كانت
لبعضه فقط كالكاتب بالفعل له وما احد منها من حيث يشمل ماهية وغيرها فهو عرض عام
كالماشي للانسان لا للحيوان لاختصاصه به والمسؤول عنه بما هو ان كان حقيقة واحدة كالانسان
فالجواب بمجموع ذاتياتها كالحيوان الناطق وان كان فوق واحدة فان اختلفت حقائقها كالانسان
والفرس والطير فمجموع الذاتيات المشتركة بينها كالحيوان جنس وهو جنس كل واحد منها
وهي الانواع بالاضافة اليه وان اتفقت حقائقها كزيد وخالد المختلفين بالعدد فقط فالحقيقة
المشتركة هي المشترك له والخصوصية كالانسان وهو نوع حقيقي لتلك الكثرة ومعناه غير معنى
النوع الاضافي وقد يصدقان على ماهية واحدة كهذا المثال وقد يصدق كل منهما على ما لم يصدق
عليه الآخر كالبسائط التي هي انواع حقيقية فقط والانواع المتوسطة التي هي اضافية فقط الا
اذا اعتبرت بالنسبة الى ما اشترك فيه ما تحتها دون المخصصات وقد تتصاعد الاجناس

الي ما الاجنس فوقه وهو العالي وجنس الاجناس ويتناول الانواع الاضافيه الي ما ليس تحته
الا الاصناف والاشخاص وهو نوع الانواع والمتوسطات اجناس لما تحتها انواع لما فوقها
وخصوصيه كل نوع هو فصله المقوم كالناطق للانسان ويقال في جواب اي ما هو في ذاته وكل
شيئين ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فاما مع العكس وهو المساوي كالانسان
والضاحك او لا مع العكس فالاول اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحيوان الاعم والانسان الاخص
وان لم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فان صدق على بعضه فبينهما عموم وخصوص من
وجه كالانسان والاسود لا فانهما متباينان كالانسان والفرس والموجود والمعدوم ولا يزيد
المحمولات المفرده على الخمسه التي هي الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصه والعرض العام
لانها اما ذاتيه او عرضيه والذاتيه اما صالحه لان يقال في جواب ما هو او غير صالحه والصالحه
اما على مختلفات الحقائق وهو الجنس او لا على مختلفاتها وهو النوع الحقيقي وغير الصالحه لذلك
اما غير مشتركه او ليست تمام المشترك بل جزء المساوي له اذ الجزء في الجمله لا يكون اخص مطلقا
ولا من وجه ولا مباينا لانه كلما صدق الكل صدق الجزء فانتفت هذه الثلاث وفي هذا الموضع لا يكون
اعم مطلقا والا لكان تمام مشترك بين ماهيه ما وغيرها وهو خلاف الفرض فتعين انه مساو وعلى
تقديري انها ليست تمام المشترك او هي بعضه المساوي فهي صالحه للتمييز ويكون فصلا والعرضيه ان
اختص عروضها لماهيه واحده فهي خاصه والا فهي عرض عام وكل واحد من هذه الخمسه اما هو ذلك
الواحد بالاضافه فقد يصدق على واحد عده منها كاللون فانه جنس للبياض والسواد ونوع للكيف
وخاصه للجسم وعرض عام للانسان ومعروض كل واحد منها يسمى بالطبيعي وعارضه بالمنطقي ومجموعهما
بالعقلي فالحيوان جنس طبيعي والجنسيه العارضه له جنس منطقي والحيوان مع الجنسيه جنس عقلي
وكذا قياس باقيها

الفصــــل الثاني في اكتساب التصورات التصور اما تام وهو الاحاطه بكنه
حقيقه المتصور واما ناقص وهو تمييزه عما عداه من غير تلك الاحاطه والقول الشارح الموصل الى

التصور

التصور التام يسمى حدا تاما ولا بد وان يشتمل على ذاتيات المحدود اجمع فيكون مركبا من
جنسه وفصله ان كان تركبه منهما اذ الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركه والفصل يتضمن جميع
الذاتيات المميزه ان كان لذلك الجنس والفصل تركب وكما ان اتحاد الشي في الخارج لا يتم الا باتحاد جميع
اجزائه فاتحاده في الذهن الذي هو تصوره لا يتم الا باتحاد جميع ذاتياته فيه ومتى لم يكن كل واحد من
ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام لم يتم الحد ولا يتصور به كنه حقيقه الشي وحد
الحد هو انه القول الدال بالمطابقه على ماهيه الشي وظن ان جميع ذاتيات الشي نفس ذلك
الشي فيكون التعريف بها تعريف الشي بنفسه وليس كذا فان الاشيا التي كل واحد منها متقدم
على شي يمتنع كونها نفس ذلك الشي المتاخر عنها بل هي تصير عند الاجتماع ماهيه هي المتاخره
فتحصل معرفتها بها فالعلم بالجنس وبالفصل وبالتركيب التقييدي متقدم على العلم بالجنس المقيد
بالفصل والفرق بين مجموع الشي ونفس اجزائه باسرها هو اعتبار ما يقع فيه التاليف مع التاليف
والاجزاء باسرها هو اعتبار ما يقع فيه التاليف من غير التفات الى التاليف ويجب تقديم الجنس على
الفصل في الحد لان الجنس يدل على شي مبهم يحصله الفصل واذا عكس هذا الترتيب اختل الجزء
الصوري من ذلك الحد فلا يشتمل على جميع الاجزاء والحد اما بحسب الماهيه في نفس الامر وهو
صعب لجواز الاخلال بذاتي لم يطلع عليه ولوقوع كثير من الاغاليط الحديه فيه واما بحسب
المفهوم ولا يتاتى فيه ذلك اذ هو جار مجرى العنايه واذا عنينا بالانسان الحيوان المنتصب
القامه الضحاك بالطبع فكل واحد من هذه ذاتي بحسب المفهوم فلا يسوغ الزياده عليها والنقصان
منها عند استعاده حد الانسان مثلا والا لكان الحد حدا او لا غير المحدود ثانيا ويجب ان
لا يغفل عن هذا القانون في الحد المفهومي واما الموصل الى التصور الناقص فمنه الحد الناقص
وهو ما اخل فيه ببعض الذاتيات كتعريف الانسان بانه الجسم الناطق فاخل بفصل جنسه الذي
هو الحيوان او بانه الناطق فاخل بجنسه جمله ومنه الرسم اما التام وهو ما يميز الشي عن جميع ما
عداه واما الناقص وهو ما يميزه عن بعض ما عداه واجود الرسوم ما وضع فيه الجنس اولا

لتقيد ذات الشي فان الفصول والخواص واللوازم لا تدل بالمطابقة الا على شي ما استملت بها او
تختص بها اما ماهية ذلك الشي فلا تدل عليه الا بالالتزام ودلالة الالتزام غير مضبوطة فقد
ينتقل العقل بالالتزام الى الشي والى اخر والى خاصة اخرى له فاذا وضع الجنس دل على اصل
الذات المرسومة وتم التعريف بايراد اللوازم والخواص كما يقال للانسان انه حيوان
مشاء على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع ويقال للمثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا
واذا استقصي في ذكر الخواص واللوازم فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو الذات فينبغي
عند ذلك من ذكر الجنس ولا يتم قول شارح الا بما يخص المعرف اما بان يكون كل واحد من اجزائه
كذلك كرسم الشي بمجموع خواصه او البعض كذلك دون البعض كرسمه بالجنس والخاصة او يخص
بالاجتماع كرسمه بمجموع كل فرد منه عرض عام وجملة تلك الاعراض خاصة كالطاير الولود للخفاش
ويجب ان يكون الخواص والاعراض المعرفة للشي بينة له وليس من شرط كونها معرفة ان يعلم اختصاصها
بالشي لان العلم بالاختصاص موقوف على العلم بالمختص والمختص به فلو عرف بتلك الاختصاص لكان
دورا بل من شرطه ان يكون بحيث ينتقل الذهن من تصورها الى تصور المعرف به والمعلوم مطلقا
وكذا المجهول مطلقا لا يتصور طلب تصورهما بل المعلوم من وجه والمجهول من آخر كادراك ناقص
طلب تكميله او زيادته وان لم يكمل فالخطا في الاقوال الشارحة منه ما يختص بالحد ومنه ما يعمه
والرسم اما الذي يختص بالحد فان يوجد مكان الجنس احد امور سبعة اما اللوازم العامة كالوجود
والعرضية واما الفصل كقولهم العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة واما النوع كقولهم الشرير
من يظلم الناس والظلم نوع من الشر واما جنس اخر كما يقال العفة نوع قوة يمكن بها من اجتناب
الشهوات فان الفاجر له ايضا هذه القوة ولا يجتنب فقد اخذت القوة مكان الملكة واما الموضوع
كاخذ الخشب في حد الكرسي فانه يوجد قبل الهيئة الكرسية وبعدها ولا كذلك الجنس فان وجوده يتقوم
بالفصل وجعلهما واحد واما المادة الفاسدة كقولهم الخمر عنب معتصر والرماد خشب محرق واما الجز
كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما يختص به فان المختص لا يقال على المختلفات فلا يكون جنسا

بل الحيوان الذي هو جنس يجب ان يوصف بغير مشي وقط نقيد انه ناطق ولا يقيد انه لا ناطق واد
الاول هو الانسان نفسه والثاني مناف له فلا يحمل عليه وبان يوضع الانفعال مكان
الفصول فان الفصول لا تبطل الشي والانفعال قد تبطله واما الذي يعم الحد والرسم
فبان يعرف الشي بنفسه كقولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة واحد او بما يساويه
في المعرفة والجهالة كقولهم الاب هو الذي له ابن او بما هو اخفى منه كقولهم المثلث شكل زواياه الثلث
مساويه لقائمتين او بما لا يعرف الا به كقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا والنهار هو زمان
طلوع الشمس

الفصل الثالث

في القضايا واقسامها القول اما تقييدي كالحيوا
الناطق وهو في قوة مفرد كالانسان او خبري وهو ما يعرض له لذاته ان يكون صادقا او
كاذبا واحترز بلذاته عن مثل يتفضل بكذا فانه امر بالذات ويدل على الخبرية اي اريد تفضلك
به او خارج عنهما كالتمني والترجي والامر والنهي والقسم والندا والتعجب والاستفهام
والتقييدي ينتفع به في الاقوال الشارحة وقد مضى ذلك وما مثل التمني وما معه هو اخص
بالمحاورات دون العلوم وينتفع به في الخطابة والشعر وما يجري مجراهما مما لا يتعلق بغرض
هذا الكتاب واما الخبري فهو الذي ينتفع به في تركيب الحجج ويسمى قضية ولا بد فيها من محكوم عليه
ومحكوم به ايجابا او سلبا فان لم يكونا جزئين قد اخرجا بالتركيب عن الخبرية كالانسان ماش او
ليس او كالحيوان الناطق ماش او هو مستقل بنقل قدميه او ليس فهي الحملية وان كانا كذلك فهي
الشرطية والارتباط من الخبرين ان كان بلزوم او مصاحبة او سلب احدهما فهي المتصلة وان كان
بعناد او عدم موافقة او سلب احدهما فهي المنفصلة فاما الحملية فهي التي يحكم فيها بكون احد
جزئيها وهو المحمول مقولا على ما يقال عليه الاخر وهو الموضوع سواء كان ذاتا وحدها كالانسا
كاتب او هو مع صفة كالضاحك كاتب والموضوع والمحمول هما مادة القضية وما يربط احدهما
بالاخر هو صورتها وقد يحذف في بعض اللغات لفظا لدلالة القرينة عليه معنى كما يقال زيد ماش

وحقه ان يقال هو ماشي والموضوع ان لم يكن تعدده اما لكونه جزئيا كزيد كاتب او ليس او باعتبار
الحكم بالحيوان حتم فالحمليه مخصوصه وان امكن تعدده فان بين ان الحكم على كل واحد من افراده
بالايجاب ككل انسان حيوان وهي الموجبه الكليه او بالسلب كلا شي ولا واحد من الناس بحجر
وهي السالبه الكليه او على بعضها بالايجاب كبعض الناس كاتب وهي الموجبه الجزئيه اذ ليس كاتب
وهي السالبه الجزئيه فعلى التقادير الاربع الحمليه محصوره وان لم يبين ذلك كالانسان في
خسر او ليس فالحمليه مهمله وهي مساويه للجزئيه في قوتها فانه اذا صدق الحكم على كل الافراد
او على بعضها فعلى التقديرين يصدق على بعضها يقينا ويتناول الحكم في المحصوره ما يدخل تحت
الموضوع من الاجناس والانواع والاصناف والاشخاص الموجوده والمفروض وجودها مما لا
يمتنع اتصافها به واذا قلنا كل ج ب فلا نعني مجموع الجيمات ولا كليه ج المنطقيه ولا العقليه
بل نعني كل واحد من افراد ج الشخصيه او غيرها وبالجمله مما يوصف بج وصفا ماخوذا من
حيث هو بالفعل لا بالقوه كالنطفه التي هي بالقوه انسان سواكان موصوفا به لذلك في الفرض
الذهني او في الوجود الخارجي وسوا اتصف به دائما او غير دايم بل كيف اتفق فهو ب على احد
جهات الحمل التي يأتي ذكرها واذا كان المحمول معدولا وهو الذي عبر عنه باداة سلب مع لفظ
يحصل سميت الحمليه معدوليه كقولنا الانسان هو لا فرس وتسميه الموجبه فيها بالسالبه
المحصله والفرق بينهما هو ان الموجبه المعدوله حكم فيها بارتباط السلب والسالبه المحصله
حكم فيها بسلب الارتباط فالسلب في احديهما رافع للايجاب وفي الاخرى بخلافه والايجاب لا
يصح ولا يصدق الا على محقق في الخارج اي في نفس الامر ان حكم بثبوت المحمول للموضوع كذلك والا
ففي العقل ولا كذلك السلب فان المعدوم من او المعدوم انما كان قد رفع الارتباط عنهما في الخارج
فيصدق الحكم فيها على غير الثابت اذا اخذ من حيث هو غير ثابت ولكل محمول الى موضوع نسبه في
نفس الامر مخصوصه فان كان يخصصها بالوجوب كزيد حجر او ليس ففي ماده واجبه وان كان بالامتناع
ففي ماده ممتنعه كزيد حجر او ليس وان كان بالامكان ففي ماده ممكنه كزيد كاتب او ليس وما

يتلفظ به من خصوصيه النسبه او يفهم وان لم يتلفظ به فهو جهه القضيه سوا طابقت الماده او
لم تطابق وقد تكون الجهه متناوله لاكثر من ماده واحده كحكمنا بالنسبه الغير الممتنعه فانها تتناول
مادتي الوجوب والامكان ولكنا نبين عدها من الجهات العامه واذا حكم بدوام النسبه او
سلبها ما دامت ذات الموضوع ثابته فالقضيه ضروريه ان قيد بالوجوب كالانسان بالضروره
حيوان او ليس بحجر ودايمه ان لم يقيد به وكان محتملا له كزيد ابيض البشره دائما او ليس واد
ما لا يجب ان يوجد كما ستعلم فلا دايم الا ضروري في نفس الامر ولكن مرادنا بالدايم ما لا نحكم
بوجوبه فان قيدناه باللاضروره فالمراد انا لا نعلم وجه وجوبه وحينئذ لا يصدق الحكم به على كل
واحد من جزئيات الكلي لا يتناهى ولا يطلع العقل على دوام الحكم عليها الا اذا اوجب ذلك لنفس
طبيعه الكلي وعلى الموضوع الجزئي جاز ذلك للمشاهده والوجدان كما مثل به وان حكم بان ثبوت
المحمول او سلبه دايم بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ككل كاتب متحرك الاصابع او ليس
ساكنها ما دام كاتبا مع جواز دوامه بدوام الذات او لا دوامه فهي المشروطه ان قيد بوجوبه
بحسب الوصف والعرفيه ان لم يقيد به وان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور مع جواز
صدق الحمل العرفي او لا صدقه ككل مجنوب يشتعل او لا يشتعل في بعض اوقات كونه مجنوبا فهي
الحينيه الضروريه ان قيد بالضروره في ذلك الوقت والحينيه المطلقه ان لم يقيد بها وان حكم بذلك في
بعض اوقات ثبوت ذات الموضوع مع جواز باقي الاحتمالات فهي الوقتيه الضروريه ان تعرض لعدم الضروره
والمطلقه ان لم يتعرض له وان قيد الحكم في ما عدا الضروريه والدايمه باللادوام بدوام ذات الموضوع
فالجهه مركبه من تلك الجهه ومن مطلقه تخالفها في الكيف اي في الايجاب والسلب وتوافقها في الكم
وما خالفهما فان كان الحكم بسلب ضروره العدم في الايجاب او بسلب ضروره الوجود في السلب فهي الممكنه
العامه وان كان بسلب الضرورتين معا فيهما فهي الممكنه الخاصه وهي مركبه من ممكنتين عامتين مختلفتي الكيف
وقد تكون الضروره المسلوبه في الممكنتين مقيده بوصف او وقت وجاز ان لا يصدق الحكم في الممكنات
بالفعل في وقت من الاوقات كزيد بالامكان العام او الخاص كاتب وان لم يكتب دائما ولا يصدق

هذه في بعض الاوقات لا دايم غير ضروري في نفسه بل صدقها انما هو على الوجه الذي سبق في
الدليه والموجهات لا نهاية لها اذ الاحكام وقيودها لا تقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه ويقاس
احكام ما لم يذكر من الموجهات على ما ذكر منها هنا ما يتعلق بالحمليه واما المتصله فهي التي حكم فيها
بصدق قضيه تسمى التالي على تقدير صدق اخرى تسمى المقدم في الموجبه او بلا صدق التالي على تقدير
صدق المقدم في السالبه وهي اما لزوميه ان حكم في الايجاب بلزوم التالي للمقدم وفي السلب
بسلب اللزوم مثل ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وليس ان كان يكتب فهو ماش والفرق بين
لزوميه السلب وسالبه اللزوم على قياس الفرق بين الموجبه المعدوليه والسالبه البسيطه
في الحمليه واما اتفاقيه اذا حكم فيها في الايجاب بتوافق جزئيها على الصدق من غير حكم باللزوم وان
لم يمنع وفي السلب بعدم ذلك التوافق مثل ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس ان كان
الحمار ناهقا فهو صاهل وخصوص المتصله بحسب حكمها بالاحوال او الاوقات المعينه كاليوم ان
جئتني اكرمك وحصرها الكلي بكون الحكم في جميع الاحوال والتقادير الممكن اجتماعها مع المقدم
التي لا اثر لها في الاستصحاب وانما قيد بما يمكن اجتماعها بالمقدم احترازا من تقدير عدم اللزوم
ومن مثل لزوم الفرديه للثلثه على تقدير انقسامها بمتساويين والقيد الثاني ليلا يكون
تلك الاحوال والتقادير احوال المقدم فيعود الكليه مهمله وحصرها الجزئي بكون الحكم في
بعضها واهمالها باهمال ذلك كله وسور الايجاب الكلي كلما ودائما والجزئي قد يكون وسور
السلب الكلي ليس البته ودائما ليس والجزئي قد لا يكون وليس كلما كان وليس دائما وما في
معاني هذه فاذا اعتبر تأليف المتصله من حمليات وشرطيات وخلط منهما فهي على تسعه
اقسام من حمليتين وقد مثل به ومتصلتين مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود
فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربه ومنفصلتين مثل ان كان هذا المرض اما صفراويا او
بلغميا فهو اما حار او بارد وحمليه ومقدم ومتصله تالي مثل ان كان طلوع الشمس علة وجود
النهار فكلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وعكسه بعكس هذا المثال وحمليه ومنفصله

على قسميها مثل ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد وعكسه ومتصله ومنفصله على
قسميها مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود فاما ان لا يكون طالعه او يوجد
النهار وعكسه وحكم كل واحد من الاجزاء في التقسيم بهذا الحكم وهلم جرا واذا اعتبر بالنسبه
من المصادقات والكاذبات وخلطها فتقس سائر اللزوميه من صادقين وقد يتبين تأليفه
وكاذبين مثل ان كان الحمار يطير فله جناح وكاذبه مقدم وصادقه تالي مثل ان كان يطير فهو
حيوان الا بصدق عكسه اذ لا معنى للزوم الا الحكم بلزوم صدق التالي على تقدير صدق المقدم
فاذا لم يصدق لم يصدق ذلك الحكم والاتفاقيه لا تصدق الا من صادقين وهو ظاهر واما
المنفصله فعلى ثلثه اقسام حقيقيه ومانعه الجمع ومانعه الخلو فالحقيقيه هي التي حكم فيها بالمعا
او عدم الموافقه بين قضيتين او اكثر في الصدق والكذب معا في الموجبه او بسلب ذلك
العناد والاموافقه في السالبه مثال ما حكم فيها بالمعانده اما هذا العدد زوج او فرد من
حيث اما زايد او ناقص او مساو من اكثر وليس اما هذا العدد زوج او انسان من حيث
واما صاهله او اربعه من اكثر ومثال ما حكم فيها باللاموافقه وتسمى اتفاقيه اما زيد كاتب او
اسود اذا كان كاتبا وليس كذا اذا جمعهما او فقدهما ومانعه الجمع هي التي حكم فيها بذلك
في الصدق فقط من غير منع كونه في الكذب ايضا مثل اما هذا شجر او حجر وليس اما حجرا او حجا
في العناديه واما هذا كاتب او اسود اذا لم يجمعهما وليس كذا اذا اجتمعهما في الاتفا
ومانعه الخلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ولا يمنع الصدق مثل اما زيد في الما او غير
غريق وليس اما هذا حيوان او نبات في العناديه ويعرف مثال الاتفاقيه تمام وكل واحد
من مانعي الجمع والخلو ان اخذ بحيث لا يشمل الحقيقيه فالحكم فيها مركب من حكمين وخصوص
المنفصله وحصرها واهمالها على قياس ذلك في المتصله من غير اهمال القيود المحرره وسور
الكلي فيها دائما في الايجاب وليس البته ودائما ليس في السلب والجزئي قد يكون في الايجاب
وقد لا يكون وليس دائما في السلب وما في معانيها ويقسم المنفصله من جهه تركيبها من الحمليات

ندم

دا

قسه

والشرطيات الى ستة اقسام لسقوط ثلثة منها في المتصلة بسبب عدم تميز مقدم هذه عن تاليها ويعرف اصلها من قياس ما سبق ومما نعرفه من تلازم الشرطيتين وقد يجرد القضية عن جميعها المذكورة فتسمى مجردة والاعتبار بالمعنى لا بالعبارة وصدق القضية وكذبها وايجابها وسلبها انما هو متعلق بالربط ولا يلتفت فيه الى احوال اجزائها ٥

الفصل الرابع في لوازم القضية عند انفرادها • كل قضية فانه يلزم من صدقها كذب نقيضها ومن كذبها صدقه والتناقض بين القضيتين هو اختلافهما بالايجاب والسلب لا غير بمعنى اتحادهما في الجزئين وما يتعلق بالارتباط من جهة او اضافة او شرط او زمان او مكان او كل وجزء او فعل وقوة او غير ذلك الا انه قد يسلب في احدهما عين ما اوجب في الاخرى وعلى الوجه الذي اوجب مثل انا اذا قلنا كل ج هو ب في وقت كذا او زمان كذا او على الجهة كذا وغيره فنقيضه ليس كل ج ب على ذلك الوجه فنقيض بالضرورة كذا ليس بالضرورة كذا وعلى هذا القياس اذا جعلت هذه الامور متعلقة بجزئي القضية لا بالارتباط فيهما كفى في التناقض مع الاختلاف بالكيفية اتحاد الجزئين لا غير بل يكفي معه اتحاد النسبة اذ باختلاف المنتسبين تختلف ويلزم من سلب كل واحد من الايجاب الكلي والسلب الجزئي الاخر وكذا من سلب كل واحد من السلب الكلي والايجاب الكلي والسلب الجزئي الاخر وكذا من سلب كل واحد من السلب الكلي والايجاب الجزئي فنقيض كل ج ب ليس كل ج ب وهو سلب جزئي ونقيض لا شيء من ج ب شيء من ج ب وهو ايجاب جزئي مع مراعاة باقي الشرايط والتناقض انما يكون من الجانبين معا ولازم النقيض ليس نقيضا ايضا والمشهور في تعريف التناقض انه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة يقتضي لذاتها ان يكون احدهما بعينه او بغير عينه صادقا والاخر كاذبا واحترز بلفظة لذاتها عن اقسام الصدق والكذب لخصوصية المادة مثل زيد ناطق زيد ليس بحيوان لا لصورة القضية كزيد ناطق زيد ليس بناطق في المثال الاول او لم يكن بالتناقض حيوان ليس بناطق لما حصل الاقسام وهذا والتعريف السابق متساويان ولاختلاف الكيفية التي هي الايجاب والسلب

والكمية وهي الكلية والجزئية مع باقي شروط التناقض بعينه القضيتان الصدق والكذب في المواد الثلاث والحمليات الموجهة نقائضها ما اشتمل على سلب جهاتها كما مر او ما يقتضي ذلك على سبيل المساواة وعلى هذا اذا اختلف القضيتان بالكمية والكيفية مع اتحاد ما عدا الجهة فالتناقض يجري بين الضرورية والممكنة العامة وبين الدائمة والمطلقة وبين المشروطة وممكنة عامة بحسب حين من احيان وصف الموضوع وبين العرفية والحينية المطلقة وبين الحينية والضرورية وما سلب فيها الضرورة في كل اوقات الوصف وبين الوصفية الضرورية والممكنة العامة مقيدة بذلك الوقت ان تعين وبالدوام ان لم يتعين والضابط في نقيض المركبات المترددة بين نقيضي جزئيها وذلك ظاهر ان كانت كلية ولما كانت الجزئية لم يتعين فيها البعض الذي وقع عليه الحكم احتيج الى تعيين الجزء الموافق في الكيف من جزئي انفصال البعض بالمحمول في الموجبة وسلبه في السالبة او ان يكون اجزاء المردد اكثر من اثنين او تقدم السور الكلي على اداة الانفصال فيتردد في قصد ضرورة للطرفين على سبيل منع الخلو فقط في نقيض الممكنة الخاصة فيقال في نقيض كل ج ب بالامكان الخاص اما بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة بعض ج ليس ب وعليه قياس نقيض لا شيء من ج ب لذلك وفي نقيض بعض ج ب به اما بالضرورة كل ج هو ب واما بالضرورة لا شيء من ج ب وان شئت اما بالضرورة كل ج ب واما بالضرورة لا شيء من ج ب واما بالضرورة بعض ج ب وبالضرورة بعضه ليس ب وان شئت كل ج اما بالضرورة ب او بالضرورة ليس ب وعلى قياسه بعض ليس بعض ج ب بذلك الامكان الا انا في الوجه الاول نقول اما بالضرورة لا شيء مما هو ج وليس ب ب واما بالضرورة كل ج ب لتسع مثل ذلك في نقيض كل جزئية من الجهة وان كان في هذه الجهة نقيض الموجبة مساويا لنقيض السالبة وكذا في كل مركبة متوافقة الجزئين في الجهة ونصدق دوام الطرفين مانعا للخلو في نقيض المطلقة اللادائمة ونصدق الدائمة الموافقة في الكيف مع الحينية المخالفة فيه كذلك في نقيض العرفية اللادائمة وتبدل الحينية بممكنة عامة في نقيض احيان الوصف في نقيض المشروطة اللادائمة وانت تعرف امثاله

ذلك كله في المحصورات الاربع على قياس امثلة تناقض الممكنة الخاصة وقس على هذا ساير ما لم نذكر
نقايضه من الموجهات البسيطة والمركبة والمتصلة ساير نقايضها المخالفة لها في الكيف والكم معا ان
السالبة سلب اللزوم في اللزومية وسلب الاتفاق في الاتفاقية والمنفصلة ان كانت حقيقية عنادية
فنقايضها السالبة التي يصدق معها بالامكان العام جميع اجزايها او ظرفها على سبيل منع الخلو دون
الجمع بالامكان العام وان كانت مانعة الخلو فالتي يصدق معها الخلو لذلك والمركبة من مانعة الجمع ومانعة
الخلو وهما المانعتان للحقيقية يوجد في نقيضها اما ذلك الامكان واما المنع الاخر بمعنى منع الخلو دون
الجمع ايضا هذا هو حكم التناقض والمتصلتان ان اختلفتا في الكيف دون الكم فكلتاهما متضادتان
يجوز اجتماعهما على الكذب في مادة الامكان دون الصدق وجزئيتاهما داخلتان تحت التضاد يجوز اجتماعهما
على الصدق في تلك المادة دون الكذب وحكم المهملتين حكمهما وان اختلفتا في الكم دون الكيف
فهما متداخلتان ومن اللوازم ما يسمى بالعكس وهو ان يقام كل واحد من جزئي القضية مقام
الاخر مع بقاء الكيفية والصدق بحالهما وكل قضية لزمها هذا اللازم فهي منعكسة وان خالفه في
الكمية والجهة والكذب وصدق الاصل قد يكون بحسب وقد يكون بعروض المواد الموجبات سواء كانت كلية
او جزئية فهي تنعكس جزئية حينية مطلقة ان صدق على الاصل الحينية المطلقة ومطلقة ان صدق
عليه الاطلاق وممكنة عامة ان صدق عليه الامكان العام وبيان ذلك اما اذا اطلقنا ج هو ب
فعرض موضوع الاصل شيئا ولكن د فد ال هو بعينه المقول عليه ب متصفا بج عند اتصافه
ب في الحينية ومطلقا في المطلقة واذا امتنع ان يكون د مما يقال عليه ب بالفعل فلا يمتنع ان يكون
شيء مما يكون ب بالفعل هو ج فيصدق الامكان العام في عكس الممكنة ويدل عليه ايضا ان امكان
الملزوم يلزمه امكان اللازم واذا امكن ان يصدق بعض ج ب فعليا وان لم يقع ذلك امكن ان
يصدق بعض ب ج لذلك وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية لاحتمال ان يكون المحمول اعم بحسب
المادة كما يصدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان والجهة في الكلية والجزئية لا تلزم انحفاظها
في عكس الموجبة ايضا واعتبر كيف الانسان ضروري للكاتب وليس ضروريا له وكيف يحول البد

الكاتب مع

٨

ضروري

ضروري بحسب الوصف للكاتب وليس الكاتب ضروريا له ويحول البد لذلك والسوالب
الكلية الضرورية والدايمة والمشروطة والعرفية تنعكس كل واحد كنفسه كلية وجهة بدليل
انه ان لم يصدق المدعى صدق نقيضه الموجب الجزئي وينعكس ذلك النقيض الى ما لا يصدق مع الاصل
ومثاله في الضرورية انه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة فينعكس الى لا شيء من ب ج بالضرورة
والا فبعض ب ج بالامكان العام فبعض ج ب لذلك وهو يناقض الاصل فيلزم صدق النقيضين
وهو محال ولم يلزم ذلك المحال الا من نقيض المدعى وما يلزمه المحال فهو محال فالمدعى حق
ومنهم من جعل عكسها دايمة واذا كان الدوام في الكليات لا يصدق الا مع الضرورة فقد لزم
من كونها دايمة كونها ضرورية ايضا وقس امثلة سائر الثلثة الباقية على هذا واذا قيدت
المشروطة والعرفية باللادوام فاعكس لازم القيد وهو جزئية موجبة مطلقة وضم لازم
عكسه الى عكسيهما احالس عن القيد فيصير العكس مشروطا او عرفيا لا دايما لبعض افراد
الموضوع فيكون عكس قولنا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دايما هو لا شيء من ب ج ما دام ب
لا دايما لبعض افراد ب ولا يتعرض للبعض الاخر وكذا في المشروطة اللادايمة وباقي
ما ذكر من الموجهات لا ينعكس في السلب سواء كان كليا او جزئيا للتخلف في المواد واعتبر
كيف يسلب الكاتب عن الانسان وعن متحرك اليد عند التحريك وامتنع عكسه والا
الدايمة بحسب الذات والوصف لا تنعكس في السلب الجزئي ايضا لكن التي بحسب الوصف
منها اذا كانت لا دايمة انعكست باعتبار الايجاب اللازم للادوام فانه اذا قلنا ليس
بعض ج ب ما دام ج لا دايما اقتضى ذلك ان يكون لشيء واحد وصفان متنافيان يوجد كل واحد
منهما لذلك الشيء في وقت غير الوقت الذي وجد له الاخر فيه فكما يسلب عن ذلك الشيء احدهما
لا دايما بل في كل وقت وجود الاخر لذلك الاخر يسلب عنه لا دايما بل في كل وقت وجود الاول
فلزم ليس بعض ب ج ما دام ب لا دايما والمتصلة تنعكس موجبتها الكلية والجزئية جزئية
موافقة للاصل في اللزوم والاتفاق وتنعكس سوالبها الكلية كنفسها مطلقا ولا تنعكس

لسالبتها الجزئية وبيان ذلك سهل مما سبق ولا يتصور العكس في المنفصلة اذ لا ترتيب
لجزئيها في الطبع بل في الوضع فقط فيكون عكسا في العبارة دون المعنى وللقضايا لوازم اخرى
تسمى عكس النقيض وعكس القضية بهذا المعنى هي القضية التي ابدل فيها مقابل كل واحد من جزئي
الاصل بالايجاب والسلب بتمام الاخر مع بقا الكيفية والصدق اي ملازمة هذه المخالفة لها
في الكيفية وحكم الموجبات في العكس المستوي حكم السوالب ههنا وحكم السوالب هناك حكم
الموجبات ههنا في الكمية والجهة والبيان هو استلزام نقيض المدعى للمحال اما الانعكاس
باحد العكسين اي ما لا يصدق مع الاصل او لا ينافيه مع الاصل المحال او بالافتراض فالموجبات
الكلية الحملية ان كانت ضرورية او دائمة او عرفية او مشروطة بسيطتين او مركبتين انعكست
كنفسها في الكم والجهة لكن في المركبتين بكون قيد اللادوام في بعض افراد الموضوع وان كانت
ما عداها مما ذكر في الموجبات فلا عكس لبعضها ولا للموجبات الجزئية الا في المشروطة والعرفية
اللادائمتين فانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما نعرض الموضوع وهو
ح د فد ليس ب بالفعل للادوام سوت البالة وليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج
حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب ما دام ج هذا خلف و ج بالفعل فبعض
ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما والسوالب الكلية والجزئية منها تنعكس
جزئية على قياس ما عرفت في العكس المستوي واعتبر امثلة الموجبات والسوالب الحملية
وبيانها من نفسك وكذا الشرطيات ومن الشرطيات ايضا لوازم فالمتصلة تستلزم
منفصلة توافقها في الكم والمقدم وتخالفها في الكيف وتناقضها في التالي وتستلزم منفصلة
مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها اذ الشيء ونقيضه لا يجتمعان ومانعة الخلو
من نقيض مقدمها وعين تاليها اذ الامر لا يخلو اما ان لا يصدق المقدم او ان صدق صدق
التالي وكل واحد من هاتين المنفصلتين تستلزم تلك المتصلة وتستلزمها ايضا منفصلة
حقيقية من احد جزئيها ونقيض الآخر كيف كان من غير عكس وكل واحد من المنفصلة المانعة

الجمع

الجمع والمانعة الخلو تستلزم الاخرى مؤلفة من نقيض جزئيها واستخرج ذلك كله باعتبار
من الامثلة وقد طعن في تلازم المتصلتين بان المقدم الممتنع جاز ان يستلزم النقيضين فلا
يلزم السالبة الموجبة وبان المقدم كيف كان ممتنعا وغير ممتنع جاز ان يستلزم الشيء ولا
نقيضه وجوابه ان المستلزم للنقيضين معا لا يكون غير مستلزم لهما بل ولا يكون غير مستلزم
لاحدهما فصدق السالبة ماخوذا في بيانها عدم اللزوم وكل ما لا يستلزم شيئا فهو مستلزم
لنقيضه بالضرورة والا كذب النقيضان بل جاز ان لا يعلم ذلك الاستلزام لشيء منهما فاذا
تحقق عدم استلزامه لواحد تحقق بواسطة استلزامه للآخر ولوازم القضايا كثيرة لا تدخل
تحت الحصر وهذا القدر منها لا يحتاج بحسب عرض هذا الكتاب الى اكثر منه ٥

الفصل الخامس في القياس البسيط وللقضايا لوازم عند انضمام
بعضها الى بعض والعمدة منها هو القياس والبسيط منه هو قول مؤلف من قضايا يستلزم
لذاتها اي لا لخصوصية المادة ولا لقضية بانها غير عكس احدها المستوي قولا مغايرا
لها له نسبة بخصوصه الى الاجزاء ذلك القول حصل اجزاؤه بالنسبة اليه هذه الاجزاء واحترز
بهذا الكلام الاخير عن مثل انتاج لا شيء من ج ب وبعض ب د لبعض آ في الشكل الاول
مع الحكم بعكس اذ المطلوب فيه نسبة آ الى ج حتى لو كان المطلوب نسبة ج الى آ كان منتجا
من الشكل الرابع مع اتحاد المقدمتين في الصورتين فلا يسمى قياسا الا اما استلزم قولا
موضوعا ولازم بعكس هذا القياس ومثاله ما يستلزم لا لذاته قولنا كل ما ليس ب
هو ليس ج وكل د آ المستلزم لكلية ج آ بواسطة عكس نقيض القضية الاول ومثل آ
مساو لب وب مساو لج المستلزم بواسطة ان المساوي للمساوي مساو لان آ مساو
لج ويسمى القياس المذكور الاستثنائي ان ذكرت النتيجة او نقيضها فيه بالفعل وان كان جاز
عن الجزئية والا اقتراني ان لم يكن كذلك وهو على ستة اقسام من حمليتين ومتصلتين ومنفصلتين
وحملية ومتصلة وحملية ومنفصلة ومتصلة ومنفصلة فاما الذي من حمليتين فقد يتناه يسمى

ذلك
خل
جه
كان

في حد يسمى اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب اللذين يسمى الموضوع منهما الاصغر والمقدمة
التي هو فيها الصغرى والمحمول الاكبر والمقدمة التي هي فيها الكبرى ويسمى نسبة الاوسط الى
طرفي المطلوب بالمحمولية والموضوعية شكلا واقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربا فان كان
الاوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وهو قريب من الطبع وان كان محمولا
فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في
الكبرى فهو الرابع وهو ابعدها عن الطبع والقرائن في كل شكل بحسب تركبه من المحصورات
الاربع فقط اذ غيرها ما في حكمها ستة عشر لكن المنتج منها في الاول بحسب بساطة المقدمات
اربعة وكذا بحسب تركبها اربعة اخرى وفي الثاني كذلك وفي الثالث بحسب البساطة
ستة وبحسب التركيب ستة اخرى وفي الرابع خمسة للبساطة وسبعة للتركيب اما
ضروب الشكل الاول فالاول من موجبتين كليتين ككل ج ب وكل ب ا المنتج لكل ج ا
والثاني من كليتين كبراهما سالبة ككل ج ب ولا شيء من ب ا المنتج للاشيء من ج ا والثالث
من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كبعض ج ب وكل ب ا المنتج لبعض ج ا والرابع من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض ج ب ولا شيء من ب ا المنتج لليس كل ج ا
والاربعة الزائدة بحسب التركيب هي التي صغرياتها ونتائجها هذه بعينها لكن كبرياتها
سوالب مركبة ينتج نقيض الايجاب فانه لما ثبت ان الاكبر ثابت لكل ما ثبت له الاوسط او
مسلوبا عنه وحمل الاصغر بثبوت الاوسط له بحسب البساطة او التركيب تحت ذلك
الحكم حكم عليه بالاكبر والصغرى التي ما عدا الممكنات مع الكبرى التي لا تعتبر فيها الحكم
بحسب وصف الموضوع جهة النتيجة فيها جهة الكبرى اذ الاصغر فيها بعض جزئيات
الاوسط فحكمه حكم تلك الجزئيات وكذا في الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية والدائمة
والمطلقة فان الصغرى ان كانت بالفعل فظاهر وان كانت بالقوة فممكن ان يحكم بالاكبر على الاصغر
بالكبرى وكلما امكن ان يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر اذ ما ليس ضروري

في

في نفس الامر ممتنع ان يكون ضروريا فما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر بطر
عكس النقيض وكذا ما امكن ان يكون ممكنا والدائمة الكبرى لا يحكم بها الا مع الضرورية فحكمها حكم
الضرورية فان قطعنا النظر عن ذلك فالنتيجة دائمة ومع باقي الكبريات التي يصدق عليها الاطلاق
فالنتيجة ممكنة اما عامة ان كانت الكبرى محتملة [gap] او خاصة ان لم تحتملها لان الممكنة ان
كانت فعلية فالنتيجة مطلقة وان كانت بالقوة فقد امكن كون النتيجة مطلقة ولا نعني بكون
القضية ممكنة الا امكان الحكم الفعلي ولو اخذ الموضوع بحسب الخارج بحيث يخرج عنه الممتنع
والممكن الذي لا يقع لكانت القرائن التي صغراها ممكنة عقيمة في هذا الشكل فانه يصدق بالامكان
كل فرس ممكن ان يكون في المسجد في هذا الوقت وكل ما هو في هذا الوقت في المسجد فهو بالضرورة
انسان بحسب الخارج ولا يصدق كل فرس انسان وما في المسجد لا يستلزم ان يكون انسانا الا
بحسب المفهوم حيث انحصر ما في المسجد بمقتضى الحال في الانسان وانما لم ينتج لانا حكمنا في
الكبرى بان الاكبر محكوم به على ما هو الاوسط بالفعل والاصغر جاز ان يكون هو الاوسط
بالقوة لا بالفعل فلا يتعدى الحكم اليه واذا فرض وقوع هذا الممكن بالفعل جاز ان لا يصدق الكبرى
حينئذ لازدياد افرادها واذا اخذت الكلية بحسب الحمل والربط لا بحسب الوجود الخارجي
فقط لم تزداد افرادها بوقوع الممكن فانتج والصغرى الضرورية والدائمة مع الكبرى المشروطة
والعرفية ينتج ان كانت الضرورة في المقدمتين ضرورية والا فدائمة ولا يصدق الكبرى فيهما
مع فرض صدق الصغرى اللادائمتين اذ لو صدقا باللادوام لنافيا الصغرى والكائنات ينتجهما
الحكم بالاكبر على الاصغر دائما ولا دائما وهذا لا يصدق البتة وان كان مستلزما والعرفية
والمشروطة بسيطتين ومركبتين لاختلاط منهما كالمقدمتين ان لم يختلفا وكاعمهما ان
اختلفا والمقدمتان الحينيتان اذا لم يعتبر فيهما الدوام بحسب الوصف واعتبر في الصغرى
فقط ينتجان مطلقة وان اعتبر في الكبرى فقط فعرفية فان اخذت الوصفية كيف كان يأخذ
المقدمتين يشترط اعتبارها واما ضروب الشكل الثاني فالاول كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء

من ج ا والثاني لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والثالث بعض ج ب ولا شيء من ا ب فلا
كل ج ا والرابع ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا والاربعة الباقية بحسب التركيب هي ضروب منها
الموجبة سالبة مركبة والنتائج كالنتائج ولكن باعتبار جهة الايجاب في المبدلة دون السلب
وبالعكس والبيان بالرد الى الاول اما بعكس الكبرى او بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم
عكس نتيجتهما او بتعيين البعض الذي ليس با وسط فرضا وتسميته باسم وليكن د فلا يكون
لا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وكان بعض ج د فيحال لا كل ج ا وهو المطلوب او بالخلف
بان يقال ان لم يكن المدعى حقا فالحق نقيضه واذا اضيف ذلك النقيض الى الكبرى انتج
نقيض الصغرى فيكون باطلا وعليه وضع نقيض المدعى فالمدعى حق وفي المختلطات متى لم
يصدق الدوام على الصغرى او العرفي على الكبرى لم يكن منتجا الا ان يجد وقت الحكم في
المقدمتين فينتج دائمة حصول المنافاة التي باعتبارها كان هذا الشكل منتجا فانا نعلم
قطعا انه دائما لا شيء مما صدق عليه الاوسط في وقت بعينه مما لم يصدق عليه في ذلك
الوقت وكلما صدقت الضرورة على احدى مقدمتيه فالنتيجة ضرورية وكلما صدق الدوام
على احديهما فالنتيجة دائمة والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة
والضرورة ايه ضرورة كانت والممكنة للصغرى في المقدمتين لا ينتج واذا اعتبرنا الممكنة
بغير الضرورية او المشروطة والعرفية البسيطة والمركبة فان اريد الى الاول باصل الطرق
اتجه ما يتجه هنا والا فانتاجه مشكول عندي الى الان اذا لم تعتبر الضرورة اللازمة للدوام
وينتج مع الضرورية ضرورية ومع المشروطتين اذا كانتا كبرى فقط ممكنة عامة وباقي الكلام
في مختلطاته لا يليق بهذا المختصر واما ضروب الشكل الثالث فالاول كل ب ج وكل ب ا
فبعض ج ا والثاني كل ب ج ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا والثالث بعض ب ج وكل ب ا فبعض
ج ا والرابع كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا والخامس كل ب ج وليس بعض ب ا فليس بعض
ج ا والسادس بعض ب ج ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا والستة التي تريد باعتبار الجهة

المركبة

المركبة ما يدل فيها موجبات هذه السوالب مركبة ونتائجها لهذه النتائج اذا اعتبرت جهة
الايجاب في المبدلة لا السلب وبيان النتائج هو بالرد الى الاول اما فيما عدا كليه بعكس
الصغرى واما فيما هي جزئية منعكسة بجعل كل من المقدمتين مكان الاخرى ثم عكس نتيجتهما
ان كانت جزئية غير منعكسة فبتعيين البعض من الاوسط الذي ليس باكبر مثلا باسم هو د فيكون
كل د ب وكل ب ج فكل د ج وكان لا شيء من د ا فليس بعض ج ا وهو مطلوبنا والجميع بين الخلف
بضم نقيض النتيجة الى الصغرى فينتج ما لا يصدق مع الكبرى وهو محال لزم من نقيض المدعى فيكون
كاذبا فيصدق المدعى وجهة النتيجة كبرى في الاول ان كانت الكبرى غير المشروطتين والعرفيتين
والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام مع سالبة الكبرى ومضموما اليه اللادوام
مع تركبها واما ضروب الشكل الرابع فالاول كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا والثاني كل ب ج
وبعض ا ب فبعض ج ا والثالث لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا والرابع كل ب ج ولا
شيء من ا ب فليس كل ج ا والخامس بعض ب ج ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا والسبعة المضافة
اليها بحسب التركيب هي من موجبتين صغراهما فقط جزئية ومن موجبة كلية صغرى مع سالبة
جزئية كبرى وهذه مبدلة الترتيب وسالبة كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى وسالبتين
كليتين وسالبتين كبراهما فقط جزئية وسالبتين على خلاف هذا الترتيب ولا يخفى عليك بيانها
تماما والبيان اما بالقلب ليرتد الى الاول ثم عكس النتيجة او بعكس احدى المقدمتين ليرتد
الى الثاني او الثالث او بالافتراض او الخلف على قياس ما تقدم وجهة النتيجة هي اخص ما ينتج
على احد هذه الوجوه وما لم يكن بيانه باحدها فهو اما عقيم او غير معلوم الانتاج وما حكم
بعقمه من الضروب وهو ما تخلف من القرائن الستة عشر في كل شكل فانه تبين لك عقمه
اذا استعملت صورته في المواد مستعملا فلا بد ان يظهر لك في بعضها صدق الطر
ايجابا في مادة وسلبا في اخرى فلا يطرد لا الايجاب ولا السلب وهذا يسمى بالتخلف في
المواد كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وكل حجر جسم كذلك والحق كل انسان جسم

فان قلت وكل حجر جماد كان الحق لا شي من الانسان بجماد وعليه قياس غيره من العقيم وكذا
الحال في الجهات التي حكم بعقمها وان استعملت في ضرب منتج في الجملة كالمطلقتين في
ثاني الثاني وما لم نذكر شانا واحدة من الجهات فهو يعرف بالقياس اذا اوقع التامل له والمذكور
من احكام الموجهات انما هو بحسب الجهات المذكورة في هذا الكتاب فقط لا بحسب كلها اذ
لا نهاية لها بل بحسب بعض ما ذكر فيه منها اذ لا حاجة الى ازيد من ذلك واما القياس
المركب من متصلتين فالاوسط فيه اما تام تعدم او تالي في المقدمتين او بعضه فيهما او
تامه في واحدة وبعضه في اخرى فالاول شالف على هيئة الاشكال الحملية وينتج منها الضروب
التسعة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات في اللزوميات العرفية لزومية وفي الاتفاقيات
العرفية اتفاقية وان كان غير مفيد اذ النتيجة معلومة قبله والبيان كما في الحمليات ولا
ينتج المخلوطة من لزومية واتفاقية مع كون صغرى الشكل الاول لزومية وهو من موجبتين او
اتفاقية وهو من موجبة وسالبة ولا اذا كانت سالبة الثاني لزومية وكبرى الثالث سالبة
ولا اذا كانت كبرى الرابع لزومية في ضربيه الاولين واتفاقية في ثالثه ولا رابعه وخامسه
لعقمها وباقي الاقسام ينتج اتفاقية ومثاله من الشكل الاول كلما كان آب فجـ د وكلما كان
جـ د فهـ ز ينتج كلما كان آب فهـ ز اما في اللزوميتين والاتفاقيتين فظاهر واما في المختلط
من لزومية واتفاقية والكبرى لزومية فلان كلما تستصحب الملزوم تستصحب اللازم ومثال
من اول الشكل الثاني كلما كان آب فجـ د وليس البتة اذا كان هـ ز فجـ د ينتج فليس البتة اذا كان
آب فهـ ز بالعكس والخلف وتستعمل الافتراض في رابعه بان نعين الحال الذي يكون فيها آب
وليس جـ د ولكن هو عند ما يكون ح ط فجـ د وقد يكون اذا كان آب فح ط ويولف منهما قياسا
كما مر وعلى هذا فقس حال باقي الضروب لكن يجب ان يعلم ان مقدم اللزومية اذا كان ممتنعا
فالنتيجة لا يلزم ان يشترط في الاحوال والتقادير التي تقارن مقدمها ان يمكن اجتماعها معه
ولا ان يكون ممكنة في نفسها وهذا كما نقول كلما كان الانسان فردا فالانسان عدد وكلما كان الانسان

عددا فهو زوج ينتج كلما كان الانسان فردا فهو زوج وهذا فلا يصدق الا على تقدير ان يكون فردا
وزوجا معا وكذا اذا قلنا كلما كان هذا ابيض واسود فهو ابيض وكلما كان ابيض واسود فهو
اسود المنتج من الثالث قد يكون اذا كان هذا ابيض فهو اسود وانما يصدق على تقدير ان لا يكون
البياض مضادا للسواد واذا لم يكن المقدم ممتنعا كانت النتيجة صادقة في نفس الامر وعلى
التقادير التي يمكن اجتماعها مع المقدم واذا كان الاوسط غير تام في المقدمتين فهو مثل قولنا ان
كان آب فجـ د وكلما كان هـ ز فكل د ط المنتج ان كان آب فكلما كان هـ ز فجـ ط واذا كان تاما في احد
غير تام في الاخرى فمثاله ان كان آب فجـ د فكلما كان هـ ز فان كان جـ د فح ط ينتج ان كان هـ ز فكلما
كان آب فح ط وكل هذه بعيدة عن الطبع واقسامها كثيرة جدا لا يليق بهذا الكتاب استقصاء
الكلام فيها واما المركب من منفصلتين فهو مثل قولنا دائما اما آب او كل جـ د واما
كل د ط او هـ ز مانعة فيهما منع الخلو ينتج دائما اما آب او كل جـ ط او هـ ز مانعة الخلو فان كانت
احدى المقدمتين جزئية فالنتيجة جزئية والبيان ان الصادق من الاولى مع الثانية ان كان
الجزء الغير المشترك حصل المطلوب وان كان المشترك فاي جزء صدق معه من الثانية حصل ايضا
واما المركب من حملية ومنفصلة فمثاله كلما كان هـ ز فكل جـ ب وكل ب آ ينتج دائما اما ليس هـ ز
او كل جـ آ مانعة الخلو بمثل ذلك البيان وينتج ايضا كلما كان هـ ز فكل جـ آ لكن اذا كان مقدم
المنفصلة المتصلة ممتنعا او غير ممتنع فالنتيجة على قياس النتيجة من متصلتين اذا كان فيهما
ما مقدمه كذلك واما المركب من حملية ومنفصلة فمثل قولنا كل جـ ب ودائما اما كل ب آ او
هـ ز مانعة فيهما منع الخلو ينتج دائما اما كل جـ آ او هـ ز مانعة الخلو واما المركب من متصلة ومنفصلة
فكقولنا كلما كان آب فجـ د ودائما اما جـ د او هـ ز مانعة الجمع ينتج دائما اما آب او هـ ز لذلك لان معاند
لازم الشي معاند للملزوم في الجمع وقياس باقي اقسام الشرطيات وما يتالف منها ومن الحمليات
على هذه الامثلة ويعتبر من مسالك العقيم والمنتج وشرائط الانتاج وان تعسر ذلك عليك فاقتصر على
ما يحقق انتاجه بنتيجة وتحلى عما عداه مما لا يكاد يحصر ولا هو قريب الى الطبع اذ لا اضر دين

داعية اليه هذا ما رايت ان اذكره من حال القياس الاقتراني . واما الاستثنائي فهو قريب الى الطبع وتالّف اما من متصلة مع الاستثناء او من منفصلة معه اما الاول فالموجبة الكلية اللزومية اذا استثني عين مقدمها انتج عين تاليها او نقيض تاليها انتج نقيض مقدمها لانه متى وضع الملزوم وضع اللازم ومتى رفع اللازم رفع الملزوم تحقيقا للزوم مثل ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية مثل ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية او لكن الكواكب ليست خفية فالشمس ليست بطالعة ولا ينتج نقيض المقدم ولا عين التالي لاحتمال ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه والسالبة الكلية منها فلا ينتج الا بواسطة ردها الى موجبة والجزئية الموجبة يشترط في انتاجها ان يكون الاستثناء عين حال اللزوم فلا يلزم منه شيء والجزئية السالبة فتنتج بهذا الشرط اذا ردت اليها والاتفاقية لا تفيد باستثناء العين علما ولا تصدق برفع تاليها واما الثاني فهو الذي من منفصلة مع استثنائها فالموجبة الكلية الحقيقية ينتج باستثناء عين ما يعين منها نقيض ما سواه وباستثناء نقيض ما يتفق منها عين ما بقي واحدا كان او اكثر امثل هذا العدد اما تام او ناقص او زايد لكنه تام فليس بناقص ولا زايد او ليس بتام فهو اما زايد او ناقص ولو كان الاستثناء لاكثر من جزء من نقيض الاخر او عينه واما الموجبة الكلية المانعة الخلو بالمعنى الاعم من الحقيقية فينتج باستثناء نقيض بعض الاجزاء العين ما بقي ولا ينتج باستثناء عين بعضها شيئا مثل اما ان يكون زيد في الماء او لا يغرق لكنه ليس في الماء فهو لا يغرق او لكنه غرق فهو في الماء لانه لا بد من صدق احد الجزئين واذا علم انتفاء احدهما تحقق صدق الاخر والا لكانا قد اجتمعا على الكذب ولو اخذت بالمعنى المنافي للحقيقية لتحقق من استثناء عين احدهما نقيض عين الاخر وان كان غير مفيد لكونه معلوما من قبل القياس واما الموجبة الكلية المانعة الجمع بالمعنى المتناول للحقيقية وغيرها فلا ينتج فيها الا استثناء العين لنقيض الباقي فقط مثل قولك اما

ان يكون هذا حيوانا او شجرا لكنه حيوان فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحيوان لانه اذا حكم بعدم اجتماع نقيضين وعلم صدق واحد منهما تعين كذب الاخرى والا صدقا معا واذا اخذ مباينة للحقيقية صدق النقيض من استثناء النقيض ولم يكن مفيدا لما مر ولو كانت هذه المنفصلات السلب موجبة جزئية او سالبة كيف كانت فلا ينتج الا بشرايط لا حاجة الى ذكرها واستثناء الوضع والرفع يجري مجرى الحد الاوسط من الاقترانيات لكونه تارة حال كونه جزءا من الشرطية وتارة حال كونه مستثنى ٥

الفصل السادس في توابع الاقيسة ولواحقها

قد يولف مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم من انضمامها مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهكذا الى ان ينتهي الى المطلوب ويسمى قياسا مركبا وهو اما موصول النتايج او مفصولها اما الاول فمثل قولنا كل آ ب وكل ب ج فكل آ ج وكل ج د فكل آ د وكل د ه فكل آ ه واما الثاني وهو الذي فصلت عنه النتايج فلم تذكر فمثل قولنا كل آ ب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل آ ه ومن الاقيسة المركبة قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته وتركيبه على اربع وجوه احدها من قياس اقتراني واستثنائي الاقتراني منهما من متصلة وحملية ان كان المطلوب حمليا او من شرطيتين من جزء تام من احدى المقدمتين وغير تام من الاخرى ان كان المطلوب شرطيا ومثاله فيما يكون المطلوب حمليا وليكن ليس كل ج ب قولنا ان لم يكن ليس كل ج ب صادقا فكل ج ب صادق وهذه هي المتصلة ثم نضم اليها حملية هي وكل ب آ على انها سة لا شك فيها او غير سة لكنها ثبتت بقياس اخر ينتج انه لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فكل ج آ ثم نقول لكن ليس كل ج آ على انه بين البطلان او مبين بطلانه فينتج نقيض المقدم وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فليس كل ج ب صادق وهو المطلوب وثانيها اما كل ج ب او كل ب آ مانعة الجمع او لو جاز اجتماعهما على الصدق لصدقت نتيجتهما وهي كل ج آ لكن ليس كل ج آ على انها كاذبة فلا يجتمعان على الصدق لكن كل ب آ على انها صادقة فليس كل ج ب وثالثها اما ليس كل

جـ ب او كل جـ آ مانعة الخلو لكن ليس كل جـ آ على انها كاذبة تصدق ليس كل جـ ب وليس بعض
الخلو فان كل ب آ صادق على ما فرض فاما ان يصدق معه كل جـ ب او ليس كل جـ ب فان كان الاول
انتج مع المقدمة الصادقة كل جـ آ فامتنع الخلو وان كان الثاني امتنع الخلو ايضا ورابعها
ان كان كل جـ ب فكل جـ آ لصدق كل ب آ على انها قضية مسلمة ثم يقال لكن ليس كل جـ آ فينتج ليس
كل جـ ب والفرق بين الخلف والمستقيم ان المستقيم يتوجه اولا الى اثبات المطلوب ويتالف
مما يناسبه ويكون مقدماته مسلمة او ما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا والخلف
يتوجه الى ابطال نقيض المطلوب ويشتمل على ذلك النقيض ولا يشترط فيه تسليم المقدمات
وما في حكمها ويوضع فيه المطلوب اولا ومنه ينتقل الى نقيضه وربما لا يدل على نقيض المطلوب
بل على ما هو اعم منه او اخص او مساوي له اذا وضع شي من ذلك وظن انه المطلوب ولا
ياتي لذلك صدق المطلوب وان كان لا ينتجه واذا اخذ نقيض النتيجة المحال في الخلف كليس كل
جـ آ وقرن مع المقدمة الصادقة ككل ب آ انتج مطلوبنا على الاستقامة فليس كل جـ ب ومن
المركبات المفصولة القياس المقسم وهو الذي صغراه منفصلة يشارك اجزا الانفصال
فيها في الموضوع ويضم اليها حمليات فوق واحدة مثل قولنا دايما اما كل آ ب او كل آ جـ وكل
ب د وكل جـ ه ينتج دايما اما كل آ د او كل آ ه لان الصغرى مع الحملية الاولى ينتج دايما اما كل
آ د او كل آ جـ ومع النتيجة مع الحملية الثانية ينتج دايما اما كل آ د او كل آ ه ويكثر القياس عبارة
عن مقدمات ينتج كل مقدمتين منها غير المطلوب كقولنا كل آ ب وكل ب جـ وكل آ د وكل د جـ
وكل آ ه وكل ه جـ والمطلوب كل آ جـ وقياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه اما لوضوحها كقولنا
هذان خطان خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان او لاخفا كذبها كقولنا فلان يطوف بالليل
فهو سارق وتقدير الاول وكل خطين هما هكذا فهما متساويان وتقدير الثاني وكل من يطوف
بالليل فهو سارق وعكس القياس وهو ان يوخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج مقابل
الاخرى مثل كل جـ ب وكل ب آ فكل جـ آ فيقال ليس بعض ب آ لان كل جـ ب وليس كل جـ آ ويقام عليه

جـ ه ما ليس بعض ب آ ويسمى ذلك عكسا المنصب العقل وقياس الدور هو ان يجعل نتيجة القيا
وعكس احدى المقدمتين منتجا للاخرى وذلك انما يكون عند تعاكس الحدود كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك متفكر فكل انسان متفكر ثم نقول كل انسان متفكر وكل متفكر ضاحك
فكل انسان ضاحك واستعمار النتائج هو ان يستنتج من القياس المنتج بالذات نتائج
اخرى بالعرض لازمة لنتيجته الذاتية وهي لازم عكسها وعكسها وعكس نقيضها وجزئيا
تها او معها وساير لوازم الحمليات والمتصلات والمنفصلات وقد يستنتج من مقدمتين
كاذبتين او كاذبة وصادقة صادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان او كل انسان حجر
وكل حجر حيوان المنتج كل انسان حيوان واذا كانت الكبرى في الضربين الاولين من الشكل
الاول كاذبة بالكل بمعنى انها لا تصدق جزئية ايضا لم يستنتج الصادق الا من كاذبتين واما من
صادقة هي الصغرى وكاذبة هي الكبرى فلان الكبرى يصدق ضدها وهو ينتج مع الصغرى
الصادقة ضد تلك النتيجة فلو صدقت لصدق الضدان وهو محال ومثاله كل جـ ب على
انه صادق وكل ب آ على انه كاذب بالكل فلو كان كل جـ آ صادقا لصدق معه لا شي من جـ آ لكون
الكبرى الكاذبة يلزمها صدق لا شي من ب آ ويكتسب القياس من الحمليات الاقترانية بتحليل
حدي المطلوب الى ذاتياتهما وعرضياتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة ثم محاولة وسط
يفضي بالنظر اليهما منتجا له ايجابا او سلبا والطريق الى ذلك ان يطلب ما يحمل على كل واحد من
الحدين وما يحملان عليه من الذاتيات باسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضياتها
وعرضيات الذاتيات والاوساط متناهية لا بد فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح
موضوعا لمحموله صح قياس من الشكل الاول او وجدت ما يصلح محمول الطرفين صح من الثاني او
موضوعهما صح من الثالث او وجدت في موضوعات موضوع المطلوب ما يصلح محمولا على محموله صح من
الرابع سوا كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة على حسب مطلوبك والنحي لا يحمل ولا يطلب في
المعلوم وعلى هذا فقس الحال اذا كان المطلوب متصلا او منفصلا على ان يحمل المقدم الطبيعي

وهو في المتصلة او الوضعي وهو في المنفصلة في حكم الموضوع والتالي الطبيعي في المتصلة
او الوضعي في المنفصلة في حكم المحمول واللزوم والعناد وما يشبههما في حكم الحمل الايجابي
واللالزوم واللاعناد وما يشبههما في حكم الحمل السلبي ولا يخفى عليك اكتساب القياس
اذا كان استثنائيا وتحليل القياسات المركبة هو تخليص الحدود والمقدمات عن
الزوائد والطرق في استقبال بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على تأليف
كل قياس منها وانما احتيج اليه لانه ليس كل حجة في العلوم يورد صحيحا على نظم مستقيم
اي على هيئة احد الاشكال الاقترانية والاستثنائية بل قد يحرف بزيادة وحذف وتغيير
فاذا وجدت ما يناسب المطلوب فان ناسب كلية فالقياس شرطي فيستثنى للانتاج وان
ناسب جزءه فلتطلب ما يناسب الجزء الاخر ويجتهد في تلفيق المقدمات المبنى على شكل من
الاشكال مشتركة في امر منتهية الى المطلوب وان لم يناسب المطلوب اصلا فليس بقياس
وكثيرا ما يقع المناسبة بالمعنى دون اللفظ ويبدل اللفظ المركب بالمفرد وعلى الخلاف ويستعمل
اللفظ المشترك وكل هذه يمنع من التنبه للمناسبة فيجب ان يجرد النظر الى المعنى من غير التفات الى
الالفاظ ويحترز من اشتباه كل واحد من المعدولة والسالبة بالاخرى والاطلاع على تمام التحليل والكلام
فيما يتبع الاقيسة طويل لكنه غير لائق بغرض هذا المختصر

الفصل السابع

في الصنائع الخمس التي هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة اما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج نتيجة كذلك واليقين حكم
على الحكم التصديقي بالصدق على وجه لا يمكن ان يزول وهذه اليقينيات ان كانت مكتسبة فلا
بد ان تنتهي الى مبادي واجبة القبول غير مكتسبة وهي ستة الاوليات وهي التي يكفي في
الحكم بها مجرد تصور طرفيها مثل ان الكل اعظم من جزءه وان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا
يرتفعان والمحسوسات وهي التي يحكم بها العقل جزما بواسطة الحس الظاهر ككون الشمس
مضيئة والنار حارة وما ادركه الحس ولم يجزم به العقل فهو خارج عنه فان الحس يدرك

الشمس

للشمس مقدارا ولا يجزم العقل بان ذلك هو مقدارها في نفس الامر والوجدانيات وهي ما
يدركه النفس بذاتها او بحس باطن بالوجدان كعلمنا بوجودنا وبان لنا فكرا ولذة والمجربات
وهي التي يحكم بها العقل لتكرر الاحساس الذي يتأكد معه عقد جازم لا شك فيه لمخالطة
الاحساس قوة قياسية خفية هي انه لو كان ذلك اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا وربما كان
ذلك الجزم مع قبول خصوصية كحكمنا بان السقمونيا يسهل ولكن بعد ان اسهاله هو لمن في بلادنا
وعلى الاكثر فانا لا نعني انه يسهل مطلقا ولا في كل بلد وهو من الاستقراء الذي هو حكم على كلي بما
وجد في جزئياته الكثيرة والاستقراء قد يفيد اليقين بحسبه لاستعداد النفس التام له كحكمنا
بان كل انسان قطع راسه لا يعيش وهذا في متحد النوع وفي مختلفه فلا يفيد اليقين مثل ان كل
حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل فربما كان ما لم يستقرأ بخلاف ما استقرئ كالتمساح في
مثالنا هذا والمتواترات وهي ما يحكم بها النفس يقينا لكثرة الشهادات بامر محسوس ويكون
الشيء ممكنا في نفسه وتأمن النفس عن التواطؤ على الكذب وهذه ايضا فيه قياسية ولا يحصل اليقين
من عدد ولا يحصل ما هو اكثر منه كعلمنا بوجود مكة في زماننا وجالينوس فيما تقدم والفطريات القضايا
قياساتها معها وهي التي يصدق بها لاجل وسط لا يعزب عن الذهن بل يخطر مع خطور حدي المطلوب
بالبال فلا يحوج الى طلبه كالعلم بان الاثنين نصف الاربعة لقياس هو ان الاثنين عدد انقسمت
الاربعة اليه والى ما يساويه وكل ما هو كذا فهو نصف الاربعة والحدسيات وهي ما حكمت النفس
به يقينا لقرائن غير التي في المبادي السابق ذكرها لحصول الاستعداد التام لحصول اليقين وليس
على المنطقي ان يطلب السبب فيه بعد ان لا شك في وجوده وليس شيء من هذه المبادي حجة على
الغير اذا لم يحصل له اليقين منها كما حصل لك كعلمك بان نور القمر مستفاد من الشمس وانما يحدث
الناظر من اختلاف تشكلاته بحسب اختلاف اوضاعه وليس من شرط ما يجب قبوله ان يكون
قضية ضرورية بل قد يكون ضروريا وغيره من الجهات كالامكان والاطلاق اذ المراد بوجوب
قبول كل قضية هو صدقها في امكانها او مطلقتها في اطلاقها والبرهان منه برهان لم وهو

الذي يعطي علة الوجود والتصديق معا كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل كذا محرق
فهذه الخشبة محترقة فالاوسط فيه مع كونه علة التصديق هو علة الحكم بالاكبر على
الاصغر فان لم يكن علة للاكبر في نفسه بل ربما كان معلولا لاحد الطرفين كحرارة النار
التي هي معلولة لها وهي علة وصولها الى الخشبة ومنه برهان إنّ وهو الذي يعطي
علة التصديق فقط كقولنا هذه الحمى يشتد غبا وكل حمى يشتد كذلك فهي محرقة وربما
كان الاوسط في هذا معلولا للحكم وحينئذ يسمى دليلا مثل هذه الخشبة محترقة وكل محرق
فقد مسته النار واما الجدل فصناعة علمية يقتدر معها على اقامة الحجة من
المقدمات المسلمة على اي مطلوب يراد وعلى محافظة اي وضع يتفق على وجه لا يتوجه
اليها مناقضة بحسب الامكان وناقض الوضع باقامة الحجة يسمى سائلا وغاية سعيه
ان يلزم وحافظه يسمى مجيبا وغاية سعيه ان لا يلزم ومبادئ الجدل هي المسلمات العامة
او الخاصة او التي بحسب شخص فعند السائل هي ما يسلمه من المجيب وعند المجيب
هي المشهورات فمنها الواجب قبولها لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف
بها ومنها الآراء المحمودة وهي التي لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يؤدب
بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء بظنه القوي الى الحكم ولم يستدع اليها
ما في طبيعة الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا ان اخذ مال الغير قبيح
والكذب قبيح وكشف العورة قبيح وهذه قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة وقد يكون
عامة يراها الجمهور كقولنا العدل جميل وخاصة يراها اهل ملة او صناعة دون غيرهم
وربما كان المسائل لا مشهورة بحسب رأيين او غرضين ولا يلزم الجدلي ان يستعمل
الحجج التي هي حقيقة بل قد يستعمل ما هي بحسب الشهرة او تسليم الخصم وان كان
عقيما في نفس الامر وفوائد الحجج الجدلية الزام المبطلين والذب عن الاوضاع
وتقابل ما يشد نقاشد للاشرع مع كل ملّة وارتياض في اسلوب التحقيق واقناع اهل

التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن البرهانيات او غير الواصلين الى موضعه
بعد وربما لاح من المجادلة على طرفي النقيض من الحجتين برهان احدهما ويحصل منه
ايضا رياضة الخاطر وغير ذلك واما الخطابة فانها صناعة علمية يمكن معها اقناع
الجمهور فيما يراد تصديقهم به بقدر الامكان ومباديها ملة المقبولات ممن يعتقد صدقه
او يظن صلاحه والمشهورات في بادي الرأي وهي التي يذعن لها النفس في اول اطلاعها
عليها فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك الاذعان ظنا او كذبا مثل انصر اخاك ظالما او
مظلوما فانه عند التأمل يظهر ان الظالم ينبغي ان لا ينصر وان كان اخا والمظنونات وهي
التي يميل اليها النفس مع شعورها بامكان مقابلها فهي وان كان الحجج يستعملها جزما فانه
انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن وهي كما يقال فلان يتكلم مع الاعداء جهارا فهو متهم
وربما يكون مقابله مظنونا باعتبار آخر كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه والحجج
المستعملة فيها هي ما يظن منتجا كان منتجا في نفس الامر او لم يكن وينتفع بها في تقرير المصالح
الجزئية المدنية وفي اصولها الكلية كالعقائد الالهية والقوانين العملية وقد يكون
بعضها منبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معدا لها لقبول ذلك من مبدئه وهذه
الفائدة ربما كانت بحسب بعض الاشخاص دون غيرهم واما الشعر فهو صناعة يقتدر معها
على ايقاع تخيلات تصير مبادي انفعالات نفسانية مطلوبة فمباديها هي المخيلات وهي التي
تؤثر في النفس انبساطا او انقباضا او تسهيل امر او تهويله او تعظيمه او تحقيره كما يقال العسل
انه مرة مقيئة تنفر من اكله وهذه قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة وربما زاد تأثيرها على
تأثير التصديق وان لم يكن معه تصديق والتخييل محاكاة ما والمحاكاة تفيد التذاذا وتعجبا
كالتصوير مثلا وان كان لشيء قبيح ولهذا كانت النفوس العامية مطيعة له اكثر من طاعتها
للاقناع ولا يشترط في تأليف الحجة الشعرية ان يكون منتجة في نفس الامر بل بحسب الاقناع
والتخييل فقط واشترك الشعريات والخطابيات في افادة الترغيب والترهيب في الامور

الدينيه والدنيويه وهذه الصنايع الثلاث اعني الجدليه والخطابيه والشعريه قد ذكروا
في كل واحد منها كلاما طويلا يحتمل كتابا مفردا ولا يليق بغرض هذا الكتاب اكثر من الذي
ذكرته فيها واما المغالطه فهي ان يوتى بما يشبه برهانا او جدلا وليس هو ولا بد فيها
من رواج بعضيه مشابهه اما في مادة او صورة وموادها من المشبهات بغيرها والوهميات
والاشتباه في المشبهات ينقسم الى ما يتوسط اللفظ والى ما يتوسط المعنى والذي يتوسط
اللفظ قد يكون باعتبار انفراده اما في جوهره كالذي مدلولاته مختلفه واما في احواله الذاتيه
وهي ما لا يدخل عليه بعد تحصيله كاختلاف التصاريف او في احواله العرضيه كاختلاف الاعراب
والبنا والاعجام والشكل وقد يكون باعتبار تركيبه اما في نفس التركيب وهو الاشتراك
التركيبي كما يقال كلما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره فان يرجع هو الى العاقل وتارة يرجع
الى المعقول وكقولك تعلم هذا الثوب فانه مشترك بين الخبر والامر واما في وجود
التركيب وعدمه كما قد يصدق القول مفردا فيتوهم مولفا كما يقال زيد شاعر جيد فيظن
جودته في الشعر او يصدق مولفا فيتوهم مفردا كما يقال الخمسه زوج وفرد فيظن انه زوج
مفردا والذي يتوسط المعنى فاما في احد جزئي القضيه او فيهما معا وما في احدهما اما بان
لا يورد او يورد فان لم يورد بل اورد ما يشبهه من اللوازم والعوارض كمن راى انسانا
ابيض يكتب فظن كل كاتب كذا فاخذ الابيض بدل الكاتب سمي اخذ ما بالعرض مكان ما
بالذات وان اورد لكن اخذ معه ما ليس منه او حذف عنه ما هو منه مثل القيود و
الشروط وغيرها كمن ياخذ غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود في نفسه سمي سوء اعتبار
الحمل وما في جزئي القضيه معا فهو ايهام العكس كمن راى الخمر احمر مايعا فظن ان كل احمر
مايع هو الخمر والوهميات قضايا كاذبه يحكم بها الوهم الانساني في المعقولات الصرفه حكمه
في المحسوسات ويقضي بها قضاء شديدا القوه بسبب انه لا يقبل مقابلها اذ هو تابع للحس
فما لا يوافق المحسوس لا يقبله ولهذا ينكر نفسه ويساعد العقل في مقدمات منتجه لنقيض

حكم

حكمه فاذا وصل الى النتيجه رجع عما سلمه ويكاد يشاكل القضايا الاوليه ويشتبه
بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وانه لا بد من خلا ينتهي اليه الملا وافعال
المغالطين اما في القول المطلوب به انتاج الشي واما في اشيا خارجه عنه والخارجه
مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزا به والتشنيع عليه وقطع كلامه والاغراب
عليه في اللغه وسوق كلامه الى الكذب بتا وبتا واستعمال ما لا يدخل في مطلوبه وما يجري
هذا المجرى وما في نفس القول الذي يطلب به الانتاج فما يتعلق بالقضيه مفرده واجزائها
قد مضى وما يتعلق بالتركيب فاما في تركيب يدعى قياسيته او في تركيب لا يدعى فيه ذلك
والثاني هو جمع المسايل في مسله مثل الانسان وحده ضحاك فانه قضيتان على صيغه قضيه
واحده والقضيتان هما الانسان ضحاك ولا شي غير الانسان بضحاك والتركيب الذي يدعى
قياسيته فاما بالنسبه الى النتيجه او لا بالنسبه اليها والذي ليس بالنسبه اليها فاما في
صورته بان يكون على هيئه غير منتجه او في مادته بان يكون بحيث يمنع الانتاج باغفال بعض شرايط
بحيث لو صار كالحجب لصار كاذبا او صار بحيث يصدق صار غير قياسي والذي بالنسبه الى
النتيجه فاما بان يكون النتيجه نفسها ماخوذه فيه على انها احد مقدماته وهذا هو المصادره
على المطلوب واما بان لا يكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجه ويسمى اخذ ما ليس بعله علة
وامثال هذه لا يتروج الا بسبب اشتباه لفظي او معنوي ولولا القصور وهو عدم
التمييز بين ما هو الشي وما هو غيره لما تم للمغالطه صناعه وفايده هذه الصناعه انها
تعصم صاحبها من ان يغلط في نفسه او يغلطه غيره وانه يقدر على ان يغالط المغالطين
وانه يستعملها امتحانا او عنادا لغرض ما ومن تصفح الحجج واجزاءها ووجدها على ما ينبغي
ماده وصوره ولفظا ومعنى مركبه ومفرده امن من ان يقع له غلط ويعين على هذا التصفح
كثره الاطلاع على المغالطات وحلها وسياتي في الابواب المستقبله ما يستعان به على
حل كثير منها واذكر في هذا الموضع لطيفه ينتفع بها في التدريب ورياضه الخاطر

وخلاصة الحل في الاولى هو ان وقوع الخلاء لو كان علو الوقوع الذي هو مسبوقا بالعدم يستلزم ارتفاع الواقع وهو عدمه السابق واما وقوعه ابتداء بلا سبق عدم وكذا الا وقوعه اصلا في نفس الامر لا يستلزم ارتفاع شيء من الامور الواقعة في نفس الامر سلمنا وجود الخلاء وعدمه

ويكون كالانموذج لما سواها فما تقصد به التغليط وهي خمسة الاول منها يدعي ان الخلا موجود لان وجود الخلا لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعا لكن المقدم حق والتالي مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن واقعا لكان الواقع نقيضه فيكون وجوده مستلزما لارتفاع الواقع ضرورة ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه واما حقيقة المقدم فلانه لو كان مستلزما لارتفاع الواقع لكان منتفيا فلو ثبت لم يستلزم ارتفاع الواقع فاذا لم يستلزم ارتفاع الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع وحله انه ان عنى ان تقدم المتصلة معناه انه على تقدير ان يكون الخلا موجودا في نفس الامر لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع فهو حق لان وجوده اذ ذاك هو الواقع ولا يلزم منه ان وجود الخلا واقع في نفسه وقوله في بيان اللزوم ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه الواقع لو لم يكن هو واقعا فلا منافاة بينه وبين صدق مقدم المتصلة الذي هو متصله ايضا لان المعتد في مقدم ذلك المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس الامر لانه حاصل في نفس الامر مع كونه ليس بحاصل في نفس الامر حقيقته وان عنى به ان فرض وجوده كيف كان لا يستلزم ارتفاع الواقع سلمنا اللزوم ومنعنا صدق المقدم وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع على تقدير عدم ثبوته لا يكون مستلزما له ممنوع اذ جاز استلزامه له على تقدير عدم ثبوته وفي تصور هذا وامثاله دقة فيجب تامله لتتضح وان عنى معنى اخر فيجب ان يبين لنتكلم عليه بحسبه والثانية قولنا بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم يصدق لصدق لا شيء من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية وينعكس لا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو كاذب لصدق قولنا كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحله ان موضوع الموجبة التي هي المدعى ان لم يقيد بالوجود الخارجي فهو صادق لان بعض الاجسام في الذهن كذلك وان قيد به وجب ان يؤخذ القيد في نقيضه السالب وفي عكسه فلا نسلم صدق الموجبة الكلية التي جعلها غير مقيد بانه في الخارج ولو قيد به لما

صدق

صدقت لعدم موضوعها فيه والثالثة هي ان ثبوت الامكان لا يلزم منه امكان الثبوت فلا يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام امكان صدق بعض ج ب بالفعل لان الاول حكم بثبوت الامكان والثاني حكم بامكان الثبوت ومستند المنع من اللزوم ان الحادث ثبت امكان وجوده في الازل ولا يمكن ثبوت وجوده في الازل ففي هذه المادة قد ثبت الامكان ولم يكن امكان الثبوت وهذا كلام به وادعى صدقه الامام نجم الدين الدوراني رحمه الله تعالى وحيث اورده على طلب في حله ما هذا خلاصته ان الامكان لا يمكن تعقله الا مضافا الى شيء يكون امكانا له فالامكان الثابت في القضية الموجبة ليس الا امكان ثبوت المحمول للموضوع فاذا حكمنا بثبوت امكان وجود الحادث في الازل متعلقا بوجود الحادث كانا كاذبين فان جعلناه متعلقا بالامكان كانا صادقين وانما يصدق الاول ولا يصدق الثاني اذا جعل قيد في الازل متعلقا تارة بالامكان وتارة بوجود الحادث واذا عنى به ذلك لم يكن مطابقا لما ادعيناه ولا يقال اذا ثبت في الازل امكان وجود الحادث ولم يكن ثبوت وجود الحادث في الازل ففي الحالة المعبر عنها بالازل قد ثبت الامكان ولم يكن الثبوت فجاز صدق الاول بدون الثاني في ذلك الحال فظهر صحة المستند لانا نقول المدعى انه اذا صدق ثبوت الامكان لشيء امكان ثبوت ذلك الشيء في الجملة برهنا عليه وهذا اعم من انه اذا صدق ثبوت الامكان لشيء في شيء اخر سواء كان ذلك الاخر هو الازل او غيره صدق امكان ثبوت ذلك الشيء في ذلك الاخر ولا يلزم من دعوانا صدق الاعم ان يكون الاخص منه صادقا فظهر الفرق ولعله يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام صدق انه يمكن بالامكان العام ان يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق انه ليس يمكن بالامكان العام ذلك ويلزمه انه يمتنع صدق بعض ج ب بالفعل فيصدق بالضرورة لا شيء من ج ب مع صدق بعض ج ب بالامكان العام الذي هو نقيضه هذا خلف وقال في دفع هذا

ما معناه ان اللازم من صدق قولنا يمتنع ان يصدق بعض ج ب بالفعل ليس هو بالضرورة
لا شي من ج ب بل هو وجوب صدق لا شي من ج ب دايما فاجبت عنه ان الدوام لا ينفك
عن الوجوب البتة لان كل ما لا يجب وجوده عن علته لم يوجد ولم يستمر وجوده وما لم
يجب عدمه لم يعدم ولم يستمر عدمه والعقل لما امكنه ان يحكم بالدوام مع قطع النظر
عن الوجوب لاجرم كانت الدايمة في المفهوم اعم من الضرورية لكن متى لاحظ العقل في
الدوام وجوبه فقد لاحظه من حيث هو ضروري فصارت جهة الدوام هي جهة
الضرورة فقولنا لا شي من ج ب دايما الملاحظ وجوب صدقه هو بعينه بالضرورة
لا شي من ج ب او هو مساوٍ له والرابعة نفرض شخصا دخل بيتا ثم قال كل كلامي
في هذا البيت كاذب ثم خرج منه فقوله هذا ان كان صادقا يلزم كونه كاذبا لانه فرد
من افراد كلامه فيصدق ويكذب معا وان كان كاذبا فبعض كلامه في هذا البيت صادق
فان كان الصادق هذا الكلام فقد صدق وكذب معا وان كان الصادق غيره وهو
كاذب في نفسه فيلزم صدقه وكذبه معا وحله انه خبر عن نفسه فالخبر والمخبر
عنه واحد فلا يكون صادقا لان مفهوم الصدق مطابقة الخبر للمخبر والمطابقة لا يصح
الا مع اثنينية ما وهي مفقودة هاهنا فهو اذن كاذب لعدم المطابقة المذكورة
ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى كونه صادقا وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الاثنينية
ثابتة مع عدم هذه المطابقة ومن حقق الفرق بين السلب البسيط والعدول
حقق الفرق بين الكذبين هاهنا وايضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه
فكذبه هو عدم هذا الاجتماع فجاز ان يكون عدمه لكونه كاذبا فقط لا لكونه صادقا
فقط ثم موضوع هذا الخبر ان اخذ خارجيا فهو كاذب لعدم موضوعه ولا يلزم صدقه
والا ففي العقل افراد كثيرة من كلامه غير هذا فلا يتعين من كذب كلام واحد منها صدقه
والخامسة هي ان نقول المتصلة الكلية لا يصدق البتة وحتى لو كان تاليها

عين

عين مقدمها لانك اذا قلت كلما كان ا ب فج د نقول ليس كذلك لانه كلما كان ا ب فليس
ج د فا ب وكلما كان ا ب وليس ج د فليس ج د ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان
ا ب فليس ج د فلا يصدق كلما كان ا ب فج د ولذلك اذا قلت ليس البتة اذا كان ا ب
فج د فانا نقول كلما كان ا ب وج د فا ب وكلما كان ا ب وج د فج د فقد يكون اذا كان
ا ب فج د وحله ان تالي هذه المتصلة ان كان لازما في الموجبة او غير لازم في السالبة
على كل تقدير من التقادير مطلقا من غير تقييد هذه التقادير بما يمكن اجتماعه مع المقدم
فمسلم انها لا تصدق وان كان لزومه او عدم لزومه على التقادير الممكنة الاجتماع مع
المقدم جاز صدقها مع صدق الحملية التي ليست كذلك لما عرفته في مباحث المتصلات
الاستثنائية اذا كان المقدم في مقدمات القياس ممتنعا وقد مر في الفصول السالفة صورا	بط
كثيرة يستعان بها على حل المغالطات والاعتماد في ذلك بعد معرفة القوانين والد	دب
باستعمالها على الفطرة السليمة ومباحث المغالطة كثيرة جدا لكني لم ار في الزيادة
على هذا القدر فايدة يعتد بها بحسب غرض هذا الكتاب بل كثير مما ذكرته فيه من
المباحث المنطقية انما هو لرياضة الخاطر فحسب لا للحاجة اليه في اعتبار البراهين
المستعملة فيه وتصحيحها ولهذا اقتصرت على هذا القدر منها وما اوجزت الكلام
في بيانه ولم اوضحه بالامثلة فانما ذلك لي اتكال على فهم الطالب او لانه مستوفى
في كتب اخرى مشهورة

الباب الثاني

في الامور العامة للمفهومات كلها **الفصل الاول** في الوجود
والعدم واحكامهما واقسامهما الوجود لا يمكن تحديده لانه اول التصور ولا
شي اعرف منه حتى يعرف به ومن رام بيانه فقد اخطا فان القايل اذا قال مثلا
حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا فقد اخذ الشي في تعريف نفسه فان الفا	عل

والمعقول يوجد في تعريفهما الموجود مع زيادة افادة واستفادة وكذا من عرفه بانه الذي
ينقسم الى الحادث والقديم فانهما لا تعرفان الا بالوجود ما وجد امع سبق عدم او لا سبقه
ومتى عرف فلابد ان يوجد في تعريفه ولذا في تعريف الشيئية الغلط يراد بهما مثل
الذي وما كما يقال هو الذي هو كذا او هو ما ينقسم الى كذا والشيئية اعم من الوجود
باعتبار ان المعقول الذي يمتنع او يمكن لكنه معدوم هو شيء في العقل لان له صورة عقلية
وليس له وجود وهذا الاعتبار انما يصح اذا اخص الوجود بما في الاعيان واما اذا اخذ
اعم منه ومن الذهني فكما انه شيء باعتبار معقوليته هو موجود في الذهن بهذا الاعتبار
وكما انه ليس بموجود في الاعيان ليس بشيء في الاعيان والشيئية باعتبار اخر اعم من الوجود
من وجه واخص من وجه اما وجه عمومها فلانها تقال عليه وعلى الماهية المفروضة
له واما وجه خصوصها فلان الوجود تقال على الماهية المخصصة وعلى اعتبار الشيئية
اللاحقة بها لان لها وجود ولو في الذهن وباعتبار ثالث هما اعني الشيئية والوجود
لفظان مترادفان ينقسم معناهما الى عيني وذهني واذا اطلق الوجود ففي الاغلب يراد
به العيني والوجود في الاعيان هو نفس الكون في الاعيان لا ما به يكون الشيء في الاعيان
ولو كان الشيء يكون في الاعيان بكونه في الاعيان لتسلسل الى غير النهاية فما كان يصح كون
الشيء في الاعيان فاذن الوجود الذي هو الكون في الاعيان هو الموجود به الا بمعنى
هذا المفهوم انه كون في الاعيان لشيء بل قد يكون لشيء ما وقد لا يكون من حيث المفهوم
الا ان يمنع من ذلك دليل منفصل والوجود لا يحمل على ما تحته حمل المواطاة بل حمل التشكيك
فان وجود العلة اقوى من وجود المعلول واقدم وكذا وجود الجوهر بالنسبة الى وجود
العرض ووجود العرض القار اقوى من وجود العرض الغير القار والاصالي اضعف
من غير الاضافي ولو لم يكن مفهوم الوجود مفهوما واحدا لما امكنا ان نجزم بصدقه على كل
موجود من الموجودات ولا ان نجزم بانه متى كذب العدم على الشيء صدق الوجود عليه لاحتمال

كنيهما

كنيهما معا وكون الوجود تصوره بديهي وكونه مفهوما واحدا ومقولا بالتشكيك ليس
مما يحتاج فيه الى اقامة برهان والذي ذكر في بيانه انما هو تنبيه لا برهان وعمومه عمو
اللازم لا عمومية الجنس ولا المقوم الذاتي كيف كان واذا كان عاما فيجب ان يكون وجوده
في النفس فان الوجود يوجد في النفس بوجود اذ هو كسائر المعاني المتصورة في الذ
والذي في الاعيان منه هو موجود ما وليس تعيين كل وجود بموضوعه فقط كتعين الجزء
مثلا بموضوعها وانما تخصص كل وجود بما يجري مجرى الفصل ثم تقترن بالموضوع فالوجود
معان مجهولة الاسامي يعبر عنها بوجود كذا ووجود كذا ويلزم الجميع في الذهن الوجود
العام ولو لم نعرف انواع الاعراض باسمائها ورسومها لكنا نقول مثلا الكم هو عرض
كذا ولو لم يكن الوجود من المحمولات العقلية الصرفة لكان اما مجرد الماهيات التي يقال
عليها او غيرها فان كان عبارة عن مجردها ما كان بمعنى واحد يقع على العرض والجوهر على
السواد والبياض ولكان قولنا الجوهر موجود جاريا مجرى قولنا الجوهر جوهر والموجود
موجود وان اخذ بمعنى اعم من كل واحد من الماهيات فاما ان يكون قائما بنفسه او حاصلا
في تلك الماهيات فان قام بنفسه فلا يوصف به الجوهر مثلا اذ نسبته اليه والى غيره
سواء وان كان في الجوهر فهو حاصل له والحصول هو الوجود فالوجود اذا كان حاصلا
فهو موجود فان اخذ كونه موجودا انه عبارة عن نفس الوجود لم يكن محمولا بمعنى واحد اذ
معناه في الاشياء انه شيء له الوجود وفي نفس الوجود انه هو الوجود وايضا فان الوجود
ان كان في الاعيان وليس بجوهر فهو عرض فلا يحصل قبل محله قبلية بالذات وذلك
ظاهر ولا معه بالذات فيلزم ان لا يحصل محله بالوجود ولا بعده بعدية بالذات ايضا
والا لكان محله موجودا قبل ان كان موجودا هذا خلف ثم يلزم من كونه في الاعيان مع عدم
قيامه بذاته ان يكون العرض اعم منه من وجه فلا يكون اعم الاشياء مطلقا وايضا فانا لما
اذا كانت معدومة فوجودها ليس بموجود فاذا اعقلنا الوجود وحكمنا بانه ليس

متبه
من
اب
هبه

موجود فمفهوم الوجود غير مفهوم وجود الوجود فاذا وجدت الماهية بعد عدمها فقد
وجد وجودها فللوجود وجود ويعود الكلام الى غير النهاية على تقدير كون كل وجود
هو في الاعيان فليس للماهية العينية وجود منضم اليها حتى تكون الماهية ووجودها
شيئين في الخارج وهذه الماهية العينية نسبتها من الفاعل لا انه ينضم اليها امر من الفاعل
هو الوجود فالوجود والشي بل اسما من المعقولات الثواني المستندة الى المعقولات الاول
فليس في الموجودات موجود هو وجود او شي بل الموجود اما انسان او فلك او غيرهما ثم
يلزم معقوليه ذلك ان يكون موجودا او شيا وقد يقال الوجود على النسب الى الاشيا كما
يقال الشي موجود في البيت وفي السوق وفي الذهن وفي العين وفي الزمان وفي المكان فلفظه
الوجود مع لفظه في في الكل بمعنى واحد يطلق بازا الروابط فيقال زيد يوجد كاتبا وقد
يقال على الحقيقه والذات كما يقال ذات الشي حقيقته ووجوده وعينه ونفسه
فوجد اعتبارات عقليه وتضاف الى الماهيات الخارجه والموجود ينقسم الى ما هو
موجود لذاته وبذاته وذلك هو الموجود الذي لا يقوم بغيره ولا سبب له وهو الواجب
لذاته والى ما هو موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وله سبب يوجبه وهذا
هو الجوهر والى ما هو موجود لا لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه من حيث ان لوجوده سببا
ليس موجودا بذاته بل بسببه ومن حيث ان وجوده لما هو فيه ليس وجوده لذاته بل
لغيره الموجود بذاته لا لذاته وان كانت القسمة العقليه محتمله له فهو غير ممكن لاحتياجه
الى محل فيه وقد ينقسم الموجود ايضا الى ما هو بالذات والى ما هو بالعرض اما الموجود
بالذات فكل ما له حصول في الاعيان مستقل جوهرا كان او عرضا فان وجود العرض ليس
هو بعينه وجود محله اذ قد يوجد المحل بدون عرض بعينه ثم يوجد ذلك العرض فيه كجسم
لم يكن اسود ثم صار اسود واما الموجود بالعرض كالعدميات كالسكون والعمى والاعسار ان

الى

التي لا تحقق في الاعيان ويقال انها موجودة في الاعيان بالعرض ويقال للشي انه مو جود
في الكتابه وموجود في اللفظ وهما مجازان من حيث ان الكتابه في الاغلب تدل على اللفظ
واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني ومما يدل على الوجود الذهني
بعد ما سبق من حال الشيئيه والوجود انا نتصور اشيا اما ممتنعه الوجود كاجتماع
الضدين او غير موجوده في الاعيان كالقمر المنخسف دائما والانسان الكاتب دائما
وجبل من ياقوت وبحر من زيبق ونميز بين هذه المتصورات وكل متميز ثابت واذ ليس
في الخارج فهو في الذهن وان ادعي فيما لم يتحقق وجوده من الممكنات في العقل ان له وجودا
غائبا عنا فالممتنعات لا سبيل الى دعوى ذلك فيها واجتماع الضدين في الذهن ليس
ممتنعا انما الممتنع اجتماعهما في الخارج فليس بين الحراره الذهنيه والبروده الذهنيه تضاد
بل التضاد بين الحراره والبروده الخارجيتين وكذا امثالهما وحصول السخونه والبروده مثلا
لا يلزم منه ان يكون الذهن متسخنا متبردا فانه غير قابل لذلك وامثاله بل المتسخن ما
اتصف بالسخونه في الخارج وسنبين لك في الكلام في الادراك ما المراد بحصول الشي
في الذهن وللاعدام تعدد وتميز في الذهن فان عدم العله يوجب عدم المعلول وعدم
المعلول لا يوجب عدم العله وكذا الشرط والمشروط والمعدوم المطلق وهو الذي لا
صوره له لا في الذهن ولا في الخارج لا يمكن ان يخبر عنه والعدم المطلق له صوره في العقل
ويحكم عليه بانه مقابل للوجود الذهني والخارجي جميعا ولا يلزم من ذلك صدق المتقابلين
على شي واحد اذ لا عناد بين العدم المطلق والموجود في الذهن فانه لا يصدق الشي اما عدم
مطلق او موجود في الذهن بل يصدق الشي اما عدم مطلق او لا عدم مطلق ويصدق الشي اما موجود — د
في الذهن او لا موجود في الذهن فمفهوم العدم المطلق يتمثل في الذهن ويصير صوره مخصوصه يعرض — ض
لتلك الصوره وجود ذهني متشخص ويقع الانسان الخارجي انسان ذهني منسوب اليه لا
اثبات خارجي وكونه في الذهن متصورا ومتميزا عن غيره ومتعينا في نفسه وما سا ئر

الذهن لا ينافي كون ما هو منسوب اليه ليس ثابتاً في الخارج فلا حكم على ما ليس ثابتاً في الخارج انه غير متصور مطلقاً بل نحكم عليه بانه متصور من حيث انه ليس ثابت في الخارج غير متصور لا من حيث هذا الوصف ورفع الثبوت الشامل للخارجي والذهني تصور ما ليس ثابت ولا متصور اصلاً فيصح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور ولا يصح من حيث هو ليس ثابت ولا يكون ناقضاً لاطلاق الموضوع واذا قلنا الموجود اما ثابت في الذهن او غير ثابت فيه فاللاموجود قسيم الموجود من حيث انه معدوم وقسم من الثابت في الذهن والامتياز لا يستدعي ان يكون للمتمايزين هويتان فان الهوية واللاهوية متمايزان وليس للاهوية هوية ولو فرضنا لها هوية كانت لذلك الاعتبار داخلة في قسم الهوية باعتبار ما وهي انما لا هوية قسيمة للهوية والمسلوب عنه الوجود هو الموصوف فقط لا باعتبار كونه موصوفاً بهذه الصفة او غيرها وان كان بحيث يلزمه ذلك ويشترط مطابقة الذهن للخارج في الحكم على الامور الخارجية باشياء خارجية ولا يشترط ذلك في المعقولات وفي الاحكام الذهنية على الامور الذهنية والمعدوم لا يعاد بعينه اي مع جميع عوارضه المشخصة له فان بين المعاد والمستانف وجوده فرقاً فالسواد الحاصل في محل بعد سواد بطل عنه قبل ذلك والسواد المعاد مثلاً اشتركا في السوادية وفي المحل وعدم حيثما ولا بد من فارق وليس هو المحل ولا السوادية ولا امراً مغايراً لكون المعاد كان مشاراً اليه بانه كان له وجود والمستانف لا يشار اليه بهذا وليس هذه الاشارة ان سواداً ما متعيناً في نفسه كان موجوداً فان المستانف كذلك ولا ان سواداً يشابهه او يطابقه السواد الذهني كان موجوداً فان المستانف هذه حاله بل لان المفروض كونه معاداً كانت له هوية ورد عليها الوجود والا لا افتراق بين الصورتين فلو جاز اعادة المعدوم لكان كل مستانف معاداً او كان الشيء في حال عدمه هويته موجودة والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله وايضاً فان من الفارق بين عرضين مثلاً ليس هو الزمان او المحل فاذا اتحد المحل فالفارق

هو

هو الزمان والزمان لا يتصور اعادته فالمتشخص بذلك الزمان لا يعاد بل الذي فرض كونه عائداً هو غيره وانما حكمنا بامتناع عود الزمان لانه لو اعيد لكان له في حالة العود ثبوت وقبله ثبوت فان كان معنى كونه كان ثابتاً هو ماهيته وذاته وماهيته وذاته الان ثابتة فكونه قبل الان ثابتاً هو كونه الان ثابتاً فما انعدم واعيد وهو خلاف الفرض وان كان معنى ذلك غير هذا وهو كونه ثابتاً فيما قبل فالقبلية نفسها ما عادت فلم يكن الزمان هو المعاد بل غيره وقد حصل من هذا انه لو اعيد الزمان لما كان زماناً هذا خلف وقولك للشيء انه لحو ويعد عدمه وجوده ان كان اشارة الى ما في الذهن فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه او الى ما يماثل ما في الذهن بوجه ما فلا يلزم ان يكون هو المفهوم الذي فيه الكلام بل يماثله اشياء كثيرة او الى نفس ذلك وهو حالة العدم مستحيل الاشارة اليه بنفس القول يمتنع الصحة والاشارة باطلة ثم الشيء بعد عدمه نفي محض واعادته يكون بوجود عينه الذي هو المستند اعنيه في الحقيقة ويحلل النفي بين الشيء الواحد غير معقول ومما يتبين به هذا المطلوب ايضاً انه لو اعيد ما زال عنه الوجود فالوجود الثاني اما ان يكون نفس الوجود الاول او غيره فان كان نفسه فلا يكون وجوداً ثانياً فلا يكون المعاد معاداً وان كان غيره فان لم يحصل لمادته اذ كل حادث كما ستعلم يتقدمه مادة استعداد وجوده الثاني كان اختصاصه به دون الاول تخصيصاً بلا مخصص وان حصل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد عارض لم يكن حاصلاً للاول فلا يكون معاداً بجميع عوارضه ونحن لا نعني باعادته بعينه الا ذلك وليس استمرار الشيء وبقاؤه هو وجودات متعاقبة ليلزم فيها مثل ذلك بل هو وجود واحد في زمان واحد متصل او معه ان لم يكن وجوده زمانياً

الفصل الثاني في الماهية وتحقيقها وما ينقسم اليه لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازماً كان او مفارقاً ومثال ذلك الانسانية

ص

فانها من حيث هي انسانيه لا تدخل في مفهومات الوجود والعدم والوحده والكثره
والعموم والخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات فانه لو دخل الوجود الخارجي في
مفهومها مثلا لما كانت الانسانيه الموجوده في الذهن فقط انسانيه ولو دخل العدم
فيه لما كانت الانسانيه الموجوده انسانيه ولو دخل العموم فيه لما كان زيد انسانا
وعلى هذا فقس سواى ما يغايرها بل الانسانيه من حيث هي انسانيه ليست الا الانسانيه
فقط فاذا انضم اليها الوجود صارت موجوده او العدم في الاعتبار الذهني صارت معدومه
وهكذا حال الوحده والكثره والكليه والجزئيه وغير ذلك فلا تصدق عليها احد من الاشيا
الا بامر زايد عليها واما كونها انسانيه فبذاتها ولهذا لا يصح ان يقال السواد مثلا اسود
بل سواد ولا الوجود موجود بمعنى انه ذو وجود بل على معنى انه وجود لان السواد ليست
سوادته بامر زايد وكذا وجوديه الوجود ويقال للماهيه من حيث هي هي الماهيه لا بشرط شي
وللماهيه المجرده عن جميع اللواحق الماهيه بشرط لا شي فالانسانيه بالاعتبار الاول موجوده
في الاعيان لان هذا الانسان موجود والانسانيه داخله في مفهومه فهذه الانسانيه تكون
موجوده ايضا واما الانسانيه بالاعتبار الثاني وهو بشرط لا شي لا وجود لها في الاعيان
ولا في الاذهان لان كل واحد من الوجود الذهني والخارجي لاحق من اللواحق وقد فرضت
مجرده عن جميعها لكن المجرده عن اللواحق الخارجيه فقط هي موجوده في الذهن وتشارك الانسانيه
المكنونه باللواحق الخارجيه في مفهوم الانسانيه وليست الانسانيه الخارجيه واحده بعينها
موجوده في كثيرين والا لكان الواحد المعين في الحاله الواحده تصدق عليه الاشيا المتضاده
كالابيض والاسود والعالم والجاهل بل انسانيه زيد غير انسانيه خالد والمشترك في مفهوم
الانسانيه والمشترك هو الكلي الطبيعي والصوره الذهنيه مثال متساوي النسبه الى
جزئياتها الخارجيه مطابق لكل واحد منها وبهذا الاعتبار تسمى كليه واما في الخارج فهي معروضه
للتشخص ابدا فلا تطابق كل واحد من جزئياتها فلا تعرض لها الكليه فالكلي العقلي والمنطقي لا وجود

ط

لها في الاعيان ولا يلزم من كون الانسانيه لا تقتضي الوحده انها تقتضي اللاوحده وهي
الكثره فان بعض اقتضا الوحده هو لا اقتضا الوحده لا اقتضا اللاوحده وينبغي ان تعلم ان
الطبيعه التي هي في الذهن لها ايضا هويه اذ هي من جمله الموجودات ولها تشخص بامور تحصل
في الذهن وعدم الاشاره اليها وكونها لا تقبل الانقسام ولا وضع لها وليست كليتها باعتبار
مطابقتها لكثيرين فقط والا لكانت الجزئيات كذا المطابقه بعضها بعضا ولا تكونها مع ذلك
غير مخصصه فانها قد تشخصها بعده اشيا بل بانها ذات مثاليه ليست متأصله في
الوجود لكون ماهيه نفسها اصليه بل هي مثال ولا كل مثال بل مثال ادراكي لما وقع او
سيقع من حيث انها مثال ادراكي لامر خارجي او لما هو بصدد الوجود من كل الوجوه او
من وجه واحد ويصح مطابقتها الكثره تسمى كليه وذاتها انما حصلت لمثاله ولمطابقته لشي
واما الخارجي فليست ذاته مثالا لشي آخر وليس من شرط مثال الشي ان يكون مماثلا له من
جميع وجوهه ومن الكلي ما يتقدم على جزئياته الواقعه في الاعيان كما اذا تصورنا صوره ثم
اوجدنا في الخارج صورا على مثالها ويسمى ذلك ما قبل الكثره ومنه ما يتاخر عنها كالصوره
المستفاده من الجزئيات الخارجيه ويسمى ما بعد الكثره فانك اذا رايت زيدا حصل منه
في ذهنك معنى الصوره الانسانيه المبراه عن اللواحق واذا ابصرت بعد ذلك خالدا
والصوره باقيه في ذهنك لم يقع منه صوره اخرى ومثاله قابل رسم من طوابع جسمانيه
مماثله يقبل رسما من الاول ولا يختلف بورود اشباهه عليه ولا يتكثر الطبيعه
الكليه في الاعيان الا بمميز مثلا لا يصح ان يكون سوادان الا بسبب جسمين يكثرا
بهما او بسبب حالين فانه ان كان لانه اسود يقتضي ان يكون كثيرا كان كل واحد منهما
يقتضي باقتضيه طبيعه السواد واذا كان كل واحد من السوادين مثل الاخر لا
مخالفه في شي البته فهو هو وايضا فان كان كونه سوادا ان يكون هذا السواد وكان من
شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون سواد غيره فاذن كثرته وكثره هذا تكثر به اشخاصه

يكون بسبب فكل ما لا يصح التكثر على طبيعته الكلية لانها لو تكثرت لكان لوجود تلك الكثرة سبب وفرض ان لا سبب لها هذا خلف ثم اذا اشير الى عدد من نوع تلك الطبيعة اشارة حسية او وهمية او عقلية فالمشير يشعر بانه غير الاخر فتقترن فيه مشاعر فيه ويميز عن غيره وذلك زايد على الماهية المشتركة ثم المشتركان في امر واحد هما من حيث الاثنينية مفترقان وما به الافتراق غير ما به الاشتراك والمشترك ان كان جنسا فالافتراق بالفصل وان كان نوعا فبالعرضي الغير اللازم اذ لو كان لازما للماهية لما اختلف به اشخاصه وان كان عرضيا بتغير الماهية ومن المميزات الاتمية والانقصية كالمقدار التام والناقص اذ لا يزيد احدهما على الاخر الا بغير المقدارية ولا يكون هذا قسما رابعا الا اذا لم يجعل ما يكون من جوهر ما يخصصه داخلا في جملة الفصول ويجب ان يعلم ان المميز غير المشخص وليس منع الشركة في الماهيات العينية لسبب المميز بل بهوياتها العينية وامتيازها بمخصصاتها وتشخص الشيء انما هو في نفسه وتباينه انما هو بالقياس الى المشاركات في معنى عام بحيث لو كان شيء عديم المشارك لما احتاج الى مميز زايد مع انه متشخص ويجود امتياز كل واحد من الشيئين بصاحبه ولا يلزم من ذلك دور اذ كل واحد يمتاز بذات الاخر لا بطبيان وهذا كما ان بنوة الابن موقوفة على ذات الاب وابوة الاب موقوفة على ذات الابن وما لزم الدور واذا قلت دان الشيء او حقيقته او ماهيته لمفهومات هذه لا من حيث انها انسان او فرس او غير ذلك هي اعتبارات ذهنية ومن ثواني المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها في الاعيان لا يقال فيها كما يقال للتي لها وجود في الاعيان من انها ان وجب تخصصها باحد الجزئيات فلا يوجد لغيره وان امكن لحوقها به لعلة وهذا كالعدد المتخصص بانواعه لا يمكن ان يقال ان اقتضى التخصص باحدها كالاربعة لا يوجد للثلاثة وان لم يقتض ذلك فلحوقه للثلاثة بعلة وذلك لان العدد كما ستعلم من الامور التي لا توجد في الاعيان من حيث هي عددية فلا يكون لحوقها واجبا او

ممكنا

[هامش: لا سبب له صح]

[هامش: ... ٨١٤]

ممكنا من حيث هي في الوجود العيني وكذا امكان الوجود اللازم للجوهر والعرض وساير الاعتبارات الذهنية والماهية ان لم يكن يلتئم من امور متخالفة بالحقيقة قيل لها البسيطة والا فهي المركبة ولا بد من وجود البسايط والا لم يوجد المركبات واجزاء المركبة لا يخلو اما ان يكون كل واحد منها محتاجا الى الاخر من الحيثية التي احتاج اليه والا لزم الدور ولا ان يكون كل واحد منها غنيا عن الاخر والا لما حصل منهما ماهية مركبة كما لا يحصل من الانسان والحجر الموضوع في جنبه ماهية واحدة مركبة منهما بل لا بد وان يكون بعضها محتاجا الى الاخر من غير احتياج الاخر اليه كالهيئة الاجتماعية لاجزاء العشرة والصورة للجوهر او مع احتياجه اليه لا من الجهة التي كان بها ذلك محتاجا الى هذا كالمادة والصورة للجسم وتركيب الماهية قد يكون اعتباريا كالحيوان الابيض وقد يكون حقيقيا ولا يخلو اما ان يكون بعض اجزائها اعم من الاخر ويسمى متداخلة او لا يكون ويسمى متباينة والجزء من المتداخلة ان كان تمام المشترك بينها وبين نوع اخر فهو الجنس والا فهو الفصل والمشتركان في شيء من الذاتيات اذا اختلفا في شيء من اللوازم لزم تركيبهما من الجنس والفصل لان الذي اختص باحدهما لا يستند الى المشترك والا لزم اشتراكهما فيه فهو مستند الى غير المشترك وهو فصل ويقيد الكلي العقلي الكلي العقلي لا يوجب الجزئية فان الانسان الكلي في العقل اذا قيد بانه ابن فلان الذي صاغته كذا وهو اسود طويل الى غير ذلك من القيود الكلية ولو بلغت مهما بلغت فانه لا يحصل منها في العقل الا انسان كلي يتصف بتلك الصفات الكلية ولا يصير مانعا من الشركة واجزاء الماهية قد يكون متميزة في الخارج كالنفس والبدن اللذين هما جزءا الانسان وقد لا يكون تميزها الا في العقل فقط كالسواد المركب من جنس هو اللون وفصل هو الذي باعتباره يكون جامعا للبصر مثلا فانه لو تميز احدهما عن الاخر في الاعيان فان كان كل واحد منهما محسوسا كان احساسنا بالسواد احساسا بمحسوسين وان كان احدهما محسوسا فقط كان الجزء هو الكل وان كان كل واحد منهما غير محسوس فعند

[هامش: كبه]

اجتماعهما ان لم تحصل هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حصلت كانت خارجة
عنهما لا محالة فلا يكون التركيب في نفس السواد لانا لا نعني بالسواد سوى تلك الهيئة وهما
غير مقومين لها وايضا اللونية ان كان لها وجود مستقل حتى هيئة اما في السواد
فيوجد السواد دونها او في محله فالسواد عرضان لون وفصله لا واحد فجعله لونا
هو بعينه جعله سوادا واعتبر في هذا ايضا مثل البعد الذي هو ذراع مثلا فليس في
الخارج شيئان احدهما مطلق بعد والاخر كونه ذراعا ولو كان للبعدية وجود ولخصوصية
كونه ذراعا وجود آخر فان لحوق اي خصوصية اتفقت بها اذ ليس واحد منها بعينه شرطا
للبعدية والجنس كالحيوان غير محصل الوجود بنفسه بل هو مبهم متحصل بالفصل يحتمل
لان يقال على اشياء مختلفة الحقائق ويصير هو بعينه احد تلك الاشياء وذلك هو الحيوان
لا بشرط ان يكون وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه فيكون بمعناه مقولا
على المجموع حال المقارنة ولا وجود له الا في العقل ويخالفه الحيوان بشرط ان يكون وحده
فانه يزيد عليه كلما يقارنه ولا يقال على المجموع منهما اذ هو جزء منه متقدم عليه والجزء
لا يحمل على الكل فلا يكون جنسا والحيوان الذي هو الجنس وجود الانسان باعتبار
الخارج متقدم عليه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء يعم وغيره فان كان وجوده
في العقل هو المتقدم بالطبع وحمل الجنس والفصل على النوع وكونهما من مقوماته الذهنية
لا يدل على تركبه في الخارج فان ما في الذهن لا يجب ان يكون مطابقا لما في العين الا اذا كان
حكما على الامور الخارجية باشياء خارجية وليس كلما يحمل على الشيء يحمل لاجل مطابقة الصور
العقلية فان الحرية تحمل على زيد وكذا الحقيقة من حيث هي جنسه وليستا صورتين لذاته
ولا صفة من صفاته بل هما صفتان اللتان لا يوجدان في غير الذهن وكذا حال الجنس والفصل
ومعنى كونهما جزئي الماهية هو كونهما جزئي حدها ولهذا يحملان على المحدود ولا يحملان
على الحدود اجزاء الجنس لشيء لا يحمل على ذلك الشيء ه

الفصل الثالث

في الوحدة والكثرة ولواحقهما معنى الوحدة هو تعقل
العقل لعدم انقسام الهوية وهذا المعنى تصوره بديهي وهو مفهوم زائد ذهني
لا وجود له في الاعيان والا لكانت شيئا واحدا من الاشياء فلها وحدة ايضا اذ يقال
وحدة واحدة ووحدات كثيرة واذا اخذت الماهية ووحدتها شيئان فهما اثنان
فيكون للماهية دون الوحدة وحدة وللوحدة اخرى ويعود الكلام فيجتمع صفات متعددة
مترتبة وهو كما تستعلم محال واذا كانت الوحدة كذا فالكثرة ايضا لا يكون الا ذهنية
فقط لانها لا تحصل الا منها وايضا فان الاربعة مثلا اذا كانت عرضا موجودا فاما بالاثنين
فاما ان يكون في كل واحد من الاشخاص الاربعة تامة وليس كذا او في كل واحد شيء من
الاربعية وليس الا الوحدة او ليس في كل واحد الاربعية ولا شيء منها فالمجموع الاربعية
على العدد بين لا محل له سوى العقل وظاهر ان العقل اذا جمع واحدا في الشرق الى واحد
في الغرب لاحظ الاثنينية واذا رأى جماعة كثيرة احد منهم ثلثة واربعة وخمسة بحسب
ما يقع النظر اليه ويعينه بالاجتماع ويلاحظ ايضا عشرة عشرات ومائة مئات ونحو ذلك
ومتى حمل الواحد على كثيرين كانت جهة وحدته غير جهة كثرته فاما ان يكون تلك الوحدة
مقومة لتلك الكثرة او لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او ليس فالتي ليست
من عوارضها فاما محمولات لموضوع واحد شخصي كالانسان هو الكاتب في كونه زيدا
او نوعي فالكاتب هو الضاحك في كونه انسانا واما موضوعات لمحمول واحد كالثلج هو
القطن في كونه ابيض وان كانت مقومة للكثرة فان قيل في جواب ما هو فان اختلف
في شيء من الذاتيات فهي الواحد بالفصل والشركة في الفصل هي الشركة في النوع لكن
الاعتبار يختلف ومتى لم يقل الواحد على كثيرين فان كان غير قابل للقسمة ولم يكن له
مفهوم وراء انه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان كان له وضع فهو
النقطة والا فهو الواحد المطلق وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم الفعل فهو الواحد

بالاتصال وان استمر فان لم يكن اجزاوه متمايزه بالشخص فهو المركب الحسي في الاهو
الواحد بالاجتماع ووحدته اما طبيعيه كالبدن الواحد او صناعيه كالسرير الواحد
او وضعيه كالدرهم الواحد ويسمى الاتحاد في الجنس مجانسه وفي النوع مشاكله وفي
الكم مساواه وفي الكيف مشابهه وفي الوضع مطابقه وفي الاضافه مناسبه وفي
اتحاد وضع الاجزا موازاه وكل شيئين لهما وحده من وجه فانه يقال لهما هو هو لا
بمعنى اتحاد الاثنين فان ذلك محال لانهما عند الاتحاد ان بقيا فهما اثنان لا واحد وان
فني احدهما او لم يبق ولا واحد منهما فليس ذلك اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالموجود
ولا المعدوم والواحد مقول على ماتحته بالتشكيك لان الواحد من كل وجه وهو
الحقيقي الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه لا الى الاجزا الكميه ولا الحديه ولا انقسام
الكلي الى جزئياته هو اولى من الواحد الذي هو واحد من وجه كثير من اخر والواحد
بالشخص اولى بالوحده من الواحد بالنوع الذي هو اولى بها من الواحد بالجنس والذي
يقابل الهو هو يسمى بالغيريه وهي ينقسم الى مماثله والى مخالفه فالمثلان هما المشاركان
في حقيقه واحده من حيث هما كذلك فالانسان والفرس مختلفان وجسميتاهما
متماثلان والطبيعه الجنسيه اذا اخذت اعدادها مع قطع النظر عما اختلف
به من الفصول فهي نوعيه وكذا الفصول فالمثلان هما المشتركان في نوع واحد
ولا يشترط في ذلك تشاركهما في جميع الصفات والا لما كانا شيئا واحدا لا اثنين
والمتقابلان هما الامران المتصوران اللذان لا يجتمعان على شي واحد في حالة واحده من
جهة واحده واحترزنا بالاخير عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه اذا لم يشترط
اتحاد الجهه جاز ان يكون الواحد ابا باعتبار وابنا باخر وكل امرين كذلك ان كانا
وجوديين فان كانت ماهيه احدهما مقوله بالقياس الى الاخر فهما المضافان كالابوه والبنوه
والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان

كان نظرنا الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب
بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وهو العدم والملكه كالعمى والبصر
واما لا بنظر اليهما بذلك الشرط وهو الايجاب والسلب كالفرسيه واللافرسيه ولزيد
انسان زيد ليس بانسان وهما لا يجتمعان على الصدق ولا الكذب وساير المتقابلات
جاز ان يكذبا اما المضافان فكزيد ابو خالد وابن خالد اذا لم يلد خالد واما الضدان فلانهما
يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده اذا لم يتصف باحدهما واما الملكه والعدم
فعند عدم موضوعهما والمقابل من حيث هو مقابل يصدق عليه انه مضاف والمقابل
اعم من المقابل من حيث هو مقابل لانه يصدق عليه وعلى كل ما عرض له انه مقابل ولا
يلزم ان يكون التضايف اعم من التقابل ولا مانع ان يكون الخاص عارضا لما له طبيعه العام
عند اعتبار شرط يصير به العام اخص ولا يخلو شي عن عروض الاضافه له اما
بحسب تقابل او تضاد او نسبه الى محل او مماثله او غير ذلك ومن خاصيه تقابل
التضايف اللزوم والانعكاس وتقابل السلب والايجاب هو اقوى من ساير التقا
لات
ولا يخرج عنه شي الا ترى ان ما ليس بخير فيه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه شر
وعقد انه ليس بخير لا ينافيه عقد انه شر ولا عقد انه ليس بشر لانه قد يصدق
مع كل واحد منهما فالمنافي له عقد انه خير والمنافاه محققه من الجانبين فعقد
انه خير لا ينافيه الا عقد انه ليس بخير لا عقد انه شر الذي هو ضده وايضا
فالخير انه خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو عرضي له فاعتقاد انه ليس
بخير رفع اعتقاد كونه خيرا وهو الذاتي واعتقاد انه شر رفع اعتقاد انه ليس
بشر وهو العرضي ورافع الذاتي اقوى معانده من رافع العرضي وايضا فان الشر لو
لا انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شي اخر
مما ليس بخير لكان مع ذلك يمتنع اعتقاد انه خير وليس بخير فكل هذا ادل على ان

السافي بالذات ليس الا بين السلب والايجاب والواحد لا يقابل الكثير والا لكان التقابل
بينهما على احد الوجوه الاربعة لكنه ليس بالعدم والملكة ولا السلب والايجاب لكون
احدهما مقوما للاخر وليس كالوجود والعدم والايجاب والسلب لذلك ولا بالتضايف
لان الواحد متقدم على الكثير والمتضايفان لا يتقدم احدهما على الاخر ولا بالتضاد لانهما
لا يتواردان على موضوع واحد ومن الواحد ما هو تام وهو الذي لا امكان للزيادة فيه
كخط الدائرة ومنه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كالخط المستقيم وقد يطلق
الواحد التام على ما لا افضل من نوعه ما يصح ان يكون شخصا اخر فيكون نوعه في شخصه والناقص
ما لا يكون كذا فالدائرة من قسم الناقص على هذا الاعتبار وقد يطلق الضدان على معنى اخر
غير ما سبق وهو انهما موجودان في غاية التخالف بحيث حيث قريب يصح منهما ان يتعاقبا
على موضوع واحد او يرتفعا عنه فما مثل السواد والجرم على هذا الاصطلاح ليسا بضدين
اذ ليس بينهما غاية الاختلاف واما البياض والسواد فهما ضدان بالمعنيين والضد
بالمعنى الاخير اخص من الضد بالمعنى الاول والضدان بالمعنى الاخص اما ان يكون احدهما
بعينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج واما ان لا يكون كذلك ولا يخلو اما ان يمتنع
خلو المحل عنهما مثل الصحة والمرض واما ان يمكن ذلك وهو منقسم الى ما يكون موصوفا
بالوسط سواء عبر عنه باسم محصل كالفاتر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا لا
جائر ولا عادل والى ما لا يكون كذلك كالشفاف وفي الملكة والعدم ايضا اصطلاح
آخر اما الملكة فهو انها التي توجد في موضوع وقتا ما ويمكن ان يعدم عنه ولا يوجد
بعده كالابصار واما العدم فهو انعدامها عنه في وقت امكانها كالعمى وهما بهذين
المعنيين اخص منهما بالمعنيين الاولين فالزوجية والفردية غير متقابلين بالملكة
والعدم على الاصطلاح الاخص ومنها ذلك التقابل بالمعنى الاعم والعمى والمرودية
التي هي قبل وجودها هي عدمية ولذا اسار الشعر بدا التعلب الذي هو بعده

كلها

كلها عدميات بالمعنى الاعم سواء كان الامكان للشخص كالمرودية او للنوع كالعمى للاكمه او
للجنس كعمى الخلد وقد ميز بين الاصطلاحات لئلا يقع غلط بسبب اشتراك اللفظ

الفصل الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وما يتعلق بها

هذه الثلاث مفهوماتها بديهية فان كل واحد يعلم ان الانسان يجب ان يكون حيوانا ويمكن ان
يكون كاتبا ويمتنع ان يكون حجرا وهذا العلم حاصل لمن لم يمارس شيئا من العلوم اصلا لا
التصورية ولا التصديقية ولو لم يكن تصورات هذه الثلاث نظرية والا لما حصلت لمن
لا يمارس علما ومن رام تعريف هذه لا على سبيل التنبيه ولا على سبيل بيان يجري مجرى
العلامة فقد اخطا وذلك مثل ما يقال ان الممكن هو غير الضروري واذا فرض موجودا
لم يعرض منه محال ثم نقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يعرض معدوما والذي اذا فرض
بخلاف ما هو عليه كان محالا ثم نقول المحال هو الضروري العدم والذي لا يمكن ان يوجد والممتنع
هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الممتنع ان لا يكون اذ ليس
يمكن ان لا يكون في الممكن هو الذي ليس يمتنع ان يكون وان لا يكون والذي ليس بواجب ان
يكون او لا يكون وهذا كله دور ظاهر واولى ما تصور من ذلك اولا هو الوجوب لان
الوجوب تاكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف
بوجه ما بالوجود وربما نبه على مفهوم الوجوب بانه استغنا الشي بذاته عن الغير ولو
عدم التوقف على الغير وعلى مفهوم الامكان بانه كون الشي بحاله لا يستحق الوجود ولا
العدم من ذاته ويلزمه الاحتياج في وجوده وفي عدمه الى الغير ووجوب الشي وامكا[نه]
وامتناعه امور معقولة تحصل في العقل من اسناد المتصورات الى الوجود الخارجي
وليست بموجودات في الخارج وان كانت ذاتية في العقل على ما يتصف بها ولو كان
الوجوب ثابتا في الخارج لكانت صفة محتاجة في تقررها الى ذات واجب الوجود فتكو[ن]
ممكنة لذاتها فتحتاج الى سبب متقدم عليها بوجوب الوجود فيلزم تقدمه على نفسه

وان يكون قبل كل وجوب وجوب كذلك الى ما لا يتناهى وهو محال واما ثانيا فلان الامكان
ليس ثابتا في الخارج هو ان امكان الشيء متقدم على وجوده في العقل فان الممكنات لكن يوجد
كلها بوجه فيمكن ويمتنع على المحصلات بمفهوم واحد وهو عرضي للماهية وهي موصوفة به
فلا يقوم بنفسه ولا يكون نفس الماهية فلا يكون واجب الوجود والا لما افتقر الى ان يضاف
الى موضوع فيكون ممكنا اذن فامكانه يعقل قبل وجوده فليس امكانه هو ويعود الكلام
هكذا الى امكان امكانه الى غير النهاية فيفضي الى السلسلة الممتنعة لاجتماع احادها
مترتبة واذا قيل كذا فهو ممتنع في الاعيان فليس معناه ان له امتناعا حاصلا في الاعيان
بل هو امر عقلي يضمه الى ما في العين تارة والى ما في الذهن اخرى ولذا نحوه وكل واحد
من الامكان والوجوب والامتناع اذا اطلق في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته
او عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار امكانا او وجوبا او امتناعا لشيء بل كان عرضا في محل
هو العقل وممكنا في ذاته ووجوده غير ماهيته فالامكان وقسيماه من حيث هو كذلك
لا يوصف بكونه موجودا او غير موجود وممكنا او غير ممكن واذا وصف لشيء من ذلك لا
يكون بصدد احد الثلاثة بل يكون لها امكان اخر او وجوب اخر او امتناع اخر وكذا امثاله
والممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكلما امكن وجوده لشيء فهو
ممكن الوجود في نفسه ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود
لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالزوجية للاربعة او ممتنع الوجود لشيء كالمفارقات والامكان
للممكنات واجب والا لامكن زواله فانسلب الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف والامكان
انما يعرض للماهية اذا اخذت مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن علتيهما اما اذا اخذ
مع شيء من ذلك امتنع عروض الامكان لها وكل واحد من الوجوب والامتناع مشترك بين ما
هو بالذات وما هو بالغير وكل واجب بغيره او ممتنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من
كون الوجوب مشتركا بين الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركبا لانه

لا

لا يفتقر الى تعقل غير الذات بخلاف الوجوب بالغير المفتقر تعقله الى انضياف تعقل
الغير الى تعقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مشتركا بين الامتناع بالذات
والامتناع بالغير تركب في الممتنع بذاته الذي يكون منشأ صرفا والامكان يحوج الى
السبب اذ كل ممكن فان نسبة وجوده وعدمه الى الماهية على السوية وما هذا شانه
فلا يخصص احد طرفيه على الاخر الا لمخصص والعلم به فطري ولا يلزم من كونه نظريا ان
لا يكون قضية اخرى اجلى منها عند العقل لجواز ان يكون ذلك لامر عائد لا
الى التصديق بهما بل الى امر اخر كالتصورات اللازمة لذلك التصديق وعدم
الممكن المتساوي الطرفين ليس نفيا محضا وتساوي طرفي وجوده وعدمه لا يكون الا
في العقل فالمخصص عقلي وعدم العلة ليس نفيا محضا وهو يكفي في التخصيص العقلي
ولكونه ممتازا عن عدم المعلول في العقل يجوز ان يعلل هذا العدم بذلك العدم في
العقل ويجب وجود الممكن عند وجود سببه المخصص لانه لو لم يجب وجوده فاما ان
يمتنع او يمكن وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجو د
مترجحا على عدمه فلا يكون مرجحه حاصلا مع انه قد فرض حاصلا هذا خلف واما الثاني
فلانه لو كان ممكنا لامكن وقوعه مع السبب تارة ولا وقوعه اخرى فان توقف وقوعه
في احدى الحالين على مخصص لم يكن السبب المخصص حاصلا وقد فرضنا حصوله وان لم
يتوقف كان حصوله في احدى الحالين دون الاخرى تخصيصا لاحد الطرفين المتساويين
على الاخرى بغير مخصص وبطلانه بديهي ولو جاز صيرورة احد طرفي الممكن اولى به لذاته
من الاخر ولا ينتهي الى حد وجوب ذلك الطرف للزم من ذلك محال لان تلك الاولوية ان
حصلت للماهية الممكنة من حيث هي هي فهو باطل لانها مقتضية للتساوي فلو اقتضت الاولوية لاجتمع
النقيضان ولانه لو حصلت الاولوية بالماهية فان امكن زوالها بسبب كان حصولها مو قفاً
على عدم ذلك السبب فلا يكون الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك السبب مقتضية

لها وان امتنع زوالها بسبب كانت حاصلة دائما فكانت الماهية واجبة الوجود دائما فاستحال
ان يحصل الاولوية بالماهية ولا ينتهي الى حد الوجوب وان لم يحصل للماهية من حيث هي هي بل
كان حصولها لها بسبب من غير الانتهاء الى حد الوجوب امكن وقوعه مع السبب ولا
وقوعه ولو امكن ذلك للزم من فرض وقوع الممكن المخصص عن ذلك السبب لكان ممكنا
مع السبب كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لامتناعه عنه لعاد الحال في طلب سبب يخصه
ويخصصه فلا يكون الذي فرض سببا مخصصا بسبب مخصص وهو ظاهر الفساد وظهر
من هذا ان كل ممكن لم يجب عن علته لم يوجد عنها وكما يفتقر الممكن في وجوده الى السبب
فلذلك هو مفتقر حالة بقائه الى السبب لانه ممكن في حالة بقائه والا لزم انقلابه من الامكان
الذاتي الى الامتناع او الوجوب الذاتيين وذلك بديهي البطلان واذا كان حالة بقائه ممكنا
وكل ممكن يفتقر الى السبب والممكن حالة بقائه مفتقر الى السبب وتتمة البحث تاتي عند
الكلام في العلل ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس في القدم والحدوث بمعنييهما اعني الزماني والذاتي

الحدوث عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى والقديم عندهم
ما يقابله وبهذا التفسير لا يتصور ان يكون الزمان حادثا والا لكان وجوده مقارنا
لعدمه والخواص قد يطلقون لفظة الحدوث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره دامت
حاجته اليه او لم يدم ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث الذاتي والقديم المقابل
له لا يصدق الا على واجب الوجود فقط والذي يحقق الحدوث الذاتي ويدل على ان اطلاق
لفظة الحدوث عليه اولى من اطلاقها على المعاني هو ان كلا الحدوثين يعتبر فيهما تقدم اللا
وجود على الوجود والتقدم والتأخر يقالان بمعان كثيرة فانهما قد يكونان بالزمان كالاب والابن
او بالذات كحركة اليد وحركة المفتاح او بالطبع كالواحد والاثنين او بالمرتبة كالصف الاول
والثاني او بالشرف كالمعلم والمتعلم منه وكذلك المع والفرق بين التقدم بالذات والتقدم

بالطبع ان الذي بالذات يجب من وجود المتقدم وجود المتأخر والذي بالطبع يلزم من عدم
المتقدم عدم المتأخر ولا يلزم من وجوده وجوده بل انما يلزم مع وجوده لا منه كتقدم
صورة المرتقى عليه والذي بالمرتبة فمنه رتبي طبيعي وهو كل مرتب في سلاسل بحسب طبايعها
لا بحسب الاوضاع كالموصوفات والصفات والعلل والمعلولات والاجناس والانواع ومنه
رتبي وضعي كالامام والمأموم ومن خاصية ما بالمرتبة ان ينقلب متأخرا متقدما لا في نفسه
بل بحسب اخذ الآخذ والتقدم الحقيقي من هذا هو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتركا
في تقدم ذات الشيء على ذات الآخر والتقدم الزماني وان كان اشهر فانه يرجع اليهما
اذ التقدم والتأخر في الاب والابن بالقصد الاول انما هو لزماني الشخص واما
لذاتيهما فبالقصد الثاني وتقدم الزمان على الزمان ليس بالزمان اذ لا زمان للزمان
بل هو تقدم بالطبع كما سياتي والرتبي الوضعي يرجع الى الزماني ايضا وله مدخل فيه
فانا اذا قلنا بلد كذا متقدم على بلد كذا معناه ان زمان الوصول الى ما اخذ متقدما
قبل زمان الوصول الى ما اخذ متأخرا والرتبي الطبيعي هو ايضا متعلق بالزمان فانه اذا
وقع الابتداء من احد الطرفين فليس ذلك الابتداء مكانيا بل انما هو بحسب شروع زماني
والذي بالشرف مجازي فان الفضيلة لو لم يكن سببا للتقدمه في المجلس او في الشروع في
الامور لما سمي متقدما فهو بالذات متقدم مكاني او زماني والمكاني يرجع الى الزماني كما
سبق والزماني يرجع الى التقدم بالطبع فالذي بالزمان وبالمرتبة وبالشرف كله يرجع
اليه فلا تقدم ولا تأخر بالحقيقة الا الذي بالذات او بالطبع ويجمعهما كون الشيء الذي يقال
له متأخر محتاجا في حقيقته الى الذي يقال له متقدم ويسمى ذلك التأخر والتقدم بحسب استحقاق
الوجود واما المع فليس كل شيئين ليس احدهما متقدما ومتأخرا زمانيا هما معا في الزمان فان
الاشياء التي وجودها غير زماني ويستغرقها ليس فيها متقدم ومتأخر بالزمان ومع ذلك
فليست معيتها زمانية بل اللذان هما بالحقيقة معا بالزمان يجب ان يكونا زمانيين كما ان

اللذين هما معا بالمكان يجب ان يكونا متماسين على انه لا يصح وجود شيئين هما معا في المكان من
جميع الوجوه لكنه في الزمان جايز واذ قد تبين ان التقدم والتاخر الحقيقيين هما اللذان بحسب
استحقاق الوجود فالذي يتقدم لا وجوده على وجوده تقدما بالذات اولى بمعنى الحدوث من
الذي يتقدم عليه تقدما بالزمان لكنا انت تعلم ان حال الشي الذي يكون للشي باعتبار ذاته
متخلفا عن غيره قبل حاله من غيره قبلية بالذات لان ارتفاع حال الشي بحسب ذاته يستلزم
ارتفاع ذاته وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات بحسب الغير ولا يلزم عكسه
وكل موجود عن غيره فهو لا يستحق الوجود بحسب الخارج لو انفرد عن ذلك الغير فلونه
لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود قبلية بالذات وذلك هو الحدوث الذاتي وهو اولى
من الزماني الذي لا يمتنع ان يصير المتقدم فيه بالفرض متاخرا وهو هو بعينه بسبب ان المقتضي
للتقدم والتاخر فيه امر عارض بخلاف ما بالذات اذ المقتضي لذلك هو ذاته ولهذا كان
باستحقاق الوجود والحدث الزماني وان كان احتياجه الى المؤثر ضروريا فليس العلة في
احتياجه اليه هو حدوثه الزماني ولهذا لو جاز ان يكون هذا المحدث واجب الوجود لاستغنى
عن غيره بخلاف ما اخذ في مفهومه الوجوب بالغير فانه لا يستغني عن الغير الا اذا لم يكن
طبيعته هذه الطبيعة فلا يتصور فيه ذلك الا وقد تبدلت طبيعته بطبيعة اخرى لكون
ذلك داخلا في مفهومه وليس بداخل في مفهوم ما حدوثه زماني وان كان لا بد له والحادث
بهذا المعنى لا يكون علته دايمة والا لكان وجوده عنها في بعض الاحوال دون بعض تخصيصا
من غير مخصص فلا يكون الامكان اللازم لماهيته كافيا في فيضانه عن واجب الوجود بل لا بد
من حصول شرط آخر فلهذا الحادث امكانان احدهما الامكان العايد الى ماهيته والآخر
الاستعداد التام وهو سابق عليه سبقا زمانيا فاذا لا بد لكل حادث زماني من سبق
حادث آخر لذلك ليكون كل سابق مقربا للعلة الموجدة الى المعلول بعد بعدها عنه ولا
بد لتلك الحوادث من محل لتخصص الاستعداد بوقت دون وقت وحادث دون حادث

ودلك

وذلك المحل هو المادة فكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة وحركة وهذا الاستعداد
السابق على الحادث يختلف بالقرب والبعد فانه ليس استعداد العناصر لان يكون انسانا
كاستعداد النطفة لذلك واذا لم تستعد المادة لقبول الشي لم يكن للفاعل قدرة على
فعله كما ليس له قدرة على ايجاد الحس في الحجر مثلا لعدم صلاحيته لها والفرق بين هذا
الاستعداد وبين الامكان ان الامكان لا يقتضي من حيث هو هو رجحان احد طرفي الممكن
وليس فيه قرب وبعد ولا هو امر موجود في الخارج والاستعداد بخلاف ذلك كله والحد
بمعنيه معنى معقول هو صفة يحصل في العقل عند تعقل اللاوجود والوجود للمترتب
عليه في العقل والمتصف به من الماهيات لا يكون موصوفا بالوجود وحده فلا يكون موجودا
في الخارج من حيث هو كذلك بل يكون وجوده في العقل واذا اطلق بعد هذا الموضع في
هذا الكتاب لفظ الحدوث او الحادث فانما يراد به الزماني لا الذاتي

الفصل السادس في العلة والمعلول ومباحثهما علة الشي هي ما يتوقف وجود
الشي عليه ان كانت علة لوجوده او عدمه ان كانت علة لعدمه وهي قد تكون تامة وقد تكون
ناقصة والتامة هي مجموع ما يتوقف عليه الشي ويجب بها وجوده والناقصة ما ليست
كذلك ويدخل في التامة الشرايط وزوال المانع فان المانع اذا لم يزل بقي الوجود بالنسبة
الى ما فرض علة له ممكنا واذا كانت نسبته اليه امكانية دون رجحان فلا علية لا معلولية
وليس هذا مصيرا الى ان العدم يفعل شيئا بل معنى دخول العدم في العلية ان العقل
اذا لاحظ وجوب المعلول لم يصادفه حاصلا دون عدم المانع ويتقدم هذه العلة على
معلولها هو تقدم ذاتي لا زماني فان المعلول حال بقائه لو كان معللا بعلة تامة كانت
موجودة قبله يجب ان يكون عليه حال وجودها موجبة وجوده بعد انقضائها وعدمها للزم
من ذلك احد امور كلها باطلة لان ايجاب العلة للمعلول ان كان عبارة عن وجوده بها فانقضا
بالموثرية لا يكون حال عدمها والا لكان المعدوم علة تامة للموجود وبطلانه ظاهر

ولا يكون حال وجودها ايضا لان تأثيرها في المعلول حينئذ اما في حال وجوده او
حال عدمه او في حال ثالث لا يكون فيه موجودا ولا معدوما اما الاول فيقتضي مقارنة
وجود العلة لوجود المعلول وهو خلاف المفروض ومع ذلك هو نفس مطلوبنا واما
الثاني فيلزم منه الجمع بين وجود المعلول وعدمه لانا نتكلم على تقدير ان ايجاب العلة
للمعلول هو وجوده بها فيتحقق الوجود لتحقق التأثير ويتحقق العدم لانه هو المفروض
واما الثالث فهو حصول واسطة بين كون الشي موجودا وكونه معدوما وهو بين البطلان
وان لم يكن ايجاب العلة للمعلول عبارة عن ذلك بل عن امر آخر في الخارج يترتب عليه وجود
المعلول فذلك المغاير لابد وان يصدق عليه انه في هذا الزمان يوجب المعلول في
الزمان الذي بعده فيكون ايجابه لذلك المعلول زائدا على ذاته فيمتنع الدور او التسلسل
في الايجابات وستعلم بطلانهما واعطا العلة للمعلول قوة في الزمان السابق يبقى بها
المعلول فيما بعده من الزمان فباطل لان تلك القوة لها وجود ممكن مفتقر الى مرجح والكلام
في بقائها مع انتفا المرجح كالكلام فيما عرضت له ومما يدل على ذلك ان الممكن الوجود لا
يخرجه وجوده عن الامكان الذاتي فلا يكون موجودا الا ووجوده مترجح بمرجح فلو استغنى
المرجح ان بقي وجوده راجحا لماهيته فماهيته مقتضية لوجوب الوجود فيستغني عن
العلة في الحال وفيما مضى هذا خلف وان لم يبق وجوده مترجحا بماهيته فوجوده
بغيره فمع انتفا ذلك الغير ينتفي الترجيح والترجح به فلم يبق الوجود لذلك الممكن مترجحا
فيرجح عدمه لانتفا مرجح الوجود فلا يبقى موجودا واذا لم يجب وجود الممكن لذاته ولا
يستغني عن المرجح فلا بد له ما دامت ذاته موجودة من ان يكون مرجح وجوده موجودا
ولو لم يكن تأثير العلة في المعلول حال وجود المعلول لكان اما في حال عدمه فيكون ذلك
جمعا بين عدمه ووجوده او لا في حال وجوده ولا حال عدمه ويلزم من ذلك ثبوت الواسطة
بينهما ويجب ان يعلم ان الترجيح ان يوقف على الزمان الثاني لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة

علة

علة تامة وان لم يتوقف كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الاول تخصيصا بلا
مخصص ثم لو تقدمت العلة التامة على معلولها زمانا لزم حصول المرجح عند عدم الترجيح
والفطرة السليمة تاباه والبنا انما يبقى بعد وجود البنا مثلا لكون البنا انما هو علة
لحركة الاجزا بعضها الى بعض وذلك فلم يبق بعد عدمه والذي بقي هو تماسك الاجزا
وهو معلول اليبس العنصري لا للبنا وذلك فلم يعدم مع بقا التماسك المذكور وعلى هذا قس
غيره من امثلة ما يتوهم بقاؤه بعد عدم ما يظن علة تامة له والشي قد يكون له علة للوجود
وعلة اخرى للثبات كما في هذا المثال وقد يكون علتهما واحدة كالقالب المشكل للما المبقي
للشكل ببقائه معه واذا عدمت علة الوجود فان لم يبق علة للثبات فلا تصور للوجود
وتأثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا ثانيا بل معناه ان
وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو موجود علته ولا يستغني الموجود المعلول الى
علته من حيث هو موجود كيف كان والا لكان الموجود الواجب الوجود مفتقرا الى
علة بل من حيث هو موجود ممكن كما سبق ولا يجتمع على المعلول الواحد بالشخص علتان
تامتان والا لكان واجبا بكل واحد منهما وجوبه بكل واحد منهما يقتضي استغناؤه
عن الاخرى فلو وجب بهما معا لاستغنى عنهما معا هذا خلف ولانه لو اجتمعا عليه
ووجب باحدهما فاما ان يكون لغيرها مدخل في العلية او لا يكون فان كان فالمجموع منهما
هو العلة التامة لا كل واحد منهما وان لم يكن لم يجتمع عليه العلتان المستقلتان
واما المعلول النوعي فلا مانع في العقل من اجتماعهما عليه بمعنى ان يوجد بعض افراده
بعلة وبعضها بعلة اخرى كالحرارة التي يعلل بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالحركة
وبعضها بالشعاع وعلة عدم الشي المعلول هي عدم علته التامة اما بجملتها او ببعض اجزائها
ويدل عليه انه لو كان عدمه لذاته لكان ممتنع الوجود لا ممكنه فهو اذن لعلة وذلك
الغير اما وجودي او عدمي فان كان وجوديا فاما ان يحصل عند حصوله امر من الامور

المعتبر في العليه اولا يحتمل فان احتمل فهو مطلوبنا وان لم يحتمل يثبت العله التامه مع عدم
معلولها وان كان عدميًا فاما ان يكون عدم العله وهو المطلوب او عدم ما عداها وهو بديهي البطلان
عند التامل ومعلول الشي لا يكون عله له من الوجه الذي به كان معلولا له على جهه الدور سوا كان
معلولا قريبًا او بعيدا لان العله متقدمه على المعلول بالوجود تقدمًا ذاتيًا فلو كان المعلول عله
لها لكان متقدمًا عليها بالوجود والمتقدم على المتقدم على الشي متقدم عليه فيكون الشي متقدما على نفسه
ولان المعلول يحتاج الى العله فلو كان عله لعلته لكانت محتاجه اليه فيلزم احتياجه الى نفسه
بمثل ما قلنا وذلك محال وتسلسل العلل التامه فلان المعلولات لها تؤاحد واحد منها لا
يحصل موجوده الا بموجد وذلك الموجد لا يكون منها والا لدخل في حكمها ومن وجود كل واحد منها
نعلم وجود ما قبله وكثرة الوسايط لا تقدح في العلم بوجود عله اول واخر المعلولات التي نعلم
العالم بوجودها تدل لذلك على اول العلل واذا كان حكم كل واحد من المعلولات وحكم كل جمله
منها حكما واحدا في الاحتياج الى الموجد فجميع المعلولات محتاجه الى عله غير معلوله والا لكانت
من الجمله وقد فرضت خارجه عنها هذا خلف وتلك العله تقطع السلسله وتساهي وبما يوضح ذلك
ايضاحًا ابين من هذا ان كل سلسله من علل ومعلولات فكل واحد منها عله باعتبار ومعلول
باعتبار فكانها جملتان متطابقتان في الخارج فاذا فرض تساويهما من جهه معلول واحد منها فلا
بد وان يكون جمله العلل زايده على جمله المعلولات بواحد من العلل في الجانب الاخر الذي فرض
غير متناه لان كل عله لا تنطبق في مرتبتها على معلولها بل انما تنطبق على معلول علتها المتقدمه عليها
بمرتبه ولولا زياده مراتب العلل بواحد لارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين للعليه
والمعلوليه ويلزم من ذلك انقطاع المعلولات قبل انقطاع العلل المفضي لتناهيهما مع فرضهما
غير متناهيتين وكذلك الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها هناك تزايد على العلل بواحد
خلاف الجانب الاول فلا يمكن وجود علل ومعلولات لا نهايه لها وهكذا حكم جميع الاشيا التي
يكون كلها موجوده في زمان واحد ولها ترتب طبيعي كالموصوفات والصفات وما يجري مجراها

واذا

واذا فقد احد الشرطين اعني الوجود معًا والترتب لا يلزم الانطباق بحسب المراتب في
نفس الامر فان معنى التطبيق ان يفرض من بعض المراتب الى ما لا نهايه له بحسب فرضنا
له كذلك جمله ومن الرتبه التي تليها الى ذلك الجانب ايضا جمله اخرى ويقابل الجز الاول
من هذه بالجز الاول من تلك فالجمله الناقصه ان صدق على اجزايها انها بحاله لو انطبقت
على اجزا الجمله الاولى انطبق كل جز من اجزا احد الجملتين على جز من اجزا الجمله الاخرى
بحسب الترتيب كان الناقص مساويًا للزايد وان لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاع
الجمله الناقصه من الجانب الاخر ضروره وزياده الاولى عليها بمرتبه واحده فقط فيكون
ايضا متناهيه وهذا فلا يتاتى في جمله ليس الحاصر في الخارج الا بعضها اذ تكون الجمله
من حيث هي جمله غير موجوده في الخارج اصلا ولا في جمله لا ارتباط لبعض اجزايها بالبعض
في نفس الامر وان تصور فيها ارتباط بحسب الاعتبار الذهني الذي لا يطابق امرا خارجا
لانه في الاشيا المترتبه اذا انطبق على جز من الزايد شي في درجته استحال ان ينطبق
عليه جز اخر بل الاخر ينطبق على غيره فلا جرم يفضل في الزايد جز لا ينطبق عليه شي دون
المرتبه لا يتصور فيها هذا البرهان والعله الواحده بالوحده الحقيقيه التي هي من جميع
الوجوه لا يجوز ان يصدر عنها اكثر من واحد اذ لو جاز صدور شيين عنها لوجب اختلافهما
بالحقيقه او بالشده والضعف او بامر عرضي والا لم يتصور اثنينيتهما والعرضي بعينه
لا بد وان يكون حقيقته غير متفقه من الاثنين فما صدرا عنه تكون قد افادهما وافاد
العرضي الذي اختلفا فيه فتفيدهما على كل تقدير لا بد وان يصدر منه مختلفان اما
بالحقيقه واما بالكمال والنقص واذا ثبت اختلافهما المفضي الى اختلافها الا اقتضا
الدال على اختلاف جهته فانا نعلم بديهه ان المعلولات اذا تساوت نسبتها الى مفيد وجو
وجب تساويها في ذواتها وجميع احوالها اذ لا يكون لاحدهما من العله ما ليس للاخر فكان
يكون ما هو اكثر من واحد واحدا الا على من استحاله الاثنينيه من غير تمييز يقع به

ل
حنا
فهما
دها

الاختلاف واعتبر كيف انا مع اختلاف الجهات فينا لا نتكثر انفعالنا الا لتكثر ارادتنا
واغراضنا وبارادة واحدة واعتبار واحد لا يحصل منا الا شي واحد ولولا ان السلب
يتوقف على ثبوت مسلوب ومسلوب عنه فان الاتصاف يتوقف على موصوف وصفة
والقبول على قابل ومقبول لما امكن ان يسلب عن الواحد اكثر من واحد وانما جاز ذلك
لانه لا يكفي ثبوت المسلوب عنه والموصوف والقابل بخلاف صدور الشي عن الشي فانه
يكفي في تحققه فرض شي واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور غير معنى الصدور
الاضافي العارض للعلة والمعلول من حيث يكونان معا بل هذا هو كون العلة بحيث
يصدر عنها المعلول وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة العارضة لهما وهو امر واحد
ان كان المعلول واحدا اما ذات العلة ان كانت علة لذاتها او حالة عارضة لها ان لم تكن
لذاتها علة واذا تكثر المعلول كان ذلك الامر مختلفا ولزمه تكثر ذات العلة كما
مر ويجوز صدور الاشيا الكثيرة عن الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادرا عنه
بتوسط صدور بعض وباختلاف الالات والقوابل والحيثيات والشرايط لا يمتنع
في العقل ان يصدر عن الواحد ما زاد على واحد ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدورا
الا عما هو كثير لا عن واحد من حيث انه واحد وكل علة مركبة فمعلولها مركب ايضا
اذ لو صدر البسيط من حيث هو بسيط عن المركب من حيث هو مركب فاما ان يستقل واحد
من اجزا ذلك المركب بالعلية او لا يستقل فان استقل بها لم يكن المعلول مستندا الى
الباقي والا لاجتمع عليه علتان تامتان وان لم يستقل واحد منها بذلك فاما ان يكون له
تاثير في شي من المعلول او لا يكون فان كان له تاثير في شي منه لا في كله لان المفروض خلافه
كان المعلول مركبا لا بسيطا وان لم يكن له تاثير في شي منه والاجزا باسرها ان حصل لها عند
الاجتماع امر زايد هو المؤثر فذلك الزايد اما عدمي او وجودي فان كان عدميا لم يكن
مستقلا بالتاثير في وجود المعلول وان كان وجوديا فهو اما بسيط او مركب والبسيط

يعود

يعود الكلام في صدوره عن الاجزا باسرها سوا كان هو نفس الاجتماع او غيره والمركب
يعود الكلام في صدور المعلول الذي فرض انه بسيط عنه وان لم يحصل لها عند الاجتماع
امر زايد كان حالها مع اعتبار الاجتماع كحالها مع اعتبار الانفراد فلا يكون المجموع موثرا في البسيط وهو خلاف ما فرضناه هذا خلف ويلزم من هذا ان يكون علة كل حادث
مركبة لوجوب حدوث تلك العلة ايضا والا لكان صدور الحادث عنها على تقدير قدمها
في وقت دون ما قبله ترجيحا من غير مرجح فلو كانت علة الحادث بسيطة للزم من حدوثها
ان يكون علتها حادثة ومن بساطتها ان يكون علتها بسيطة والعلة موجودة مع المعلول
في الزمان لما مر فيلزم وجود سلسلة غير متناهية من علل ومعلولات وقد سبق بطلانه
واما اذا لم يكن علة بسيطة فوجود هذه السلسلة غير لازم لجواز ان يكون تركب
علة من امرين قديم وحادث ويكون الحادث منهما شرطا يعدمه بعد وجوده في وجود
الحادث المعلول من العلة القديمة والشرط جاز ان يكون عدميا فيكون جز العلة
التامة للحادث امرا عدميا والجز الاخر دايم الوجود فلا يجتمع امور موجودة معا
ولها ترتب العلية والمعلولية الى غير النهاية لان احد جزئي علة شي واحد مستمر
الوجود فان كان ذلك الشي معلولا فينتهي الى علة غير معلولة والاخر الحادث وان لم
يقف احتياجه الى حوادث اخرى عند حادث اول فان تلك الحوادث ليس لها
جملة موجودة بل كان حادث منها مسبوق بحادث اخر سبقا زمانيا فلا يمتنع عدم
تناهيها ولا كذلك لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث حادثة وبسيطة كما
مر ويجب من هذا ان لا يكون شي من الحوادث واحدا حقيقيا بل لا بد وان يكون فيه
اثنينية من وجه ما وان كانت ماهيته الاصلية واحدة والعلة الفاعلة لشي لا
يجوز ان يكون قابلة لما تعلقه من الجهة التي كانت بها فاعلة لان جهة الفعل غير جهة
القبول ولو كانا واحدا لكان كل فاعل قابلا لما فعل وكل قابل فاعلا لما قبل بعين

الفعل والقبول فلابد في ذاته من حيثيتين لمقتضيانهما مثل ما مر في ان الواحد الحقيقي
لا يصدر عنه اثنان والحيثيتان حيث تعددا في موضع فلا يصيران واحدا ابدا ولا في موضع
من المواضع لان اتحاد الاثنين محال ولا يصح ان العلة تساوي وجودها وجود المعلول
اذ العلة لها الوجود اولا وللمعلول ثانيا والعلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل تكون
موجودة بذاتها او بعلة اخرى والمعلول يفتقر الى العلة والمعلول في ذاته لا يجب له وجود
وانما يجب له بالعلة فان وجوب ذات العلة نظرا لا يتناول ذات المعلول وذات المعلول
فاذا نظر اليها موجودة فانما يلحظ منسبته الى العلة والمعلول يتعلق بالعلة من حيث هي على
الجهات التي بها تكون علة من ارادة او معاون او امر يبقى او انتفاء امر لا ينبغي فاذا حصل
الجميع يجب واذا انتفى الجميع بانتفاء جميع الاجزاء او انتفاء البعض ينتفي ومتى دام المرجح
دام الترجيح فان كل ما لا يتوقف على غير شيء ما اذا وجد ذلك الشيء يجب وجوده والا
يتوقف على غيره وقد وضع انه ما يتوقف على غيره هذا خلف وتنقسم العلة الناقصة
الى ما يكون جزءا من المعلول والى ما لا يكون جزءا منه والجزء اما الذي به الشيء بالفعل وهو الصورة
كصورة الكرسي او الذي هو به بالقوة وهو المادة كالخشب له وما ليس بجزء منه اما
ما به المعلول اي انه الذي يفيده الوجود وهو الفاعل كالنجار او ما لاجله المعلول وهو
الغاية كالجلوس عليه او ما فيه المعلول وهو الموضوع والقابل كالجسم لحياته او ما هو
خارج عن هذه الاقسام وهو الشرط كالآلة وزوال المانع وغير ذلك وبعض المعلولات
قد يفتقر الى كل هذه او الى عدة منها وبعضها لا يفتقر الا الى العلة الفاعلية فقط كما
ستحققه وكل واحد من هذه العلل قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما وقد
يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون جزئيا وقد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل ومثاله في الفاعلية مع تساوقه في الامثلة ان العفونة علة قريبة
للحمى والاحتقان مع الامتلاء علة بعيدة لها والصانع للبيت علة عامة والبناء له علة خاصة

وهو

وهو كلي وهذا البناء جزئي والطبيب يعالج علة بالذات والكاتب يعالج او السقمونيا
يبرد لاستفراغه الصفراء الحار او مزيل الدعامة عن الحائط لسقوطه وسائر العلل
المعدة جميع هذه علل بالعرض والبناء قبل شروعه في البناء علة له بالقوة وعند مباشرته
له علة له بالفعل والفاعل لا يعطي الوجود الا بعد تشخصه لانه لا يوجد الا وان يكون
شخصا ولا يصدر عنه الوجود الا اذا كان موجودا وتادي السبب الى المسبب اما ان
يكون دائما او اكثريا او متساويا او اقليا والذي يتادى السبب اليه على احد الوجهين
الاولين هو الغاية الذاتية وعلى احد الاخيرين هو الغاية الاتفاقية فمن خرج الى السوق
لابتياع سلعة فظفر بغريمه فابتياع السلعة غاية ذاتية وظفره بالغريم اتفاقية والامور
الاتفاقية انما هي كذلك بالنسبة الى من لا يعلم اسبابها واما اذا نسبت الى مسبب الاسباب
والى الاسباب المكتنفة كلها فلا يوجد بالاتفاق البتة والعلة الغائية هي علة فاعلية
للعلة الفاعلية وليست علة لوجود العلة الفاعلة والعلة الفاعلية علة لوجود الغاية
وليست علة لعلية العلة الغائية بل هي علة لذاتها والغاية بالحقيقة ما هي متمثلة
في نفس الفاعل كتمثل فاعل البيت الاستكنان به فهي العلة واما الواقع في الاعيان
فالاستكنان به في الخارج فهو معلول للفعل لا علة اذ لا يوجد الا بعد وجوده وليس
من شرط الغاية الروية فان الروية لا تجعل ذا غاية بل تعين الفعل الذي يختار من بين
افعال جائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فان الغاية اللازمة للفعل هي بالضرورة
لا بفعل فاعل واعتبر بالكاتب الماهر لو روى في كتب حرف حرف لكان يتبلد وكذا الضارب
بالعود والراقي المعتصم بما يعصمه والمبادر الى حك عضو من غير تفكر ولا تردد وغاية
فعل الفاعل بالاختيار تسمى غرضا وهو اخص من الغاية المطلقة وكل من فعل لغرض فهو
ناقص الذات لانه ان فعل لمصالح ذاته فظاهر وان كان بحسب شيء آخر فان كان صدور
ذلك الشيء عنه اولى من غيره ولا صدوره عنه بمنزلة واحدة عنده فلا يترجح على نقيضه

الفعل صح

وان كان صدوره عنه اولى به فسوال اللم لا يزال يتكرر حتى يبلغ ذات الفاعل كما يقال لم فعلت كذا
فيقال ليفرح فلان وان قيل ولم طلبت فرح فلان فيقال لان الاحسان حسن فاذا قيل ولم اردت ما
هو حسن فاذا اجابه بخير يعود اليه او شر ينتفي عنه وقف السوال واللم عنه فان
حصول الخير لكل شي وزوال الشر عنه هو المطلوب بذاته مطلقا وعنده تنتهي الغايات
لا محاله ومبدا الفعل ان كان شوقا تخيليا وحده فهو الجزاف كالعبث باللحيه وان كان
مع مزاج او طبيعه فهو القصد الضروري كالتنفس وحركه المريض وان كان تخيليا مع ملكه
نفسانيه داعيه غير محوجه الى رويه فهو العاده وان كان المبدا شوقا عقليا ورويه
ويادي الى الغايه فليس بعبث فلابد في هذه الاشيا كلها من شوق وتخيل حتى العبث باللحيه
والساهي والنايم يفعل فعلا ما ولا يخلو عن تخيل لذه او زوال حاله مملوله والتخيل شي
والشعور بانه هو ذا يتخيل شي وبقا الشعور بالتخيل في الذكر شي فلا ينكر التخيل لعدم انحفاظه
في الذكر

الفصل السابع

في الجوهر والعرض واحكامهما الكليه الذي قد اصطلح عليه في هذا الكتاب هو ان الجوهر
ما قام بذاته والعرض ما عداه وقد يسمى هيه واما في اصطلاح الجمهور فالجوهر هو ماهيه
اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع والعرض هو ماهيه اذا وجدت كذلك
فوجودها انما هو في الموضوع وعنوا بالموضوع المحل المستغني في قوامه عما حل فيه والكاين
في المحل هو الكاين في شي لا كجز منه شايعا فيه بالكليه ولا يصح مفارقته عنه والموضوع اخص
من المحل وعلى هذا فبعض الجواهر يكون في محل ويسمى ذلك الجوهر صوره ويسمى محله هيولى
وماده فالموضوع والماده داخلان تحت المحل والصوره والعرض داخلان تحت الحال وقولنا
كذا هو في كذا هو لفظ مشترك بين معان مختلفه فان كون الشي في الزمان وفي المكان
وفي الخصب وفي الراحه وفي الحركه وكون الجز في الكل والكل في الاجزا والخاص في العام
ليس لفظه في في جميعها بمعنى واحد وان جمع ذلك الاضافه او الاشتمال او الظرفيه

فكل

فكل من هذه له عده معان ايضا فالشيوع والمجامعه بالكليه وعدم جواز الانتقال في شرح
الكاين في المحل هو قرينه تفهم منها المقصود بلفظه في المستعمله فيه ولا كجز احترز به عن
مثل كون اللونيه في السواد والحيوانيه في الانسان وقد بين ان امثال هذه ليست اجزا
في الحقيقه بل هي كالاجزا وقد خرج عن الجوهر بتفسيرهم ما ليس له ورا الانيه ماهيه فان
قولنا اذا وجد كان لا في موضوع لا يصدق الا على ما وجوده زايدا على ماهيته ودخل فيه
كليات الجواهر المرتسمه في الذهن فانها وان كانت في الحال في موضوع الا انه يصدق عليها
انها اذا وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع على ان هذه في الحقيقه لا تنتقل بعينها
من الذهن الى الخارج بل الذي في الخارج مماثلها وليس من شرط التماثل ان يكون مماثلا
من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده لمحله وليس ان يحصل له وجود ثم يلحقه
وجوده في محله بخلاف كون الشمس مثلا في فلكها فان كونها في الفلك ليس بعين وجودها
اذ لا مانع عن توهم الشمس كاينه في غيره ولما كان العرض بالاصطلاحين لا يتحقق وجوده
الشخصي الا بما يحل فيه لم يمكن انتقاله عنه الى محل اخر ولا ان يوجد مفارقا له كيف كان
ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح مفارقته عنه وذلك لان المحتاج في وجوده المتشخص الى عله
لا يمكن ان يحتاج الى عله مبهمه لان المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج وما
لا يكون كذا لا يفيد وجودا خارجيا والعرض اذن لا يتحقق وجوده الا بمحل بعينه فيتبدل
بتبدله ذلك الوجود ولهذا امتنع ان ينتقل عنه ويخالف حاله في هذا المعنى حال انتقال
الجسم من حيز الى حيز لان احتياجه الى الحيز انما هو في صفه غير الوجود فانه يحتاج في
تحيزه لا في وجوده الى حيز من حيث طبيعه الحيز فلا يمتنع ان ينتقل من حيز بعينه الى حيز اخر
يساوي الحيز الاول في معنى الحيز وهكذا اذا تعين حيز الواحد بالنوع كان الواحد بالشخص
من جمله ذلك النوع محتاجا الى احد احياز ذلك النوع لا بعينه ولذلك امكن انتقاله
الى حيز اخر والهيات لما كانت في المحل ففي نعتها الاستناد الى الشيوع فيه فسمي الاختصا

بقائها فلا يتصور ان تقوم بنفسها ولا ان تنتقل فانها عند النقل تستقل بالوجود والحركة
فهي جوهر لا هيئة فان الطبيعة الواحدة من حيث هي تلك الواحدة بعينها لا تحتاج الى المحل تارة
وتستغني عنه اخرى وذلك ظاهر ويجب ان يعلم ان الانتقال الذي حكم بامتناعه على الهيئات
انما هو الانتقال المستلزم لاستقلالها بالوجود او بالجهات او بالحركة الكاسبة او بما يجري
مجرى هذه واما انتقالها بمعنى ان كانا علنا يظهرها الحس او لعبره في محل لم يظهرها كذلك في
محل غير ذلك المحل فلا يمتنع من هذا الذي قد حصل ولم اجد برهانا على امتناعه واذا قيل العرض
او الهيئة قد عدم فالمنعدم اذا كانت العلة الفاعلة له باقية هو تعلقه بمحل ما يظهر له
واما تعلقه بفاعله فلم ينعدم ولهذا جاز ان يظهر بمحل آخر وقيام العرض بالعرض جائز وهو
كاستناد سطح الجسم وكون البطء في الحركة لكن لا بد من الانتهاء الى ما يقوم بالجوهر
والعرض الحال في المحل المنقسم فانه لا بد وان ينقسم بانقسام محله لان كل واحد من الاجزاء
المفروضة في المحل ان لم يوجد فيها شيء من الحال لم يكن الحال حالا في ذلك المحل وان وجد فيه
شيء فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في كل واحد من اجزاء المحل فيكون العرض الواحد في
الحالة الواحدة في اكثر من محل واحد وهو باطل بالبديهة او يحصل كل بعض منه في بعض
من محله وهو موجب الانقسام ويجوز قيام غير المنقسم بالمنقسم اذا لم يكن قيامه به من
حيث هو منقسم بل من حيثية اخرى لا انقسام فيها وذلك كحلول النقطة في الخط فانها
تحل فيه لا من حيث هو خط بل من حيث هو متناه وكذا حلول الخط في السطح والسطح في
الجسم ولذا قيام الوحدة الغير الحقيقية بالموضوع المنقسم فانها تقوم به من حيث هو
مجموع وكذلك الهيئة المسماة بالوضع انما تحصل في الاجزاء بعد صيرورتها جملة واحدة والزاوية
والشكل كذلك ايضا وليس هو حلول عرض واحد في محال كثيرة انما هو حلول عرض واحد
في محل واحد منقسم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا يمتنع هذا وامثاله في الامور الاعتبارية
التي لا تحقق لها في الاعيان وينقسم الجوهر الموجود بالمعنى المصطلح عليه في هذا الكتاب الى

اربعة

مظهر

الحالـ ح

اربعة اقسام والعرض الى مثلها اما اقسام الجوهر فهي انه اما ان يجب وجوده لذاته وهو
الواجب الوجود او لا يكون لذلك وهو الممكن الوجود لان ما ليس بواجب هو اما ممكن او
ممتنع واذ ليس بممتنع لكونه مورد القسمة ليس هو مطلق الجوهر المقيد بكونه موجودا
فهو اذن ممكن وكل ممكن فاما متحيز وهو الجسم لاستحالة الجوهر الفرد كما ستعلم
واما غير متحيز ويسمى بالروحاني والمفارق ولا يخلو اما ان يكون له تعلق بالجسم من طريق
التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به وهو النفس والروح او لا يكون له هذا
التعلق وهو العقل وربما يكون المفارق الواحد مفتقرا الى العلاقة الجسمية في بعض
احواله مستغنيا عنها في بعضها فيكون نفسا بالاعتبار الاول وعقلا بالاعتبار الثاني
وستتحقق صحة ذلك واما اقسام العرض فهي انه اما ان يتصور ثباته لذاته او لا
يتصور ثباته لذاته فان تصور ثباته لذاته فاما ان يعقل دون النسبة الى غيره او لا
يعقل دونها والذي يعقل دونها فاما ان يوجب لذاته المساواة والتفاوت والتجزي
او لا يوجب والذي يوجب ذلك لذاته هو الكم والذي لا يوجبه هو الكيف والذي
لا يعقل دون النسبة الى غيره هي الاضافة والذي لا يتصور ثباته لذاته هو الحركة
واحترز بلفظة لذاته في الحركة عن الزمان فانه لا يتصور ثباته بسبب انه مقدار
الحركة كما ستعلم واحترز بها في الكم عن الذي يكون كما بالعرض كالذي هو موجود
في الكم كالزوجية والاستقامة والاطولية او الكم موجود فيه كالمعدودات او هو
حال في محل الكم كالبياض او متعلق بما يعرض له الكم كما يقال للقوة انها متناهية
وغير متناهية بسبب كون المقوى عليه كذلك في المدة او في العدة وقد يكون
شيء واحد كما بالذات وبالعرض معا كالزمان اما كونه كما بالذات فظاهر واما كونه
كما بالعرض فلتعلقه بالحركة المتعلقة بالمسافة وعلى اصطلاح الجمهور في معنى الجوهر
والعرض يتغير هذا التقسيم لان الواجب الوجود ليس بجوهر على تقسيمهم كما سنبين والصور

لي

المقومة لما حل فيه وكذا المادة التي هي محلها جوهر ان على ذلك التفسير ووجه
تقسيم الجوهر عندهم انه اما جسم او جزء او امر غير ذلك والقسمان الاولان
يسمونها بالمادي والقسم الثالث بالمفارق والروحاني ويقسمون الاول الى نفس
المادة والى ما هو فيها والى ما يتقوم بهما والاول هو الهيولى والثاني هو الصورة
وهما جزءا الجسم والثالث هو الجسم واما المفارق فاما ان يتصرف في الماديات على
الوجه الذي يليق وهو النفس او لا يتصرف فيها كذلك وهو العقل ويقسم العرض
على الاصطلاح مساوقا ويجب ان يعلم ان الكم اما ان يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى
على حد مشترك وهو المتصل او لا يمكن وهو المنفصل والمتصل ان كان قارا لذات اي
يجتمع اجزاؤه فهو المقدار والا فهو الزمان والمنفصل هو العدد والاول يختص بالوضع
دون الاخرين والاوسط يختص بانه غير قار الذات دون الباقيين والكيف
اما ان يكون مختصا بالكميات كالتربيع والزوجية او غير مختص بها وغير المختص اما
ان يعتبر من حيث هو استعداد لامر ما او لا يعتبر من حيث هو كذلك والمعتبر
فيه انه استعداد هو القوة واللاقوة كالمصاحية والصلابة وما يقابلهما
والذي لا يعتبر فيه انه استعداد هو القوة واللاقوة كالحواس الخمس الظاهرة
كالوحدة كما الحر وجرم الجبل او غير محسوس باحدها كصحة المصحاح وعصبية الحليم
ونعم الاولين كونهما لا يعتبر فيهما انهما كمال جوهر خلاف الثالث والرابع والاضافة
والحركة اقسام الاليق بها ان يؤخر عن هذا الموضع وهذا الذي ذكرته هو تقسيم
حاصر لجميع الموجودات الخارجية بل ولجميع المفهومات الذهنية ومن ههنا ان
شاء الله تعالى وبتوفيقه سبحانه اشرع في الكلام في كل واحد من هذه الاقسام واحكامه
مبتدئا باخسها واضعفها وهو اقسام الاعراض وجودها واعتباريها مترقيا عنها الى
الاشرف فالاشرف والاقوى فالاقوى من الموجودات الجوهرية فاذكر بعد الاعراض

الاجسام

الاجسام ثم النفوس ثم العقول ثم اختم الابواب بالكلام في جلال الغني المطلق القيوم
الواجب الوجود جل جلاله وعز سلطانه

الباب الثالث في اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية

الفصل الاول في المقادير والاعداد التي يعمها جميعها كونها كمية قارة الذات

اقسام المقدار ثلثة خط وسطح وبعد تام ويسمى جسما تعليميا فالخط هو طول مجرد
دون اعتبار عرض وعمق والسطح هو طول وعرض بحسب دون اعتبار عمق والبعد
التام هو الطول والعرض والعمق والفرق بين هذه المقادير وبين الجسم الطبيعي ان كل
واحد منها قد يتبدل على جسم واحد مع ان ذلك الجسم بحاله لم يتبدل والمتبدل
غير ما ليس بمتبدل الا ترى ان قطعة من الشمع مثلا اذا تشكلت باشكال مختلفة
كيف يزداد طولها تارة وينقص اخرى وكذا عرضها وعمقها مع ان جسميتها هي هي في
جميع الاحوال فكل من الخط والسطح والعمق عرض في الجسم ومجموعها وهو البعد التام
هو عرض ايضا اذ لا يتقوم جوهر بمجموع اعراض لا تقوم لها بغيرها وليس لشيء من هذه
الامتدادات وجود في الاعيان على الاستقلال اما الخط فلانه لو وجد مستقلا لكان
ما يلاقي منه جهة السطح غير ما يلاقي الجهة الاخرى فينقسم في العرض والسطح لو وجد
كذلك لكان الملاقي منه لجهة الجسم غير الملاقي منه للجهة الاخرى فينقسم في العمق والبعد
التام لو قام بنفسه دون مادة لكان هو الخلا الذي يتحقق امتناعه ونحن اذا اخذنا
الشمع من غير ان يلتفت الى شيء من المواد كان ذلك بعدا تاما هو الجسم التعليمي واذا اخذنا
متناهيا فقد تخيلنا سطحه واذا كان تخيلنا لسطحه من غير ان يلتفت الى شيء مما يقارنه
في المواد من اللون والضوء كان ذلك سطحا تعليميا وعلى هذا فقس الخط التعليمي والبعد
التام يمكن ان يوجد لا بشرط شيء ويمكن ان يوجد بشرط لا شيء واما السطح والخط التعليميان
فلا يمكن اخذهما بشرط لا شيء بل كلا الاعتبارين في نفس الامر على الاستقلال فكذا في

المحسوس لانا اذا احلنا هما لابد وان يعرض للسطح اعلى واسفل وللخط يمنا ويسارا فيكون
الملحوظ الاول مع الجسم والثاني مع السطح ويدل على عرضية المقدار انه لو وجد في
الخارج مفارقا عن المادة لكان كونه كذلك اما لذاته او للوازمها او لامر خارج عنهما والاولان
يقتضيان كون كل مقدار كذلك والثالث يقتضي كون الغني بذاته عن المحل يصير محتاجا اليه
بامر جائز المفارقة والمحتاج اليه بذاته يصير غنيا عنه بامر هو اسباه وذلك محال لان
ما للشي بذاته لا ينفك عنه بحال من الاحوال والسطح ليس هو فنا الجسم فقط والا لم
يكن قابلا للاشارة الحسية بل هناك امور ثلثة فنا الجسم في جهة معينة وليس بعدم
محض بل عدم احد ابعاد الجسم وهو عمقه ومقدار ذو طول وعرض فقط واضافة يعرض
لهما فيقال له بحسبها نهاية الجسم ذي نهاية والاضافة عارضة لهما متاخرة عنهما وكون
الشي نهاية لقابل الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة يقتضي كونه قابلا لفرض
بعدين فيها فقط ولكنه انما هو باعتبار كونه مقدارا لا غير وكونه سطحا هو باعتبار ملاحظة
البعدين اللذين هما الطول والعرض مع عدم ملاحظة البعد الثالث وهو العمق وانما قيد
التقاطع بكونه على زوايا قائمة لانه لو لم يقيد بذلك لامكن في السطح تقاطع ابعاد لا تنحصر
فضلا عن الجسم واما كونه على الزوايا القوائم فلا يمكن ان يوجد في الجسم على ثلثة ولا في السطح
على بعدين اذ الزاوية القائمة هي التي تحدث من قيام خط مستقيم على خط مستقيم ولا ميل
فيه الى احد الجانبين فان مال الى احدهما فالتي هي اصغر من قائمة حادة والتي هي اكبر منها
منفرجة وذلك ظاهر عند التامل وحال الخط في كونه متناهيا به السطح على قياس حال السطح
في كونه متناهيا به الجسم والخط متناهي بنقطة وليست النقطة من المقادير ولا من الكمية اذ
ليس يمكن ان يعرض فيها شي غير شي وهو معنى قبول التجزي الذي هو من خواص الكم واما المقادير
باسرها متناهي بها ويعرف بانها شي ذو وضع لا ينقسم وكون التقاطع المذكور على زوايا قوائم
دليل على ان المقادير لا تزيد على الثلثة التي هي الخط والسطح والجسم التعليمي اذ لا يمكن الزيادة على

امكان

امكان فرض ابعاد ثلثة بهذا الشرط ولهذا اعرض عن الجسم التعليمي في هذا الكتاب بالعد
التام والعدد هو الكم المنفصل اذ ليس لاجزائه امكان حد مشترك سلا في عنده ولو فرض
في نوع من العدد كالسبعة احاد مرتبة فيها واحد متوسط وعلى الجوانب احاد ثلث
بوعسه الواحد الكاينة مثل هذا الترتيب ثم اذا فرض فيها واحد اثنين يكون له طرف
الى كل واحد منقسم فيكون احاده امورا منقسمة اما اجسام او سطوح صغار وبالجملة تكون
كميات متصلة في انفسها ويعرض لها الوحدة والعددية وكلامنا في الكم المنفصل بالذات لا
فيما يعرض له الكم المنفصل فيكون كما منفصلا بالعرض فان الذي يعرض له ذلك قد يكون
جوهرا وقد يكون مقدارا او غيرهما والعدد من حيث هو عدد لا حد مشترك فيه ولا امكان ن
لان يعرض فيه ترتيب ووسط وطرف ولا اولوية لبعض احاد العدد بالوسطية ولا
بالطرفية من بعض وليس غير العدد كما منفصلا لان قوام المنفصل من المفردات التي هي
مفردات التي هي احاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع
امثاله الا العدد وان اخذ من حيث هو انسان او حجر او غير ذلك لم يكن اعتبار كونها
كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة بالاحاد التي فيها فاذن كميتها المنفصلة
ليست الا العددية لا غير والبرهان على كون العدد عرضا هو انه متقوم بالوحدات التي هي
اعراض ومجموع الاعراض لا يكون جوهرا وعرضية الوحدات يدل عليها ان وحدة الجوهر
مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة فذلك المفهوم ان كان جوهرا استحال
حصوله في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا امتنع حصوله في الجوهر
فوجب الجزم بكون الوحدة عرضا وظاهر ان الوحدة وان كانت مبدا العدد ومقومة
له فليست بعدد ولا كم اذ التعريف لهما لا يصدق عليها بل اقل العدد اثنان وهو الزوج ح
الاول ونسبة الوحدة الى العدد ليست كنسبة النقطة الى الخط لان الوحدة جزء العدد د
والنقطة نهاية الخط وليست جزءا منه والا لزم تركب الخط من النقطة والسطح من

الخطوط والجسم من السطوح وهذا هو معنى تركب الجسم من الجواهر الافراد ويستعمل
ذلك واشباهه ولكل نوع من انواع العدد له وحدة ما باعتبارها يكون له لوازم وخواص
مثل الزوجية والفردية والمنطقية والاصمية وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الارثماطيقي
وهذه الخواص ممتنعة الزوال وله اعتبار كثرة وخصوصية تلك الكثرة هي نوعيته التي
هو بها ما هو فليس العدد مما لا حقيقة له مطلقا وكيف يكون لما لا حقيقة له لا في الخارج
ولا في الذهن خواص ولوازم ومناسبات عجيبة قد افرد لها علم وفرع منه فروع فهو مما
له حقيقة في الاعتبار الذهني وان لم تكن له حقيقة زائدة في الوجود الخارجي كما سبق
فكل نوع من انواع العدد فانما يتقوم بالوحدات التي يطلق عليها ذلك النوع ويكون كل
واحدة من تلك الوحدات جزءًا من ماهيته واما الاعداد التي فيه فليست بمقومة له مثلا
العشرة ليست متقومة بالخمستين فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بستة واربعة
او سبعة وثلثة او ثمانية واثنين ولو كان احد هذه مقومًا لها لكان كافيا في تقومها ومن
المحال ان يكون للشيء امور كل واحد منها كاف في تقومه فتكون العشرة من تسعة وواحد
او من نوعين من العدد انما هو من خواصها ولوازمها الخارجة عن ماهيتها فاذا عرف
بانها عدد مركب من عدد كذا وعدد كذا فهو رسم ونسبة الاحد وحال النوع من العدد
في وحدته باعتبار وكثرته باعتبار آخر كحال المقدار في وحدته من جهة الاتصال وكثرته
في جهة الاجزاء التي فيه بالقوة

الفصل الثاني

في الكمية غير القارة وهي الزمان اذا فرضنا ثلثة اجسام متحركة على ثلثة مسافات
معا ثلث كرات متساوية تحركها ثلثة اشخاص الى جهات مختلفة واحداها اسرع
والاخرى ابطا والثالثة متوسطة بينهما وابتدأت بالحركة معا فتحركت السريعة مثلا
دورتين والبطيئة دورة واحدة وانتهتا معا والمتوسطة تقف عن الحركة قبلهما وقد ادارت دورة

واحد

واحدة فالسريعة والبطيئة اشتركا في الابتداء والانتهاء معًا وخالفتا في المسافة والمتوسطة
شاركت البطيئة في المسافة ولم تشارك السريعة فيها فتكون السريعة خالفت البطيئة والمتوسطة
في المسافة وشاركت البطيئة في شيء خالفت به المتوسطة وذلك الشيء ليس هو المحرك ولا
المتحرك ولا الحركة ولا ما يتعلق بها من المسافة والسرعة والبطوء لان محل كل واحدة غير محل
الاخرى والمتحرك غير المتحرك الاخر وحركته غير حركة الاخر ولا متعلقة بها ويتهيأ معه ان يساوي
في النقص منها وهي مائيته وما اليه ويشترك الكل في شيء منها وهي المدة والزمان واشتراك
الثلاث في قطعة منه واشتراك الكل بهذه المدة والزمان ادرك بملاحظة بالذهن ولا
تساوي جرها كلها كما في سائر المقدرات فان الكرة السريعة لا يمكن ان يحمل في تلك
المدة بتلك السرعة اكثر من الدورتين ولا اقل والبطيئة في المدة المفروضة يمكن ان تحرك
مثل حركتها ولا اكثر وانية الزمان ظاهرة بهذا التنبيه لكن ماهيته خفية ومما ينبه
على انيته وماهيته ايضا ان القبلية التي لا تجتمع مع البعدية وهي السابقة على وجود
الحادث ليست نفس العدم فان العدم قد يكون بعد كما يكون قبل ولا هي ذات الفاعل
فانه قد يكون قبل ومع وبعد فهي شيء اخر لا يزال فيه تجدد وتصرم على الاتصال فهو
متصل في ذاته غير قار الذات فانا لو فرضنا متحركا يقطع مسافة يكون حدوث حادث
مع انقطاع حركته فيكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث ويكون بين ابتداء الحركة وحدوث
الحادث قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة
فتكون هذه القبليات والبعديات متصلة اتصال المسافة والحركة فالشيء الذي
هو غير قار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال المقادير هو الزمان وليس
له مفهوم غير اتصال الانقضاء والتجدد واذا لم يفرض الذهن في هذا الاتصال تجزيا
بالفعل فلا تقدم فيه ولا تاخر والاجزاء المفروضة فيه لا يعرض لها تقدم وتاخر بل تصور
عدم استقرارها المستلزم لتصور تقدم وتاخر هو حقيقة الزمان فالتقدم والتاخر

لا حقان له لذاته ولحقان غيره بسببه وذلك الغير هو كل ما له حقيقة غير عدم الاستقرار
تقارنها عدم الاستقرار كالحركة وغيرها فلا يحتاج ان يقول اليوم متاخر عن امس لان نفس
مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التاخر بخلاف العدم والوجود وغيرهما ولو كان ما ذكرناه
تعريفا حقيقيا او رسميا للزمان لكان قد اخذ الزمان في حد نفسه فانه لا يصح تصور المعية
والقبلية والبعدية الا مع تصور الزمان فلا يؤخذان في تعريفه وكذا الحركة السريعة والبطيئة
المذكورتان في التنبيه المذكور اولا لا يمكن اخذهما في تعريفه لان السريعة هي التي تقطع
مسافة اطول في زمان مساوي او اقصر وتقطع مسافة مساوية في زمان اقصر والبطيئة
على الخلاف من ذلك فالزمان ماخوذ في تعريفهما بل ما قيل الى ههنا يجري مجرى المنبهات
على حقيقة الزمان والقبلية والبعدية اذا اخذا من حيث يقعان في زمان معين كان
حكمها حكم غيرهما في لحوق قبلية وبعدية اخرى يعتبرهما الذهن به ولا ينقطع ذلك الا
بانقطاع الاعتبار الذهني وهما اضافتان يجب وجود معروضهما في العقل معا لا في الخارج
لذلك وهما من الامور الاعتبارية لا الخارجية ولا يختصان بزمان دون زمان بل يصح
تعقلهما في جميع الازمنة واذ قد ثبت ان قبلا قد يكون ابعد من قبل واقرب منه
فالقبليات لها مقدار وهو غير ثابت كما عرفت فلا يكون مقدارا لجوهر او هيئة يتصور
ثباتهما فهو مقدار لهيئة لا يتصور ثباتها وهي الحركة فماهية الزمان انه مقدار الحركة
لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان وانت تعلم من اخبرك بامر
اذا ادى الى فوات ما يتضرر بتقدمه ان امرا ما قد فات وذلك الفائت هو الزمان
وتعلم انه مقدار حركة بما يرى من الساعات وعلم الساعات والفطن السليمة يستغني بهذا
في اثبات الزمان وبيان ماهيته عن جميع ما مر من التنبيهات السابقة وقد عبر عن الزمان
ايضا بانه اعتبار التقدم والتاخر والقبلية والبعدية في الامور الموجودة والعقل في
الوهم وتعتبر القبلية والبعدية بالنسبة الى الان الوهمي الذي هو الزمان الذي حواليه

فالاقرب

فالاقرب من اجزاء الماضي اليه بعد والابعد قبل والمستقبل بخلاف هذا ولا ابتداء
زماني للزمان والا لكان له قبل لا يجتمع مع بعده وليس ذلك القبل نفس العدم ولا امر
ثابت يجتمع معه لما مر فهو ايضا قبلية زمانية فيكون قبل جميع الزمان زمان وهو محال
ويعرف من هذا بيان ان لا مقطع زماني له اذ يلزم ان يكون له بعد وبعده ليس عدمه اذ
قد يكون العدم قبل ولا شي ثابت كما سبق فيلزم ان يكون بعد جميع الزمان شي منه فلا انقطع
ما فرض انه قد انقطع هذا خلف ولا يلزم من هذا كون الزمان واجبا لذاته انما كان
يلزم ذلك لو لزم من فرض عدمه المحال لذاته اما اذا لزم المحال من فرض عدمه قبل
ثبوته او بعد ثبوته لا مطلقا لم يلزم وجوبه بذاته والان في الزمان كالنقطة في الخط
وهو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل به يتصل اجزاء الزمان بعضها ببعض واذ ليس
للزمان طرف فلا وجود لهذا الان الا في الذهن وكما ان النقطة ليست مقومة للخط
كذلك الان ليس مقوما للزمان وسيتحقق ذلك فيما بعد فهو عرض حال في الزمان هو
حد مشترك بين ماضيه ومستقبله والماضي ليس بمعدوم مطلقا بل هو معدوم في
المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلاهما معدوم في الان وليست المسافة وحدها
هي السبب في التقدم والتاخر اللذين في الزمان والا لما كانت المسافة الواحدة تقع فيها
حركة متقدمة ومتاخرة بالعدد بل للمسافة مدخل ما في ذلك وهو ظاهر وقد ينقسم الزمان
الى اجزاء من السنين والشهور والايام والساعات وغير ذلك واجزاء الزمان الدائم هي
جزئيات الزمان المطلق ولا يتقدم جزء مفروض من الزمان على جزء منه تقدما زمانيا بل
يتقدم عليه بالطبع والسابق منهما شرط معد للاحق لانك ستعلم ان الحركات هي اسباب
حدوث الحادثات والحركة حادثة وكل حادث له علة حدوث من الحركات فالحركة كذلك
فيتقدم جزء من الحركة على جزء اخر طبعيا لا زمانيا وليس بعض اجزائها اولى بالعلية من بعض بحسب
ماهيتها بل الاولوية بحسب امر خارج من فاعل محرك وقابل هو اجزاء المسافة وتعين المسار

بالعدم الطبيعي بسبب العاقل وحز آخر من المسافه والوصول الى ذلك الجزا ايضا بسبب
المسافه والجز الاخر وسبقه ماهو في الزمان للزمان غير معيه شيئين بعان في زمان
واحد لان الاول سبقي بنسبه واحد لشي غير الزمان الى الزمان هي معي ذلك الشي والاخرى
تقتضي بشيئين يشتركان في منسوب اليه واحد بالعدد هو زمان ما وكما تقدر الحركه
بالزمان لذلك تقدر الزمان بالحركه كما يدل المكيال على المكيل تاره والمكيل على المكيال
اخرى ولذا المسافه على الحركه والحركه على المسافه ولكن في حق الزمان حركه واحده
ولا اي حركه بل الحركه التي لا بدايه لها ولا نهايه ليكون حافظه له وكما ان المقدار الموجود
في جسم يقدر به ويقدر ما يحاذيه ويوازيه كمقدار مسطر لذلك مقدار الحركه الواحده
وهي الحركه التي يقدر بها الزمان تقدر به ساير الحركات وكما ليس يجب ان يكون ذلك المقدار
في المسطر متعلقا بالمقدر والمقدر لذلك هذا المقدار يكفي في تقديره لساير الحركات ان
يكون مقدارا لحركه واحده ولكون الزمان غير قار الذات فلا يكون شي منه حاضرا وكل ما هو
عله للزمان تامه كانت او ناقصه فلا يكون في الزمان ولا معه اللهم الا في الوهم حيث يعقل
الوهم هذه الاشيا الى الزمانيات واذا قيل السكون في الزمان ويقدر به فهو تجوز يعني
انه لو كان الساكن متحركا لكان مقدار حركته كذا والجسم اذا قيل في الزمان فانما هو من جهه
حركته ونسبه الزمان الى الحركات كنسبه الذراع الى المذروعات وكونه مقدارا للحركه
ليس بامر زايد على الحركه في الاعيان قايم بها انما هو زايد بحسب الاعتبار الذهني من حيث
يلاحظ الذهن كون الحركات مشاركه في كونها حركه ومختلفه في مقاديرها التي هي ازمنتها
وكما ان المقادير العارضه الذات تشارك في المقداريه وزاد بعضها على بعض ولم يلزم من
ذلك ان يزيد بعض المقادير على بعض بامر ورا المقدار وكذا الحال في الزمان بالقياس
الى الحركه ولا ينسب الى الزمان شي بانه حاصل فيه الا اذا كان ذلك الشي من الاشيا التي فيها
متقدم ومتاخر وماض ومستقبل وابتدا وانتها وذلك هو الحركه او ذو الحركه فان كل امر

زماني فله متى ويصح عليه الانتقال في متاه وما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان
لا فيه وهذه المعيه ان كانت نسبه ثابت الى غير ثابت فهو الدهر وان كانت نسبه ثابت
الى ثابت فاحق ما يسمى به السرمد وهذا الكون اعني كون الثابت مع غير الثابت او الثابت
مع الثابت بازا كون الزمانيات في الزمان فكما ان المعيه كانها متى للامور الثابته ولا شي
في الدهر ولا في السرمد امتداد والا لكان مقدرا بالحركه فمعلول الدهر والدهر كمعلول
السرمد فانه لولا دوام نسبه علل الاجسام الى مباديها ما وجدت الاجسام فضلا عن
حركاتها ولولا دوام الزمان الى مبدا الزمان ما تحقق الزمان ودوام الوجود في الماضي هو
الازل ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام المطلق يعم الدهر والسرمد ٥

الفصل الثالث

فيما لا يعتبر فيه من الكيفيات انه كمال جوهر وهو ما يختص بالكميات منها وما يعتبر فيه انه
استعداد بحسب اما الكيفيات المختصه بالكميات فهي التي لا يتصور عروضها للشي الا
بواسطه كميته ويدخل فيها ما يكون كذلك مثل كالاستقامه والانحنا او بعض اجابه كالخلقه
المركبه من لون وشكل وهي لذلك لما فيها من الشكل فقط وينقسم هذا النوع الى ما يكون مختصا
بالكميه المتصله والى ما يكون مختصا بالكميه المنفصله والمختص بالمتصله اما شكل
وحده او غيره وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالخلقه او غير مركب معه كالاستقامه
والذي يختص بالكميات المنفصله هي كالزوجيه والفرديه ومعنى الاستقامه في
الخط كونه بحيث اذا فرض عليه نقط كانت في سمت واحد اي لا يكون بعضها
ارفع وبعضها اخفض وقد يعبر عن الخط المستقيم بانه الذي ينطبق اجزاوه بعضها
على بعض على جميع الاوضاع بخلاف المنحني فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل
مقعر احديهما الى محدب الاخرى اما على غير هذا الوضع فلا ينطبق وقد يقال
هو اقصر خط يصل بين نقطتين او هو الذي اذا اثبت نهايتاه وقيل لا يتغير وضعه

او انه الذی یثبت ویسقط طرفیه واستواء السطح هو کون الخطوط المفروضة علیه فی جمیع
الجهات مستقیمة واستدارة السطح المستوی هو ان یحیط به خط مستدیر یفرض فی
داخله نقطة تتساوی جمیع الخطوط المستقیمة الخارجة منها الیه وکرویة الجسم هو ان یحیط
به سطح مستدیر یتاتی ان یفرض فی داخله نقطة تکون کل الخطوط المستقیمة الخارجة الیه
منها متساویة ویتصور الدائرة من توهمنا ثبات احد طرفی الخط المستقیم مع ادارة الطرف
الآخر الی ان یعود الی وضعه الاول والنقطة الثابتة هی مرکز الدائرة والخط المار بالمرکز من
المحیط الی المحیط هو قطرها والکرة یتصور من توهم ثبات قطر الدائرة مع ادارة نصفها الی
ان یعود الی وضعه اولا والخط الذی یمر بمرکز الکرة من محیطها الی محیطها یسمی قطر الکرة فقط
واذا توهمنا حرکة الکرة مع ثبات قطر من اقطارها فذلک القطر محورها وطرفاه قطباها
والدائرة التی بعدها من قطبی الکرة بعد واحد هی منطقة الکرة والمخروطیة فی الشکل
یتصورها من کوننا نتوهم خطا قائما فی السمک خارجا من مرکز الدائرة غیر مایل الی جانب من
الجوانب مع انا نصل من محیط الدائرة خطین الی طرفی الخط القائم حتی حدث مثلث وتوهمنا
ثبات الخط القائم مع ادارة المثلث واسطوانیة الشکل یتصورها من توهم خطین قائمین فی
السمک خارجین احدهما من مرکز الدائرة والآخر من محیطها مع کونهما نصل من کل واحد من
طرفیهما خط مستقیم حتی یحدث سطح ونتوهم ثبات الخط الخارج من المرکز مع ادارة هذا
السطح الی ان یعود الی وضعه الاول والشکل لیس نفس حد الجسم او حدوده بل هو هیئة
تلزم الجسم المحدود من حیث هو محدود وهو حاصل فی جمیع ذلک المحدود وان کان یشرکه من
الحد ومشرکا به ولیست الدائرة فی الخط ولا الکرة فی السطح وان کانت الدائرة لا تتم الا
بانعطاف خط والکرة لا تتم الا بتقبیب سطح ولو کانت الدائرة فی وجود الخط لکان استدارة
او تقویسا ولو کانت الکرة فی السطح لکان اما تقعیرا بحسب ما یلی جانب التجویف وتحدیبا
بحسب ما یلی الامر الخارج فالحق ان الکرة جسم لا سطح والدائرة سطح لا خط والزاویة هیئة

تحصل

تحصل للمقدار من حیث هو ذو حد اکثر من واحد ینتهی عند حد مشترک والخلقة
شکل من حیث انه فی جسم طبیعی او صناعی مخصوصا بما یصیر ابصاره فهی حالة تحصل من اجتماع
اللون والشکل وباعتبارهما یوصف الشخص بالحسن والقبح وما یتعلق من الکیفیات بالکم
المنفصل فموضعه علم الارثماطیقی وهو غیر مناسب لغرض هذا الکتاب وقد اهمل ذکر
کثیر مما یتعلق بالکم المتصل البعض منه لهذا السبب والبعض لوضوحه کالتربیع والتثلیث
واشباههما وما عرفته ههنا من الکیفیات فهو آت بالعرض والمقصود من ذکره بالذات
انما هو الکیفیات المتعلقة به لافتقار ما عرفها به الیه واما الکیفیات الاستعدادیة فمنها
تهیؤ لقبول اثر ما بسهولة او سرعة وهو وهن طبیعی کالممراضیة واللین ویسمی اللاقوة ومنها
تهیؤ المقاومة وبطوء الانفعال کالمصحاحیة والصلابة وذلک هو الهیئة التی بها صار الجسم
لا یقبل المرض ویتأبی عن الانغماز لا انه لا یمرض ولا ینغمز ویسمی القوة ویشمل اقسام هذین
اعنی القوة واللاقوة کونهما استعدادات تتصور فی النفس بالقیاس الی کمالات وهی وان
کانت فی انفسها کمالات فلیس المعتبر ههنا کمالها بل کونها استعدادا لکمال غیرها ولا یراد
بالکمال ههنا ما یکون فضیلة للشیء او ملائما له بل معناه کونه نهایة استعداد ما لا غیر وقد
فی هذا النوع من الکیفیات کثیر من الکمالات المحسوسة وغیر المحسوسة لا باعتبار کمالیتها
بل باعتبار اعدادها لکمال آخر وقوة الانفعال قد یکون بعضه والتهیؤ نحو شیء واحد کقوة
الفلک علی قبول الحرکة دون السکون وقد یکون التهیؤ نحو اشیاء تزید علی واحد کقوة الحیوان
علی الحرکة والسکون ولکن باعتبارین کما سبق وقد یکون القابل قابلا للشیء دون حفظه کقوة
قبول الماء للشکل وقد یکون قابلا وحافظا معا کقبول الحرکة والقوة الشدیدة اذا اشتد
تأثیرها یشتد امتناعها عن التأثر وکل ما یتأثر من حیث تأثره عن قوة ما یؤثر فیه فالقوة
قد یکون بحیث ای شخص اتفق مصادفتها له ینفعل القوة بعده وقد یکون بحیث تستثنی نسبتها الی
ای واحد کان من الاشخاص لا انها اذا صادفت واحدا من الجملة تحرکا ولا ینفعل بعده والقوة

خل

اذا احدث متخصصة لشي واحد لتشخصها به في الغرض او في الاعيان فاذا ارتفع ذلك
الشخص بطلت القوة عليه لان القوة تطلب من حاملها بل عن كونها قوة على ذلك الشخص من
حيث هو ذلك المعين وان كانت باقية في نفسها ٥

الفصل الرابع

في الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة المحسوسات من
الكيفيات بالحس الظاهر غني عن التعريف بالحد او الرسم اذ لا اظهر من المحسوسات لكن ربما
احتيج الى التنبيه على مفهوم اسم بعضها وتنقسم على حسب انقسام الحواس التي يحس بها الى
خمسة اقسام القسم الاول الملموسات واذكر منها اثني عشر وهي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل
والخفة فالحرارة من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لانها تحدث الميل المصعد
بواسطة التسخين فما يتركب من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فالالطف اقبل للتصعد من
الحرارة كالهوا الذي هو اسرع قبولا للتحلل من الما الذي هو اسرع قبولا له من الارض فاذا
عملت الحرارة في المركب بادر الاقبل لها الى التصعد قبل مبادرة الابطا والابطا دون
العاصي فيتفرق الاجسام المختلفة الطبايع التي حصل منها المركب ثم يحصل منها عند
تفرق تلك الاجزا اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها اذا لم يكن بسايط المركب شديدة
الالتحام اما اذا كان التحامها شديدا وكان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال جدا
يحدث لقوة الحرارة حركة دورية كما في الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعد جذبه
الكثيف الى الاسفل فاستدارت حركتها فان كان مع شدة الالتحام اللطيف غالبا جدا
صعد بالكلية واستصحب الكثيف والا اثرت النار في تسييله ان لم يغلب الكثيف جدا
وان غلب جدا لم تقدر على تسييله هذا كله اذا لم تقترن بالمركب صورة تمنع من شي من ذلك
او تقتضي خلافه ودلت التجربة على ان من اسباب الحرارة الاستضاءة والحركة ومجاورة النار
اذا كان القابل لشي من ذلك قابلا للحرارة اما اذا لم يكن قابلا لها فلا والبرودة تستعدم الحرارة

لانها

لانها محسوسة بالذات ولا شي من العدم كذلك بل التقابل بينهما تقابل التضاد وتأثيرها
على خلاف تاثير مقابلها والرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل
الحاوي سهل الترك له واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا لذلك التشكل
وتركه بعسر واللطافة رقة القوام والكثافة غلظه واللزوجة هي سهولة قبول الجسم
للتشكل باي شكل اريد مع عسر تفرقه واذا قصد تفريقه امتد متصلا والهشاشة
هي كونه بحيث تسهل تفرقته ويعسر تشكله والجفاف هو الحالة التي للجسم بسبب كونه لا
يقتضي طبيعته نوعه الرطوبة ولا هو ملاصق لذي رطوبة والبلة هي الحالة التي للجسم بسبب
انه مع كونه غير مقتض للرطوبة هو ملاصق لجسم رطب والثقل هو ما يميل به الجسم الى
جهة السفل موجبه البرودة والخفة ما يميل به الى جهة العلو وموجبه الحرارة وكلاهما
عرف بالتجربة فانا وجدنا ان صعود الجسم يشتد بشدة حرارته ويضعف بضعفها وان نزوله
يشتد ويضعف بحسب حال برودته في الشدة والضعف ولولا ان الحرارة تقتضي التصعد
والرطوبة تقتضي خلافه لما كان الامر كذلك والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسة هو
المذوقات والذي يحصره من بسايطها تسعة وهي المرارة والحرافة والملوحة والعفوصة
والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وربما كان للشي طعم في نفسه لكنه لشدة
تكاثفه لا ينحل منه شي يخالط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في تلطيف اجزايه احس منه
بطعم كما في الحديد والنحاس وقد يجتمع طعمان في جسم واحد كالمرارة والقبض في الحضض ويسمى
بشاعة وكالملوحة والمرارة في السبخة ويسمى زعوقة وربما اجتمع من الكيفية الطعمية والتاثير
اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس كالطعم والتفريق مع الاسخان فانه قد يحصل منهما حرافة او لا
مع الاسخان فقد يحصل حموضة وكالطعم مع التكثيف اللذين ربما اوجبا عفوصة وربما
كان ذلك هو السبب لتكثير ما يحس به من الطعوم او من جملة اسبابه ولم اجد وجه حصر للطعوم
في عدد لا في نفس الامر ولا بحسب ما يمكن في حق البشر الاحساس به والقسم الثالث

المشمومات وليس لها اسما مخصوصة الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال رايحة طيبة او منتنة ويختلف ذلك باختلاف احوال الذين يحسون بها فان الموافق لشخص قد يكون مخالفا لاخر ومن جهة ما يقترن بها كما يقال رايحة حلوة او حامضة ولا اعرف لها وجه حصر والقسم الرابع المسموعات وهي الاصوات والحروف والسبب الذي يحدث منه لها هو تموج الجسم السيال الرطب كالما والهوا وليس المراد من التموج حركة انتقالية من ماء او هوا واحد بعينه بل هو القرع او تموج عنيف هو القلع اما القرع فانه يخرج الماء والهوا الى ان ينقلب من المسافة التي يشغلها القارع الى جهتها بعنف شديد وكذا القلع ويلزم منهما جميعا انفساد المتباعد منهما للتشكل والتموج الواقعين هناك ويتوقف احساسنا بالصوت فيما جربناه وان جاز ان لا يكون شرطا مطلقا على وصول الهوا الحامل له الى الصماخ لانه يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ومن اخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها الاخر على صماخ انسان وتكلم فيها بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين واذا راينا انسانا من البعد يضرب بالفاس على الخشبة راينا الضربة قبل سماع الصوت وليس الصوت نفس القرع او القلع لانهما يحسان بالبصر مع انا نفهم الصوت دون الحاجة الى تعقل قلع او قرع او ان لهما مدخلا فيه ثم انهما يدركان بالبصر وغيره وهو لا يدرك الا بالسمع وايضا فانه يبقى بعد فواتهما وليس يخفى عليك من هذه الوجوه انه غير الحركة والتموج ولو كان الصوت امرا لا يحصل الا في الصماخ لما كنا اذا سمعناه عرفنا جهته وانه من قريب او بعيد لمجرد السماع لا من ايصال التموج او الاستدلال بحرارته وخفائه على قوته وبعده فاذا هو حادث في جهة خارج الاذن واما الصدا فانه يحصل من انعكاس الهوا المتموج من مصادم عال كجبل او حايط محفوظا فيه مقطعات الحروف ان كانت فيه حاصلة ولا يبعد ان يكون لكل صوت صدا اعد كل مصادم دليل في الثبوت يجوز ان لا يقع الشعور بالانعكاس لقرب المسافة فلا يحس بتفاوت زماني الصوت وعكسه ولهذا يكون صوت المغني في البيت اقوى مما في الصحرا والموجب للصدا ان كان ذا

ملاشه بين الصدا رمانا لتعاقب الانعكاس بسابق الاندفاع والهوا ان كان يتشكل بمقاطع الحروف فليس ذلك له من حيث هو هوا مطلقا وكيف كان فان الهوا لا يحفظ الشكل وهو سريع الالتيام والتشويش مادني سبب بل ان كان يتشكل بمقاطعها فانما ذلك لسبب غايب عنا وحصول حفظ تلك التقطيعات فان لم نجز لذا لم يكن متشكلا باشكال المقاطع ولا يكون تشكله بها شرطا في حدوث حرف او صوت ومن الجاير ان لا يكون تموج السيال ولا توسطه شرطا في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على وجه مخصوص كحال تعلق الحس بالبدن على الوجه الذي هي عليه الان وان جاز ان لا يكون شرطا على وجه اخر او وجوه اخرى ويجوز ايضا ان يحصل بعض الاصوات بعلة وبعضها بعلة اخرى لما عرفت ان الواحد بالنوع جاز ان يكون له علل مختلفة والحرف هيئة عارضة للصوت تتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع والحروف اما مصوتة فهي التي لا يمكن الابتدا بها واما صامتة وهي ما عداها وقد يكون في هذه ما لا يمكن تمديده كالبا والتا والطا والدال وسببه عروضها للصوت تشبه عروض النقطة للخط اذ لا يحقق الا في اول زمان ارسال النفس او اخر زمان حبسه وحصر الحروف في عدد في نفس الامر او بحسب الوجدا

بما لم احد سبيلا الى وجهه والقسم الخامس المبصرات وهي الالوان والاضوا اما الالوان فيتعذر على حصرها في عدد والسواد والبياض منها هما ضدان في غاية التباعد ولا يبعد ان يكون كل ما عداهما او بعض ما عداهما من الالوان من تركيبهما على وجوه مخصوصة ولا شك ان السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يظهر منها بحسب اختلاف مقادير المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون سائرها حاصلا على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها الوانا مفردة في الحقيقة لا عند الحس فقط ومن الجايز ان يكون الالوان غير متناهية في نفس الامر وان لم يعتبر كون اختلافها بالشدة والضعف اختلافا نوعيا اما اذا اعتبرناه كذلك فالامر ظاهر لكن

جاز مع ذلك ان لا يحصل منها الا المتناهي ومن الالوان ما هي مشرقة فيه من طبائع الضوء
كالارجوانية والفيروزجية والخضرة الناصعة والحمرة الصافية ومنها ما هي مظلمة كالغبرة
والكهبة والعودية والسواد وامثالها وانفعال البصر عن اللون ان لم يكن مانع ان اخذناه
داخلاً في مفهوم اللون مقوماً له فلا حصول لشيء من الالوان في الظلمة لا انا في الظلمة لا نراها
وليس ذلك لان الهواء المظلم عائق عن ابصارها اذ ليس فيه كيفية عائقة عن الابصار والا
لما كان من قعد في غار مظلم وفي خارجه جسم مستنير يرى ذلك الجسم فهو اذن لعدم حصوله
في الظلمة ان اخذ على ذلك التقدير واما اذا لم يؤخذ ذلك الانفعال مقوماً له وخارجاً عن
مفهومه فلا يلزم من ذلك اكثر من ان الضوء شرط في صحة كونه مرئياً لا في تحققه في نفسه
بل ولا يلزم منه ايضاً ان يكون الضوء شرطاً على الاطلاق بل جاز ان يكون ذلك على مثل ما
ذكرت في شرائط حدوث الصوت وعلل حصوله وقد يتوهم في الالوان انها جواهر وهو
خطأ منشأه تجويز مفارقتها عن محالها وقيامها بذاتها وهي على الوجه الممتنع في انتقال
الاعراض بسبب ان ذلك الانتقال لا يعلم امتناعه فيها بديهة والذي يدل على عدم
جوهريته هو ان السواد مثلاً اذا فارق المحل فاما ان يشار اليه بان يحس او لا يشار فيه
ذلك فان اشير اليه وفرض انه احس فالمشار اليه وهو مع مقدار والمفهوم من المقدار
غير المفهوم من السواد ليعقل المقدار دون السواد واذا كان مع مقدار فهو في
شيء متقدر وحينئذ فقد فرض مجرداً هذا خلف وان لم يشار فيه ان يحس
فليس في نفسه سواداً وهو محال وانت تعلم ان الشيء الاسود مثلاً اذا ابيض فماهيته
وشكله ووضعه وجميع احواله بعد كما كانت الا السواد فالسواد زائد على الجميع وليس
لا شيء محض فان اللاشيء لا ينفعل عنه حاسة وقد يشترك الاجسام في الاشكال ويختلف في
الالوان ولو كان اللون نفس الشكل لما كان كذا ولكان الهواء لوناً محسوساً لان له شكل
وبمثل هذا يظهر الفرق بين كثير من الاعراض واما الاضواء فحقيقتها الظهور للبصر

ويقابله

ويقابله الخفاء المطلق وهو الظلمة والضوء يختلف مراتبه بالشدة والضعف بحسب مراتب
القرب والبعد من الطرفين وقد يظن ان الاشعة اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة
بالمستضيء وهو باطل والا لكان اذا سدت الكوة بغتة ما كان يعقب ولو توهم بقاء اجزاء صغار
بعد زوال ضوءها فصارت مظلمة لوجب ان يكون جسميتها غير ضوءها ولو كانت اجساماً لما علت
الاجسام دونها ولا صلت عند هبوب الرياح ولو لم يردها ولحرقت الافلاك لنفوذها فيها
ولما اختلطت مع الهواء او داخلته دفعاً عظيماً يظهر ولما تحرك بطبعها الا الى جهة واحدة
ولتراكم اضواء سرج كثيرة حتى صارت ذا ثخن والحدس يعلم بهذه وامثالها على عدم كون
الشعاع جسماً وهو غير اللون ايضاً لان اللون ان اخذ عبارة عن نفس الظهور للبصر مطلقاً
بطل بنور الشمس الظاهر للبصر وبالضوء اذا غلب على مثل الشبح فغاب كونه مع ان ظهوره
يتحقق بضوء وان اخذ اللون على انه ظهور للبصر على وجه مخصوص فاما ان يكون نسبة الظهور
الى السواد والبياض كنسبة اللونية اليهما في ان الظهور لا يزيد في الاعيان على نفس السواد
كما لا يزيد اللونية عليه عيناً فالظهور محمول عقلي فظهور البياض في الخارج هو البياض
فالابيض بياضاً ينبغي ان يكون اتم ظهوراً ولذا الاتم سواداً وليس كذا فانا اذا وضعنا
العاج في الشعاع والثلج في الظل ندرك بالمشاهدة ان بياض الثلج اشد واتم من
بياض العاج وان العاج اضوأ وانور حينئذ من الثلج فالابيضية غير الانورية واللون
غير النور ولذا الاتم سواداً اذا وضعناه في الظل والانقص في الشعاع كان الاشد
سواداً انقص نورية والانقص نوراً اشد سوادية ولو نقلنا ما هو في الشعاع الى الظل
وما هو في الظل الى الشعاع لصار الاتم انور مع بقاء اسودية فالظهور للبصر غير اللون
وان لم يتحقق اللون دونه والضوء منه اول ومنه ثان فان الضوء الحاصل من المضيء لذاته
يسمى ضوءاً اولاً والحاصل منه في آخر يسمى ضوءاً ثانياً واذا قيل ان الضوء نفذ في كذا او سرى
في كذا او انتقل من كذا الى كذا فذلك كله مجاز وحقيقته حصول الضوء من المضيء الى

المستضيء دفعة من غير حركة لاستحالة استقلال العرض بالانتقال لما مر ولا انفصال
من المضيء وهو هو بل على وجه ان حصوله في المضيء علة لحصوله فيما استضاء به والظلمة المقابلة
للضوء ليست عبارة الا عن عدم الضوء فحسب فان كل ما لم يكن له نور فهو مظلم سواء كان من
شانه ان يكون مستنيرا او لم يكن ولا اعتبار ما اسعى عنه النور في كونه مظلما الى شيء آخر
فالتقابل بين النور والظلمة على اصطلاح هذا الكتاب تقابل الايجاب والسلب وفي اكثر
الكتب عرفي اصطلح على ان تقابلهما تقابل الملكة والعدم بمعنى ان الظلمة عدم الضوء عما
من شانه ان يكون مضيئا والضوء وان كان لا يشاهد عارضا الا للسطح دون نفس مفهومه لا يمنع
من كونه ساريا في جميع الجسم باطنه وظاهره كمثل سريان اللون فيه بحيث يظهر به الباطن
كما يظهر به الظاهر وان منع من ذلك مانع فهو امر من خارج المفهوم ولهذا لم يكن من
قبيل ما يختص بالكميات وان كان بحسب المشاهدة والوجدان مختصا بها ولا اعتبار بذلك
بل الاعتبار في كون الكيفية مختصة بالكمية بكونها لا تتصور الا كذلك كما سبق واذا كان معنى
كون الشيء مضيئا كونه ظاهرا للبصر وكما تصور كونه ظاهرا للبصر تصور كونه مضيئا كان سطحا او
جسما ماديا او غيرهما فالضوء والنور والشعاع باي عبارة سميت هو كمال المحسوس لكل ما يستغني به

الفصل الخامس فيما ليس من شانه ان يحس بالحس الظاهر من انواع الكيف

كلما كان من الكيفيات الغير المحسوسة غير راسخ يسمى حالا كغضب الحليم وكلما كان منها
راسخا يسمى ملكة كصحة المصحاح واذا قيل لكذا ملكة على فعل كذا او خلق كذا فليس المراد
بذلك ان يصدر عنه ذلك الفعل او ذلك الخلق مثلا بل ان يكون بحيث يصدر عنه ذلك
من غير روية مثل ملكة الصناعة فان الضارب بالطنبور لا يروي في نقرة نقرة وكذلك
ملكة العلم ليس بان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من
غير ان يتروى ولا شك ان جميع ذلك هيئات في النفس او العقل وكذا حال الصحة فان
معناها ان يصدر عن الانسان الافعال التي يصدر عن البدن بالاستدلال بغير تعب ولا محالة انه

بينه في البدن وقد يكون شيء واحد في اول حدوثه حالا ثم يصير بعد ذلك هو بعينه ملكة
وكلما يجده الانسان من نفسه من هذه الكيفيات فهو غني عن التعريف بالحد او الرسم بل قد يشار
اليه اشارة عقلية على وجه التنبيه له وكيفية نسبته الى ما يتعلق به كالادراك الذي يحتاج الى
تعيين القدر المشترك منه من الاحساس والتخيل والتعقل فان كل ادراك يشترك في كونها ادراكا
ويمتاز كل واحد منها عن باقيها بمميز وكذا اللذة والالم بالنسبة الى ما يصدقان عليه من الحالات
الملذة والمولمة فان هذا وامثاله مما نجده من انفسنا الا مخلوطا بما يخص كل منها
فاذا نقصنا تلك المخصصات يحصل لنا القدر المشترك فامثال هذه يعرفها اما هي من
هذا القبيل واذا عرفت هذا فاعلم ان الكيفيات التي ليس من شانها ان تحس بالحواس الظاهرة
كثيرة لا يمكن حصرها او يتعذر والذي هو ذا اذكره هو اهمها واهم ذلك هو الادراك والذي
يعم سائر الادراكات منه ويشترك كلها فيه هو ان يكون حقيقة شيء ما حاضرة بنفسها او بمثالها
عند الشيء الذي يقال انه مدرك يشاهدها ما به يدرك سواء كان ما به الادراك هو ذاته
او آلته وسواء كان المثال منتزعا من امر خارجي او حاضرا ابتداء وسواء كان منطبعا
في ذات المدرك او آلته او كان حاضرا من غير انطباع وارتسام في شيء ولولا ان يكون بعض
الادراكات بالانطباع لما امكنا ان نحكم على معدوم ما في الاعيان فهو في النفس ولولا ان
بعضها ليس بالانطباع لكان علم الباري بذاته وبالاشياء كلها وعلمنا بذواتنا يكون بالانطباع
ايضا وهذا مما ستتحقق بطلانه في مواضعه والضابط في الادراك الذي يجب ان يكون
حصول صورة المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكا غير تاما للذات المدركة ما دامت
موجودة وان يكون المدرك مع ذلك غائبا عن المدرك غير حاضر عنده حضور المبصر عند
البصر وما يجري هذا المجرى ودليل ذلك انه اذا حصل فينا علم بشيء غائب عنا بعد ان
لم يكن ذلك العلم حاصلا لنا فان لم يحصل فينا شيء ولم يزل عنا شيء يستويان حالتا قبل ان نعلم
وبعده وليس كذا ولا جائز ان يزول عنا شيء لوجهين احدهما انا نعلم بالبديهة ان العلم المتجدد

تحصيل لا ازالة وثانيهما ان الزائد ان كان صورة ادراكية فهي حادثة لا محالة ضرورة ان النفس
قد كانت في مبدأ فطرتها خالية عن العلوم ثم حصلتها ونعود الكلام في تلك الصورة الادراكية
ولا بد من الانتهاء الى الادراك لا يكون عبارة عن زوال صورة ادراكية وان لم يكن الزائد صورة
ادراكية فنقول في قوتنا لا محالة ادراك ما لا نهاية له من المدركات كالاعداد والاشكال الهندسية
وانه لا بد وان يكون الزائد عند ادراك كل واحد منها غير الزائد عند ادراك الآخر لئلا
تتساوى حالتنا عند الادراك وقبله فيكون ادراكنا لاحدهما هو ادراكنا للآخر فاذا كان كذلك
وجب ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا ادراكه من المدركات ويكون وجوده
معا اذ لا حال من الاحوال الا ويمكننا ادراك اي واحد كان مما في قوتنا ادراكه من الى لا نهاية
لها ولولا ان الامر الذي بزواله منا ندرك ذلك المدرك حاصلا فينا في تلك الحالة لما امكننا
ادراكه لان تجدد عدم حصوله فينا لو كان كافيا في الادراك لما كان ادراكنا لذلك المدرك
متجددا في ذلك الحال بل كان يكون قبله ايضا فاذن لا يكفي في الادراك الا زواله بعد
حصوله فواجب اذًا ان يكون حاصلا في كل وقت يكون في قوتنا ادراك ذلك المدرك فيحصل
ادراكه بزواله وكذلك جميع الامور التي بزوالها يكون ادراكنا لما لنا ادراكه فلا بد من وجودها
فينا بجملتها في كل وقت يمكننا ان ندرك اي مدرك كان لنا ان ندركه وتلك الامور لا بد وان
يكون مترتبة فينا ترتبا ما ندرك بزوالها من الاعداد وما شاكلها مما له ترتب طبيعي في
ذاته وقد علمت ان وجود ما لا نهاية له دفعة واحدة وهو مترتب محال فبطل ان يكون
الادراك المذكور زوال شيء عنا فهو اذًا حصول شيء فينا وذلك الشيء ان لم يكن مطابقا للمدرك
لم يكن كونه ادراكا له اولى من كونه ادراكا لغيره فلا بد من المطابقة بمعنى ان يحصل لكل مدرك
اثر في النفس يناسبه بحيث لا يكون الاثر الذي هو ادراك هو بعينه الاثر الذي هو ادراك
ذاك ولغير ذلك غيرهما مما من شأن النفس ادراكه وذلك هو المراد بحصول الصورة في
المدرك وبهذا انتفى ان الادراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك فان

هذا ح

الاضافة

الاضافة تستدعي وجود المضافين والمدرك ان كان معدوما فلا اضافة اليه وان كان
موجودا في نفسه او في شيء غائب عنا وجب ان يكون ادراكا له قبل ادراكنا له اللهم
الا ان لا يحدث في نفسه او في ذلك الشيء الغائب الا حالة الادراك باستعداد يحصل
من التفات المدرك الى القوى والآلات ولا شك ان ذلك يكون استحضارا له بعد
ان كان معدوما فلا يكون الادراك الا لحضور المدرك وذلك مما نحققه من انفسنا
بالوجدان فلا سبيل الى انكاره بل ان وقع نزاع ففي الانطباع لا في مجرد الحضور عند
المدرك وان كان موجودا فينا فقد تحقق الانطباع فضلا عن مجرد الحضور فعلى كل التقادير
ليس الادراك مجرد الاضافة المذكورة وان كانت ضرورية فيه ولو استدعى الادراك
وجود المدرك في الخارج لما كان بعض الادراكات جهلا لان الجهل هو كون الصورة
النفسية للحقيقة الخارجية غير مطابقة اياها وحصول الشيء للشيء يقال على معان
متعددة فان حصول الجوهر للجوهر غير حصوله للعرض وغير حصول العرض للعرض
وللجوهر وكذا حصول كل واحد من الصورة والمادة للجسم وحصول الحال للمحل
للآخر ولذلك حصول كل من الحاضر والمحضور عنده لصاحبه والحصول الادراكي
معلوم لنا بالوجدان ومتحقق كونه حصولا لنا وان عجزنا عن التعبير عن خصوصيته
نعبر كونه ادراكا او علما او شعورا بالشيء او احاطة بكنهه او ما يجري مجرى هذه
العبارات في كل لغة ولو كان المراد به مطلق الحصول كيف كان لكان كل من حصل له
شيء مدركا له حتى الجدار لكونه ولكان متى علمنا حصول شيء لشيء جزمنا بانه مدرك
له وليس كذا وما من شرط المدرك ان يكون مغايرا للمدرك والا لما كنا ندرك ذواتنا
وذلك على خلاف الاتحاد فان موجد الشيء يجب ان يكون مغايرا لذلك الشيء ويستحق
ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا ولذلك علمنا بعلمنا بذاتنا وهلم جرا وان وقعت المغايرة
بنوع من الاعتبار وهو كاف في حصول الشيء للشيء واضافته اليه وليس الحصول

الادراكي هو لا له المدرك فقط من دون المدرك نفسه بل ما يدرك باله فصورة المدرك
حاصلة له لحصولها لالته وكون الصورة مدركة غير كون ما هو صورته مدركا بها فقد
يعرض لما يكون ادراكا ان يكون مدركا باختلاف اعتبار والعلم يحسب بغيره عند غير المعلوم
لانه مطابق له وكلما طابق شيئا على وجه لا يمكن ان يطابق ما خالفه وبهذا يعلم ان
العلم بان الشيء سيوجد غير العلم بوجوده اذا وجد وزيد بانه لو كان كذلك لكان من
علم انه اذا جاء الغد دخل زيد الدار علم لا محالة دخوله الدار عند مجيء الغد علم بعد
او لم يعلم ولان العلم بان الشيء سيوجد لا يتوقف كونه كذلك على وجود الشيء ويتوقف
كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول الشرط غير الموقوف على حصوله واذا
كان الادراك غير مستثبت تسمى شعورا فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له
التصور واذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قيل له الحفظ وذلك
الطلب التذكر وذلك الوجدان الذكر فاذا ادرك المدرك شيئا واخطره في
نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه انه هو الذي ادركه اولا قيل انه معرفة واذا
تصور المعنى من لفظ المخاطب فهو الفقه والفهم والافهام والبيان هو ايصال المعنى
باللفظ الى فهم السامع والصدق هو ان يكون حكمك بشيء على شيء ايجابا او سلبا مطابقا
لما في نفس الامر والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان
الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة له
وكان الشيء في نفسه كذلك وقد يقال لتصور الماهية بالتحديد التام وقد يقال
للادراك كيف كان والعقل هو اعتقاد بان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا
يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين وقد يقال لتصور
الماهية بذاتها من غير تحديد كتصور المبادي الاول للحد ويقال على معان اخر
لا حاجة الى ذكرها ههنا وسنذكر بعضها والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب

الآراء

الآراء والذكاء من القوى الذهنية وقد مضى في المنطق شرح امور يتعلق شرحها بهذا الموضع ايضا
كالفكر والحدس والظن وغيرها فلا حاجة الى تكريرها في هذا الموضع وتنقسم الادراكات بحسب
مراتبها في التجريد عن المادة الى اربعة اقسام احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس هو اخذ
الصورة عن المادة ولكن مع اللواحق المادية ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة اذا زالت تلك
النسبة بطل ذلك الاخذ كابصار زيد فان الحس لا يناله الا مغمورا بغواشي غريبة عن
ماهيته لو ازيلت عنه لم يؤثر في كنه ماهيته مثل اين ووضع وكيف ومقدار بعينه
لو توهم بدله غيره لكان ذلك الانسان ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته
ولذلك لو زال لم يدركه فهو مشروط بحضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك
جزئيا واما التخيل فهو تبرئة الصورة المنتزعة عن المادة تبرئة اشد فان الخيال يأخذها
عن المادة بحيث لا يحتاج الى وجود المادة بل اذا بطلت المادة او غابت فان الصورة تكون
ثابتة فيه ولكن غير مجردة عن اللواحق المادية ولهذا كانت الصورة في الخيال على حسب الصور
المحسوسة من تقدير ما وتكييف ما ووضع ما ولا فرق بينهما الا بعدم الاحتياج الى حضور
المادة لا غير وهذا كتمثل صورة زيد الذي كنت ابصرته مثلا اذا غاب عنك واما الوهم
فهو نيل المعاني التي ليست هي في ذواتها بمادية وان عرض لها ان يكون في مادة كالخير
والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذواتها مادية لما عرضت
الا لجسم والوهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في
المادة وبالقياس اليها ويشاركه الخيال فيها وهو كادراك الشاة عداوة الذئب وصدا
الولد واما التعقل فهو اخذ الصورة مبرأة عن المادة وعن جميع علائقها مجردة من كل وجه
فان كان المدرك مجردا بذاته عن المادة اخذه كما هو عليه في نفسه وان كان موجودا للمادة
يكون وجوده ماديا او لانه عرض له ذلك انتزعه عن المادة وعن لواحقها نزعا بالكلية كاخذه
للصورة الانسانية مبرأة عن كم وكيف واين ووضع مادي بحيث يصير صالحا لان يقال

قة

دها

على جميع ما له شيء من ذلك واذا تعقلنا صورة واوجدناها في الخارج فهو العقل الفعلي
واذا اخذنا الصورة من الموجودات الخارجية فهو العقل الانفعالي والعلم منه
تفصيلي ومنه اجمالي اما التفصيلي فهو ان نعلم الاشيا متمايزة في العقل منفصلة بعضها
عن البعض واما الاجمالي فهو كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب
عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوة المحضة فانه قد حصل عنده حالة بسيطة هي مبدا
تفاصيل تلك المعلومات فلم يكن علما بالقوة من كل وجه بل هي بالفعل من وجه وبالقوة من
آخر وكانها قوة هي اقرب الى الفعل من القوة التي لا يكون معها تلك الحالة ومن ينكر حقيقة
قول ما او عقد ما فسبيل مناظرته ان يقال له هل تعلم ان انكارك حق او باطل او انت
شاك في ذلك فان حكم بانه يعلم ان انكاره حق فقد اعترف بحقيقة علم ما وكذا ان اعترف
بان انكاره باطل وان قال انا شاك فيقال له هل تعلم انك شاك وينكر ويفهم من الالفاظ
شيئا معينا او لا تعلم ذلك فان وافق انه يعلم فقد اعترف بعلم ما وان لم يوافق على ذلك
وادعى انه لا يفهم ابدا شيئا ولا يعلم انه يشك وينكر ولا انه موجود او معدوم سقط
الاحتجاج معه وايس من استرشاده ما دام على هذه العزيمة الا ان يولم بدخول نار او
ضرب او غير ذلك مما يولم فان النار واللانار عنده واحد والالم واللاالم واحد ومثل
هذا ان كان شاكا في نفس الامر كما نزعم وربما اعتقد بهذا القول او هذا الفعل
وان كان معاندا فربما الجاه الالم الى الاعتراف بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا
الراي الان منتحله على طريق العناد ووقوع الادراك على اصناف الادراكات لنا
هو بالتشكيك فانه قابل للشدة والضعف الا ترى ان الادراك بالبصر اقوى من
الادراك بالخيال وان كان ندرك تفاصيل المدرك بالخيال كادراكها بالبصر فان في
المشاهدة مزيد انكشاف ليس في التخيل ولهذا ليس تخيل المعشوق كابصاره وبعض
التخيل اقوى من بعض وكذا التعقل تتفاوت درجاته في قوته وضعفه وهو اقوى كثيرا

من

من الادراك الحسي لان الادراك العقلي خالص من الشوب الى الكنه فانه يدرك الحقائق
المكتنفة بالعوارض كما هي واصلا الى كنه المعقول والحسي مشوب كله لانه لا يدرك الا
كيفيات تقوم بسطوح الاجسام التي تحصره فقط والعقلي ايضا اكثر كمية منه فان عدد
تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى فان اجناس الموجودات وانواعها واصنافها وما يتفرع
منها من المناسبات لا سبيل الى حصرها والحسية محصورة في عدد قليل وذلك العدد
فان يكثر فبالاشد والاضعف لا غير كالحلاوتين اللتين احداهما اشد من الاخرى
والعلم يستحيل عليه الانقسام بذاته او بغيره لانه متعلق بالبسائط لا محالة وهو
ظاهر ولانه لو لم يتعلق بالبسائط لتعلق بالمركبات والا فلا معلوم اصلا والعلم
بالمركبات موقوف على العلم باجزائها البسيطة فيكون قد تعلق بالبسائط وفرض انه
غير متعلق بها هذا خلف واذ قد تبين انه لا بد من تعلقه ببسيط فلو انقسم لكان
جزؤه اما ان يتعلق بكل ما تعلق به كله او ببعضه او لا بشيء منه فان تعلق بكله كان جزء
العلم هو العلم وتساوى الجزء الكل من الوجه الذي به الكل كلا والجزء جزءا هذا خلف
وان تعلق ببعضه كان المعلوم البسيط مركبا وهو خلف ايضا وان لم يتعلق بشيء منه
فهو ظاهر الفساد اذ لا يتصور تعلق الكل بشيء مع خلو كل واحد من اجزائه عن التعلق
به او ببعضه وعند ذلك نقول انه حيث لم يكن لشيء من الاجزاء تعلق فالمجموع لا تعلق له فليس
المجموع هو العلم فان لم يحصل العلم عند اجتماع الاجزاء لم يكن هناك علم وهو خلاف الغرض
وان حصل عند اجتماعها علم فان انقسم ذلك العلم الحاصل عاد الكلام فيه ولزم التسلسل
المحال وان لم ينقسم حصل المطلوب على انه معلوم بالبديهة ان الصورة المساوية
للشيء الواحد من حيث انه واحد يمتنع انقسامها وادراك الجزئيات المتغيرة قد يكون
على وجه لا يتغير وقد يكون على وجه متغير بتغيرها ويتمثل لك كيفية ذلك بهذا
المثال وهو انك اذا كنت حافظا القصيدة من الشعر وهي حاضرة في ذهنك دفعة

كما في مكتوبه بيتا بيتا وكلمه كلمه فهذا ادراك لها بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذا
قراتها كلمه بعد كلمه فهذا ادراك لها بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذا قراتها
كلمه بعد كلمه وبيتا بعد بيت من غير ان يحصل لك تفاصيل كلماتها وابياتها دفعه
واحده فهو ادراك لتلك التفاصيل المدركه بعينها اولا ولكن على وجه متغير بتغير
المدركات ومتى اشتد الشخص الى شى مشارا اليه كما تقول زيد هو الذى في مدينه
كذا او كسوف الشمس يكون من الان الذى يجى هذا الشهر لم يكن حمله على شى من علم يكن
معقولا بل محسوسا ويكون العلم به متغيرا او حسيا ومتى لم تسند الى مشار اليه بوجه
من الوجوه بل علم بواسطه اسبابه كما اذا علمت مقدار ما بين الشيئين بالاسباب
لم يتغير العلم به سوا كان موجودا او معدوما وكان ادراكه تعقلا كليا وفي الادراك
مباحث غير هذه ستاتى بعضها في اثنا مباحث اخرى مستقله ومن هذه الكيفيات
اللذه والالم فاللذه ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم هو الادراك والنيل ايضا ولكن لوصول ما هو عند المدرك افه
وشر من حيث هو كذا والنيل هو الاصابه والوجدان لذات الشى لا لصورته تادية
فقط فان ادراك اللذيذ لا يكون لذه الا اذا ادرك وصوله الى الملتذ وحصوله
له مع اعتقاد كماليته وخيريته سوا كان في نفس الامر كمالا له وخيرا او لم يكن
والكمال هو ما من شانه ان يكون للشى والخير ما يكون موثرا عنده وقد يكون الشى كمالا
وخيرا باعتبار وغيرهما باعتبار آخر وكذا الافه والشر والالتذاذ بالكمال والخير
يختص بالجهه التى هو بها كمال وخير وبهذا يعرف فوايد القيود المذكوره في تعريف
الالم وهذان التعريفان انما هما لتمييز القدر المشترك من كل حاله من الحالات اللذه
والمولمه وضبط ما ينضم اليها من المخصصات لا لتعريف ماهيتهما فانهما مما عدهما عند
الحالات المذكوره من انفسنا فهما مستغنيان عن التعريف واذا كانت اللذه والالم

بابعض

ما يحس للشعور فاذا فقد فقدا واذا ضعف ضعفا ومن الكيفيات المذكوره الحيوه
والاراده والقدره فالحيوه هى كون الذات بحيث لا يمتنع عليها ان تعلم وتفعل والارا
ده
هى كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير
مغلوب ولا مستكره والقدره هى كون الحى بحيث يصح منه الفعل والترك بحسب الدوا
عى
المختلفه وهذه هى القوه الاختياريه واذا اجتمعت الاراده والقدره بها فانه ينبغى ان
يعرف بها ان تحصيل الفعل وانما ما لا ينبغى وجب حصول الشى عنهما ومن حيث المجموع يكون
قوه على شى واحد ولا يتقدم على الفعل فان الذى له نظره سليمه لا ينكر انه في حاله القيام
قادر على القعود وقد يكون القدره هى العلم بعينه وذلك اذا كان العلم بالشى كافيا
في صدوره عن العالم كما نتصور ونجد ما نميل اليه فتتبعه حركه بعض الاعضا او نتصور
امرا فيتبعه تغير وجهك من غير استعمال آله او بعض شهوه وشوقا والاخلا
ق
من جمله هذه الكيفيات ايضا والخلق ملكه تصدر بها عن النفس افعالا بسهوله
من غير تقدم رويه واصول الفضايل الخلقيه ثلثه الشجاعه والعفه والحكمه ومجمو
عها
هو العداله ولكل واحد من الثلثه طرفا افراط وتفريط هما رذيلتان فالشجاعه
محفوفه بالتهور والجبن والعفه بالفجور والجمود والحلم بالحرص والعداوه وتفر
ع
من هذه فروع كثيره ولها احكام وذلك كله مستوفى في كتب الاخلاق ولا يليق
هنا اكثر من هذا القدر منها والصحه والمرض من قبيل ما ليس بمحسوس من الكيفيا
ت
والصحه عباره عن الكيفيه التى بها يكون بدن الحى بحيث تصدر عنه الافعال اللايقه به
سليمه والمرض ما يقابلها ومن هذا القبيل ايضا الفرح والغم والغضب والفزع والحزن
والهم والخجل والحقد وهى ظاهره لكونها وجدانيه والسبب المعد للفرح هو ان يكون
حامله الذى هو الروح الحيوانى المتولد في القلب على افضل احواله في الكم والكيف اما
في الكم فلان زياده الجوهر في المقدار توجب زياده القوه لانه اذا كان كثيرا تفى بسط واف

في المبدا او متسط واف للانبساط الذى يكون عند الفرح لان القليل تتحمل به الطبيعه وعكسه عند المبدا فلا انبسط واما في الكيف فان يكون معتدلا في اللطافه والغلظ وشديد الصفا
ومن هذا ظهر ان المعد للغم اما قله الروح كما في الناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ واما غلظه كما للسوداويين واما شبيه الفاعل فالاصل منه حصول الكمال والكمال راجع الى العلم والقدره
ويندرج فيها الاحساس بالمحسوسات الملايمه والتمكن من تحصيل المراد والاستيلا على الغير والخروج عن المولم ويذكر اللذات ومن هذا يعلم السبب الفاعل للغم ويتبع الفرح امران احدهما يقوى الطبيعه
ويتبعه اعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل وكثره تولد بدل المتحلل ولذا يتبعه تحلل الروح
فيستعد للانبساط للطف قوامه والثاني انجذاب الغدا اليه لحركه الانبساط الى غير جهه
الغدا والغم يتبعه اضداد ذلك والغضب يصحبه حركه الروح الى خارج دفعه والفزع يصحبه حركتها الى داخل دفعه ايضا والحزن يندفع معه الروح الى داخل بدريجا والهم يندفع معه الى
جهتين في وقت واحد كونه يوجد معه غضب وحزن والخجل ينقبض به الروح اولا الى الباطن
ثم يخطر ببال صاحبه انه ليس مما يحتمل منه كبير ضرر فينبسط ثانيا وما ذكر من احوال الروح
المتعلقه بهذه الامور فانما عرف من طريق التجربه والحدس والحقد نفس في حقيقته غضب
ثابت والالم ينفرد صوره المؤذي في الخيال فلا يشتاق النفس الى الانتقام وان لا يكون الانتقام
في غايه السهوله والا كان كالحاصل فلا يشتد الشوق الى تحصيله ولذلك لا يشتد الحقد مع الضعفا
وان لا يكون في غايه الصعوبه والا كان كالمتعذر فلا اشتياق اليه ولذلك لا يشتد مع الملوك
ولا نقتصر على هذا القدر من الكلام في هذه الكيفيات ههنا وربما اتاك منها فيما يستانف ما
لم اذكره في هذا الموضع **الفصل السادس** في الاضافه
معرفه المضاف البسيط من حيث هو مضاف بسيط هي معرفه فطريه لا تحتاج الا الى تذكير
وتنبيه والعرو منه ومن المركب فيه جوهر مضاف آخر كالاب فانه جوهر في نفسه لحقته الابوه
والكيف الموافق فانه فرق بين ان يقال كيف موافق لكيف وبين ان يقال موافقه الكيف

فان

فان الاول اشير فيه الى الكيف المركب مع اضافه هي الموافقه والثاني اشير فيه الى اضافه هي
الموافقه مخصصه بالكيفيه وهي المشابهه الممتازه بذلك التخصص عن المساواه التي هي
موافقه في الكميه ولا يصح ان يرتفع عن الموافقه في الكيفيه مثلا تخصصها بحيث تبقى ذات
الموافقه ونقترن بها التخصيص بالكميه او غيرها وهي هي بعينها فليس للاضافه جعل
ولتخصصها بما تخصصت به جعل آخر فالتخصص بالموضوع صار كل اضافه اخرى وليس
معنى هذا التخصص ان يوجد الاضافه المخصوصه عباره عن المجموع من المعروض والاضافه
بحيث يكون نفس المعروض هو المميز لها بل المميز لها هو تخصصها به ومعنى هذا التخصص على
التحقيق هو اضافتها اليه فتميز الاضافه اضافه اخرى ولولا انها من الاعتبارات الذ
للزم من هذا محال كما سبق والاضافه الى متشخص لا تقتضي تشخص الاضافه لقولك ان
زيد اذ لا يمتنع من الحمل على كثيرين بحسب المفهوم ومن المضافين ما يتعاكسان باسما
بانس كالاخوه فان كل واحد منهما اخ للاخر وليست اخوه واحده هي قايمه بهما جميعا
بل لكل واحد اخوه اخرى وليست الابوه والبنوه لذا فان احدهما اب للاخر والاخر
ليس ابا له بل ابنا والمضاف الحقيقي لا بد له من انعكاس الطرفين بالتكافؤ ولذا
المركب اذا اخذ الطرفان على التعادل فان الاب اب لابن والابن ابن لاب واذا
مثل السكان سكان السفينه والراس راس الحيوان لا يصح ان يقال السفينه سفينه
السكان والحيوان حيوان الراس وانما يحقق التعادل اذا اخذ الراس لذي الراس
والسكان لذي السكان ومما يحتمل تعادلهما ان يوجد احدهما بالفعل والاخر بالقوه فان
العلم علم بشي والشي الذي هو معلومه اذا كان خارجيا قد يوجد دون العلم ولكن
لا من حيث هو معلوم وقد يكون الاضافه بين امرين ذهنيين فاحدهما الذهن
حاضرين فيحصل الاضافه بينهما في الذهن وهو كالمتقدم والمتاخر ومتى كان احدهما
فقط حاضرا في الخارج فلابد من حصول صورته في الذهن حتى يصح الحكم بينهما والاضا

المطلقه مازايها اضافه مطلقه كالابوه والبنوه المطلقتين واذا حصلت لوازمها يحصل
ايضا والاضافه امر زايد على مفهوم المضافين وان كانت امرا اعتباريا فان الابوه مثلا لو كانت
نفس الانسانيه او نفس الشخص الذي يقال له اب لكان ذلك الشخص مااصح وجوده اصلا
الا وهو اب ولما صار ابا بعد ان لم يكن فالابوه ليست ذاته ولا الانسانيه كيف والابوه
لا يعقل الا مع بنوه والانسانيه والشخص الانساني يعقل دون القياس الى بنوه او اب وقد
يحدد محاذاه جسم لجسم وكان من قبل غير محاذ مس وليس اللامحاذاه بينهما امرا محصلا
حتى يكون المحاذاه سلبها وعدمها والاضافه قد تعرض للجوهر كالاب والابن وللكم
كالطويل والقصير والقليل والكثير وللكيف كالاحر والابرد وللاضافات اخرى كالاقرب
والابعد والاعلى والاسفل والاقدم والاحدث والاشد انحنا واستصابا والاعرى
والاكسى وللحركه كالاقطع والاسرع والاشد سخونا وتبريدا ومن اقسام المضاف
المساوي والمسابق والمماس والمداخل والاتصال والالتصاق وامور اخرى بعضها
قد سبق وبعضها سياتي ولا حاجه الى استقصا جميعها فالمساويان هما امران ليس
بين اولهما وبينهما شي من جنسهما سوا كانا مستقرين في تمام النوع كبيت وبيت
او مختلفين نصف من حجر ونحو وربما خصص التالي بالجسمين اللذين هما بهذه الصفه
والمسامتان هما اللذان لا يتماسان وليس بين اولهما وبينهما شي من نوعهما كنقطه
ونقطه والمماستان هما اللذان يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما فيه واذا
اتحد ذاتاهما في الوضع مع ذلك كانا متداخلين والمتصلان هما اللذان يتلازم طرفاهما
كالخطين المحيطين بالزاويه وقد يطلق الاتصال على معان اخر لا حاجه الى ذكرها هنا
والملتصقان هما اللذان يماس احدهما الاخر بحيث ينتقل بانتقاله دون الاضافه بانتقى
فالاين والمتى والوضع والجده فالاين هو كون الشي في المكان وليس هو كون العرض في محله
كما عرفت والحقيقي منه هو كون الشي في مكانه الخاص الذي لا يصح ان يكون معه فيه غيره

وغير الحقيقي منه هو مثل كون الشي في السوق والعام منه كالكون في المكان مطلقا
والخاص كالكون في الهوا والشخص كالكون في هذا المكان المشار اليه وفيه تضاد كفوق
واسفل وفيه اشد واضعف كالاتم فوقيه من غيره والمتى هو كون الشي في الزمان
وحاله في اقسامه حال ما قبله ويقال ان للامور الواقعه دفعه متى ولكن انما يقال
لوقوعها في ان له تعلق بالزمان وذلك بالاشتراك والوضع هو كون الشي بحيث يكون
لاجزايه بعضها الى بعض نسبه في الجهات المختلفه كالقيام والقعود وهذا فقد يكون
بالقوه كما قد يتوهم قرب دايره قطب الرحا من القطب ونسبتها الى الطوق
ولا دايره بالفعل ولا وضع الا بالوهم وقد يكون بالفعل اما بالطبع كوضع الارض من
الفلك او ليس بالطبع كحال ساكن البيت من البيت وفيه ايضا تضاد كانسان
قايم ورجلاه الى الارض وراسه الى السما او راسه الى الارض ورجلاه الى السما
وكالاستلقا والانبطاح وفيه شده وضعف كالاتم استقامه وانحنا والجده وقد
يعبر عنها بالملك وله هي كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقا
المحاط به وهو اما طبيعي كحال الحيوان بالنسبه الى اهابه او غير طبيعي كالتسلح والتعمم
والتختم وما هو مثال لكون القوى للنفس والفرس لزيد وان اطلق عليه هذه
الاسما فهو باصطلاح غير هذا وقد يعد هذه الاربع اعني الاين والبقيه عده اقسا
خارجه عن الاضافه بان يحصل امورا غير النسبه يلزمها النسبه وهو خلاف الظاهر
وتلك الامور لم اجد برهانا على ثبوتها ولو ثبتت لكانت هي من اقسام الكيف
وان عرضت لها اضافه فجعلها داخله تحت الاضافه اولى واحق

العفصل السابع في الحركه احود ما عرف به ماهيه الحركه

انها خروج الشي من القوه الى الفعل لا دفعه وايضا انها هيه يمتنع ثباتها لذاتها والا
دفعه ليس بزمان حتى لا يكون تعريفها بالزمان المعرف بها فيكون دورا بل هو امر

يلزمه الزمان وتصور الدفعة واللادفعة بديهي ويلزم من ان لا خروج الى الفعل دفعة وهي
امتناع ثباتها انها ابدا تكون ثوبا للمتحرك بين المبدأ الذي منه الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة
بحيث اي حد يعرض في ذلك الوسط لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه والتوسط بهذه القيود
المذكورة هو صورة الحركة وليس كون المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة
ولا يجوز ان يورد هذا القول تعريفا للحركة لانه قد اخذ فيه القبل والبعد المعرفين بالزمان
واحد منه الحركة والمتحرك واستعمل فيه اللفظ المشترك وهو المبدأ او المنتهى فانه قد يكون
بالقوة كما في الحركة المستديرة وبالفعل كما في المستقيمة ففيه وجوه من الخطأ الواقع في التعريفات
والحركة امر ممكن الحصول للجسم فهي كمال له لكنها تفارق غيرها من الكمالات بانه لا حقيقة لها
الا التادي الى الغير ولو كانت مطلوبة لانها حركة فقط لما اختلفت حركات الاجسام في
الجهات وغيرها لانه ترجيح من غير مرجح فهي اذا مطلوب ممكن الحصول لتادي اليه وما دام
ذلك التوجه فقد بقي شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى مقصوده فالمتحرك
اذا كان على حالة ويمكن له حالة اخرى ففيه امكانان امكان الحصول على تلك الحالة وامكان
التوجه اليها وهما كمالان والتوجه منهما متقدم على الوصول والا لكان الوصول دفعة لا
تدريجا فالحركة كمال اول لما بالقوة لا من كل وجه بل من الجهة التي هو باعتبارها بالقوة ولا
يراد بالكمال هاهنا ما يلائم الشيء فان الحركة قد تكون الى غير ملائم بل ما يكمل الشيء كيف كان
والمراد بالكمال الثاني هو نفس التوجه ولو جعل هذا ايضا تعريفا لها للزم ان يكون تعريف
الشيء بنفسه او بما لا يعرف الا به او بما هو اخفى منه وهو ايضا من قبيل ايضاح الواضحات
ان كان التعريف تعريفا يراد به تمييزها عما سواها لا تصور ماهيتها فان كل عاقل يعرف
كون الجسم ساكنا وبين كونه متحركا ولو لم يكن تمييز الحركة عما عداها معلوما له بالضرورة لما كان لذلك
والمتنبه على تصور ماهيتها باحد الوجهين المذكورين اولا كاف ويتعلق الحركة بستة
اشياء ما منه وهو مبداها وما اليه وهو منتهاها وما فيه والمحرك والمتحرك والزمان

وليس تعلق الحركة التي منها الزمان وهي التي هو تابع لها ومعلول لها كتعلق سائر الحركات
به فانها واقعة فيه ومتقدرة به وربما كانت من بعض الوجوه تابعة له لا متبوعة وانقسام
هذا الكون في الوسط الى الاكوان انما هو انقسام بحسب فرض وتوهم وهو في نفسه شيء
واحد متصل على قياس المسافة والزمان فيما يفرض فيهما من الحدود لئلا يلزم تركب الحركة من
اجزاء لا تتجزأ وهو محال ومما يدل على بطلانه انه لو كان للحركة جزء لا يتجزأ لكانت السريعة والبطيئة
اما ان يتخلل السكنات والتالي باطل والمقدم مثله ووجه اللزوم انه لو تحرك سريع وبطيء
وقطع السريع جزءا فالبطيء ان قطع مثله هكذا فاما مساويا او اكثر منه انقلب الابطأ اسرع ع
او اقل انقسم والانقسام فلم يبق الا ان البطيء سكن وهذا يوجب ان نسبة السكون الى الحركة
كنسبة البطء الى السرعة واما بيان بطلان التالي فلانه لو كان كذا لكان السكون في بعض
المتحركات اضعاف الحركة فيها فيكون سكونها محسوسا مع انا لا ندركه حسا هذا خلف
ثم السهم اذا لم يكن له مانع في اجزاء الهواء ومثله متشابه فلم يذهب زمانا ويقف زمانا ولو
وقف في الهواء لما تحرك بنفسه اذ وقوفه يكون لبطلان القاسر الموجب لحركته فيكون سكونه
طبيعيا حيث هو فلا يفارقه الا القاسر والجسم الثقيل اذا تحرك وفرض فيه تخلل سكنات فكلما
كان اثقل كان تخللها اقل ونزيد الثقل حتى يزول السكون فاذا اضيف ما زال سكونه الى
ما هو اثقل منه حصلت سرعة وبطوء لا يتخلل سكنات ويتبع هذا التوسط حركة بمعنى القطع ث
بجرم وهي الحركة المتصلة المعقولة من المبدأ الى المنتهى ولا حصول لها في الاعيان لان المتحرك
ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لا توجد تماما واذا وصل اليه فقد انقطعت واما هذا
التوسط المستمر الذي لا يجتمع متقدمه مع متاخره وقوع في نفس الامر وان كانت
المتصلة لا حصول لها الا في العقل وبهذا هي مطابقة للزمان واما من حيث انها بين القوة
والفعل فليست ماخوذة مع مقدار واتصال لتطابقه الزمان بل انما تطابقه من حيث
انه يلزمه اتصال او قطع وبوقوع هذا التوسط بالفعل لم يلزم من كون المقتضي واللا حق

غير حاصلين كون الحركة غير حاصلة مطلقاً ثم من نفس المعنى واللحوق لزم حصول ما فات المنتهي ما
كان وفات واللاحق ما هو بصدد الكون ومن ادعى ان الجسم الساكن في حيز فلا يحصل في
آخر من غير حركة فقد انكر الضروريات والحركة تنقسم الى ما تقتضيها قوة للجسم او امر خارج
عن الجسم وقواه والاول ما يشترط فيها كونها بالادراك والارادة وهي الارادية كحركة
الحيوان او لا يشترط فيها ذلك وهي الطبيعية سوا اقتضتها القوة على وتيرة واحدة ابدا
كحركة الحجر الى اسفل او اقتضتها على وتاير مختلفة كنمو النبات والثانية هي القسرية ان لم
يكن المتحرك جزء من المحول او كان المحول مكانا له كحركة المدرة الى فوق والا فهي العرضية كحركة
الجالس في السفينة بحركتها والحركة قد تتصور في الاين كالانتقال من مكان الى آخر وفي
الوضع كحركة جرم داير على مركز نفسه لا على ما خرج منه فان لكله حركة ولم يخرج بالكل عن مكانه
ويجمع الاينية والوضعية انهما انتقال بالنسبة الى امر خارج عن الجسم وهيآته وفي الكم
اما من مقدار الى ما هو اكبر منه وهو النمو ان كان بورود مادة والتخلخل ان كان بدون
ذلك واما الى ما هو اصغر منه وهو الذبول ان كان بانفصال مادة والتكاثف ان لم يكن
وفي الكيف كتحول الجسم من السواد الى البياض ومن الحموضة الى الحلاوة شيئا فشيئا على
سبيل التدريج والتغير في هذه قد يتصور من غير حركة كعلم او ارادة تتبدل بغيرها دفعة
والفعل وان كان يتصور في الكم والكيف حركة ففي بعض الامر لا حركة فيهما لان المراتب فيها
ما منه وما اليه متباينة كل واحد منها عن الاخر بالفعل بخلاف الامور التي لا قسمة فيها ولا
امتياز الا بالفرض والنسب اليها اعتبارية فلو كان فيهما حركة لكان الوسط بين ما عنه الحركة
فيهما وما اليه الحركة اما ان يكون واحداً او كثيراً فان كان واحداً فلا حركة وان كان كثيراً فتلك
الكثرة سوا كان اختلافها بالنوع او بالعدد اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية
لزم تركب الحركة من امور لا تقبل القسمة اذ لو قبلت الانقسام لانقسمت الى امور متناهية
ويعود الكلام الى كل واحد منها وهلم جرا فيكون ما فرض متناهيا غير متناه هذا خلف

وتركيبها مما لا يقبل الانقسام بالفعل لما علمت وان لم يكن متناهية مع انها محصورة بين حاصرين
ويمتاز بالفعل فهو باطل ايضا وكذا الكلام في الحركة في الجوهر وان كانت الحركة فيه لا تكاد تتصور
لان الجسم عند ما تتبدل عليه الكمالات وعند استحالته من كيفية الى اخرى فكل واحد من الاجزاء
التي فيما بينهما يوجد في زمان والا لزم تتالي الآنات فلزم في الجسم الاجزاء التي لا تتجزى وسنعلم
بطلانه وتنقسم الحركة ايضا الى مستديرة ومستقيمة ومركبة منهما كحركة العجلة وكل منها الى
سريعة وبطيئة وايضا فمنها واحدة بالشخص ويجب ان يكون موضوعها وزمانها وما هي فيه
واحدا اما وحدة الموضوع فلانه لو تعدد لكانت الحركة التي لهذا مغايرة بالشخص للتي لهذا
واما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما وحدة ما هي فيه فلانه يمكن
ان يكون جسم ينتقل من مكان الى مكان وهو مع ذلك يتحرك على مركز نفسه فله وضعية بحيث
يكون ابتداؤها بين الحركتين وانتهاؤها واحدا مع اتحاد الموضوع والزمان من غير اتحاد
الحركة ولا تعتبر وحدة المحرك لانا لو قدرنا محركا حرك جسما وقبل انقضاء حركته او
معه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة بالاتصال وان كانت كثيرة باعتبار نسبتها
الى المحركات ومن غير هذا الوجه ووحدة المبدأ والمنتهى غير كافية لان السلوك من
احدهما الى الاخر قد يكون بطرق كثيرة بل وحدتها لازمة لوحدة الامور الثلثة
المذكورة ومنها واحدة بالنوع ولا يحصل الا عند اتحاد ما منه وما اليه وما فيه اما
اتحاد ما منه وما اليه فلان الحركة من الارض الى السما تخالف الحركة من السما الى
الارض بالنوع مع اتحاد ما فيه الحركة واما اتحاد ما فيه فلان الحركة من نقطة الى اخرى
بالاستقامة تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة مع اتحادهما فيما منه وما اليه ولا
شيء من الحركات تقتضيها مجرد الجسمية والا لدامت بدوامها ولما صح وجود جسم ساكن
لان ما بالذات يستحيل زواله بعارض ولما كانت الحركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
والاستقامة والاستدارة وكونها من المركز واليه وعليه لتساوي الاجسام في

في طبيعة الجسمية وما كان مقتضاه غير مختلف فهو لا يختلف وايضا فالجسم من حيث هو جسم
هو ثابت ولا شيء من مقتضى الحركة المتغير الثابتة ثابت فلا شيء من الجسم من حيث هو جسم مقتضى الحركة
ولان الجسم من حيث جسميته متشابه الاحوال والذي هو مقتضى للحركة فانه يطلبها ويعينها شيئا
فشيئا ولو اقتضى الجسم الجزء الاول من الحركة لدام بل دام عليه فما وجد الجزء الذي بعده فكانت الحركة
غير حركة هذا خلف واذا كان مع الجسم جميع ما يلايمه فلا يتحرك فان الحركة لطلب الملايم وما
لا يلايم ولا يترجح وجوده بالنسبة الى اقتضاء الماهية الجسمية على عدمه فلا يتحرك طبعا اليه فالحركة
لا يقتضيها طبيعة الجسم من حيث هي تلك الطبيعة فكيف والطبيعة ثابتة والحركة ليست ثابتة
وما تتمشى طبيعة انما وقعا على مفارقة غير طبيعية فالطبيعة توجب الحركة بشرط رابد وذلك
الشرط هو حالة غير طبيعية ولعله فاعله الحركة التي تسمى طبيعية جزء ثابت هو الطبيعة واخر
غير ثابت وهو الوصول الى الحيثيات والنسبات غير ملايمة على سبيل التبدل والتجدد وان
كانت المسافة في نفسها موصولة فالحركة الطبيعية مبنية على القسرية ولا تصدر الحركة عن
مجرد القوة السعودية والا ما تخلفت عنها بل لا بد من مرجح يرجح جانب الحركة على جانب السكون
لتصدر عنها التحريك وذلك هو الارادات والدواعي المختلفة وما يحرك الجسم بحركة
متوسطة يسمى ميلا ووجه الافتقار اليه فيما يوجد فيه ان الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة
والبطوء وهما قابلان للشدة والضعف والمحرك الواحد للجسم من حيث هو واحد كالطبيعة
الواحدة لا يقبلهما فلا يكون صدور حركة منه معينة اولى من غيرها الا بامر آخر قابل
للشدة والضعف قبول الحركة لهما اي سرعتها وبطوها وذلك هو الميل واستعداده
وضعفه انما هو بحسب اختلاف الجسم في كيفيته واندماج اجزائه وانتشارها وفي قوام
ما فيه الحركة وغلظه وغير ذلك وهو محسوس في مثل الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا
فان فيه مدافعة صاعدة مع عدم الحركة وهو قد يكون طبيعيا كالميل الذي للحجر المسكن
قسرا في الجو وقد يكون نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون قسريا كالسهم

المرمي الى فوق قسرا ولا ميل في الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي لانه ان مال اليه فهو
طلب الحاصل وان مال عنه كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع ولا يجتمع الميل الطبيعي
مع القسري الى جهتين مختلفتين بالذات لان احدهما مدافعة الى الحيز الطبيعي والاخر
مدافعة عنه والمدافعة الى الشيء مع المدافعة عنه لا يجتمعان لكن جاز اجتماع مبدأيهما
لان الحجر المرمي الى فوق من يد واحد بقوة واحدة قد يختلفان في السرعة والبطوء
عند اصلانهما في الحجم ولو لم يكن مبدأ الميل الطبيعي المعاوق في الاعظم موجودا وافق
لما ثبت الاختلاف المذكور لكونه ترجيحا بلا مرجح وقد يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القسري
الى جهة واحدة كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ تكون
اسرع مما اذا كان يتحرك بطبعه فقط وكما يجوز اجتماع حركتين الى جهتين احداهما
بالذات والاخرى بالعرض فكذلك يجوز في الميلين كحجر يحمله انسان يمشي وكما لا
يجمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون فيه كيفية متوسطة بينهما اما مع الميل الى احدهما
او مع التعادل بينهما كذلك الميل الطبيعي والقسري الى جهتين وكلما كان الميل
الطبيعي اقوى كان امنع لجسمه عن قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري
اقصر وابطأ وليس كلما كان ابعد عن قبول الميل القسري كان ميله الطبيعي اقوى
فان ذلك قد يكون لا للميل الطبيعي كالتبنة الصغيرة وما يجري مجراها فانه ليس لها
بنية مستعدة لقبول ذلك وما لا مبدأ ميل طبيعي فيه فانه لا يتحرك لا طبعا
ولا قسرا اما اذا فرض يتحرك طبعا فقد اعرض معه ميل طبيعي وان فرض حركة عن
قسر فالقاسر بارادة او غير ارادة اما ان يطاوعه الجسم على التحريك المستقيم او المستدير
او لا يطاوعه فان طاوع فلا شك انه يختلف عليه باثر الاقوى والاضعف مع التساوي في
الامور الخارجية ولولا انه يفارق الضعيف معاوقة ما والا لكان يتأثر القوي فيه كما يتأثر ما
هو اضعف منه من غير تفاوت وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل هي لامر به يطلب

الفاعل حاله من امكان الطبيعي والوضع وهذا هو المبدا الذي يحرك بذاته وان لم طاوع
القاسر فيه مقاومه ما ففيه مبدا ميل والحركه النفسانيه فالعسر هي التي يحدد حالها
من السرعه والبطو المتحللين لها بحسب الملائمه واختلاف الدواعي والحركه الطبيعه معاوقها
المعاوق امر من خارج الجسم كرقه قوام ما يتحرك فيه وغلظه ولا يمكن ان يكون من داخل
لانها لا تقتضي الشي وتقتضي ما يعاوق عنه وهكذا اعتقب الحادثات بعينه المعاوقه الداخله
الميل وكلما اعتقب الامور الداخله بعينه المعاوقه من خارج ولا تستحق الحركه من حيث
هي حركه زمانا معينا لذاتها فانها لا توجد الا على حد ما من السرعه والبطو فهي مجرده عنهما
غير موجوده وما ليس بموجود لا تقتضي ما هو معين فليس للعين الا بامر غيرها هو الميل
ان كان داخليا او غيره ان كان خارجيا واذا بطل الميل القسري فليس مبطله ذاته ولا
لما وجد ولا مبطله المقسور ولا كل هيئة كان فيه والا لما استمر بها ولا الحركه القسريه
التي هي معلوله للقاسر فانها معلوله الميل والمعلول لا يبطل علته والمبطل امر من خارج
اما مبطله دفعه كمصادم بلقيه او تدريجا كما دقات ما يتحرك فيه ويختلف المعاوقه
رقه دلك وغلظه وبحسب ذلك يقل زمان ثبات الميل ويكثر ولا يزال يعاوقه شيا
فشيا ويضعفه حتى تنتعش الطبيعه وتمكن من مقتضاها واذا كان الميل يحس بامتاعه التسكين
فليس نفس الحركه واذا لم يوجد عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي مع ان طبيعه الجسم
حينئذ باقيه فهو غير الطبيعه ولا تصور وقوع الحركه في الان واذا اخذ السكون عباره
عن عدم الحركه عما من شانه ان يكون متحركا فالجسم في الان الواحد لا يكون متحركا ولا ساكنا
ولا يلزم من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه كما انه لا يلزم من كون زيد غير متحرك
في السما ولا ساكن فيها ان يخلو عن الحركه والسكون مطلقا واين المتحول في جميع حركته اين
واحد في الخارج ينقسم الى اكوان في الوهم متعدده واول القسمه فيه لا ينتهي كما ستسمع ذلك
في الجسم ويقابل الحركه المطلقه سكون مطلق ويقابل الحركه الخاصه سكون خاص وليس

السكون

السكون هو لا وجود اي حركه كانت لما من شانه التحول الا ويسلب عنه في حال الحركه حركات اخر
كثيره ولا تصور وجود حركه لا ياتي ان يتصور اسرع منها فانها حينئذ تقع في زمان لا يجزى
والا لكانت الواقعه في اقل من ذلك الزمان هي اسرع من التي فرضناه النهايه في السرعه
هذا اختلف هذا بحسب التصور العقلي واما في الاعيان فللسرعه والبطو حد ان لا يمكن الزيادة
عليها في نفس الامر وكل حركه طبيعيه فهي هرب بالطبع عن حال ولا شك انها حال غير ملايم
ولا بد ان يكون ذلك على اقرب الطرق فيكون على خط مستقيم لانه ان لم يكن كذلك كان
الجسم في توجهه الى مكانه الطبيعي عادلا عنه من حيث هو طالب له فلا يكون القصد اليه
اذن فكل حركه ليست بمستقيمه فليست بطبيعيه فالحركه المستديره التي لا يكون عن
قسر فليست عن الطبيعه ويدل على ذلك ايضا انه قد ثبت ان كل حركه بالطبيعه فانها الهرب
الطبيعه عن حاله غير طبيعيه والطبيعه قد بين انه انما نعني بها ما لا يفعل بالاختيار اي انما
يفعل بالتسخير فلا يفعل حركاتها وافاعيلها فلا يقتضي الكون في وضع والهرب عنه معا فلو
فرضنا الحركه الوضعيه بالطبيعه لكان سببها الهرب عن الوضع غير الطبيعي والمهروب عنه
غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مهروبا عنه لكن الحركه المستديره متوجهه الى
حيث كان منه الهرب فهي اذن عن احساس واراده واذا كانت غير مختلفه فذلك لعدم
اختلاف الدواعي والارادات ولو كان المقصود بالحركه المستديره حصول وضع المتعين
فذلك الوضع اما بالفعل او لا بالفعل والذي ليس بالفعل بوجه لا يحدث عنه تاثير بالفعل
ولا تصور بعينه فهو اذن بالفعل وذلك الفعل اما بحسب الوجود الخارجي لوجد بالفعل
تعينات لا نهايه لها ليس بعضها اولى بان يخرج الى الفعل من بعض بما حركه مستديره ثم لو
كانت تلك الاوضاع موجوده بالفعل لما كانت مطلوبه فبقي ان يكون متوهما بحسب الذهن
وذلك التوهم اما مؤثر او غير مؤثر فان لم يكن مؤثرا فسواء كان او لم يكن بل يكون سبيله

تتبدل المحاذيات المختلفة التي لا يجب لاجلها ان يصير الجسم منقسما بالفعل بل التوهم اضعف
من ذلك فهو توهم موثر في الحركة فهو ادون توهم المتحرك وهو المطلوب ويحتاج هذا الوجه
الى معاضدة حدس وكيف يصح عند ذي فطرة سليمة ان يوجد حركة دورية مع انه لا وضع
اول من وضع اذا لم يكن هناك سبب مرجح لوجود احد الاوضاع من دون اخر مثله وليس
الا التوهم او تصور والحركة المستقيمة وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة
ثم يذهب منه الى اخر فليس يتوجه اليه هو بعينه يتوجه عنه بخلاف الحال في المستديرة
وايضا فان المتحرك بالاستقامة يصير ميوله الى الشدة في الحركات الطبيعية والى
الضعف في القسرية على الاتصال فيكون مقتضى كل منهما غير مقتضى الاخر وقد عرفت
ان حال مثل هذه الطبايع يختلف بتعدد المسافات وليس كذلك حال الحركة المستديرة
فهذا ما اردت ان اذكره من الاعراض ومن هاهنا اشرع في ذكر الجواهر وما يخص كل واحد
منها من هذه الاعراض وغيرها ۵ ان شا الله تعالى

الباب الرابع في الاجسام الطبيعية ومقوماتها واحكامها

الفصل الاول في مقومات الجسم الطبيعي واحكامه العامة دون ما يختص بجسم جسم

۵ وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الحس وهو اما مركب من اجسام
مختلفة الطبايع كبدن الانسان او غير مركب كالهوا وكيف كان هو قابل للانقسام
والانقسامات الممكنة اما حاصلة بالفعل او غير حاصلة كذلك وعلى كل التقديرين اما
متناهية او غير متناهية هذا بحسب القسمة العقلية لكن كون الجسم في الخارج مركبا من
اجزا كل واحد منها لا يقبل الانقسام لا بالفعل ولا بالفرض محال سوا تناهت او لم
يتناه وكذا كون الجسم المتناهي في الخارج مركبا من اجزا غير متناهية بالفعل سوا قبل
كل واحد منها الانقسام الفعلي او الفرضي او لم يقبلهما ويتبين بطلان الاول من وجوه

كثيرة

كثيرة اذكر منها ثلثة احدها لو تالفت الاجسام ذوات المقادير منها فاما ان تتداخل
او لا تتداخل فان تداخلت فلا يتالف منها مقدار وان لم تتداخل فكل وسط منها بين
اثنين يلتقي باحد طرفيه غير ما يلقيه بطرفه الاخر فانقسم فرضا هذا خلف وكون
المركز محاذيا بالجملة اجزا الدايرة ليس كالملاقاتين المذكورتين لان ما يتعلق به تلك
المحاذيات المتكثرة واحد وما يتعلق به المماسات غير واحد فان ما يماس ما يماسه من
(وان كانت جهات متعددة)
جهة لا يقع على موضع تماس ما يماسه من جهة اخرى وثانيها الرحا اذا تحركت وكان فيها اجزا
لا يتجزى ثم لم يخرج جزء عن حيزه لا يقع في حيز مجاوره فاذا تحرك من دايرة الطوق جزء فاما ان
لا يتحرك من دايرة القطب شيا او يتحرك اكبر منه او مثله او اقل من جزء فان لم يتحرك
من القطبية شيا مع ان الطوقية قد يكون اضعافها مرارا كثيرة وجب ان يرى سكون دايرة
القطب رؤيته اتم من رؤية حركتها وليس كذا فانا نراها مستمرة الحركة من غير ان نجد
فيها سكونا اصلا وان تحرك منها اكثر منه او مثله مع ان القطبية قبل الطوقية فلا بد
وان يتحرك من دايرة القطب اقل من جزء فينقسم ما لا ينقسم وثالثها الشكل المربع يجب
ان يكون قطره وهو الذي تقطعه بمثلثين متساويين اطول من كل واحد من اضلاعه
فلو كان مركبا من اجزا لا تتجزى لوجب ان يكون القطر مساويا للضلع وهو ممتنع ويظهر
صحة ذلك عند التامل والاعتبار واما بطلان الثاني وهو تركب الجسم المتناهي
من اجزا غير متناهية بالفعل فلانا اذا اخذنا من تلك الاجزا عددا متناهيا
فان لم يزد بالتاليف من كل الجهات مقدارا لم يتالف الجسم منه وان افاد فقد حصل
جسم له نسبة الى الذي فرضت اجزاؤه غير متناهية ونسبة العدد الى العدد
كنسبة الحجم الى الحجم اذ بازدياد العدد يزداد الحجم فهو متناه لانه يكون نسبة الحجم الى
الحجم كنسبة متناه الى متناه فنسبة العدد الى العدد كذلك فالجسم الذي فرض
ان اجزاؤه غير متناهية بالفعل هو متناهية بالفعل وهو المطلوب ويبين هذا ايضا

انحركه الجسم وزمان حركته لاتتالف من اجزا لاتتجزى ولا الذى يعرض منهما متناهيا يتالف
من اجزا غير متناهيه بالفعل لمطابقتهما للمسافه ولو قطع ما لا يتجزى من الحركه قدر ان المسافه
فان لم يتجز ذلك القدر فقد تركبت المسافه مما لا يتجزى وان تجزى فما يقطع به نصفه هو
نصف ما يقطع به كله فينقسم من الحركه ما فرض انه غير منقسم ولذا نسبه الزمان الى الحركه
فان زمان نصفها نصف زمان كلها كما ان الحركه الى نصف المسافه نصف الحركه الى كلها فكل
واحد من الثلثه ينقسم بحسب انقسام الاخر وقد ظهر مما مر ان الجسم اذا كان منقسما
بالفعل بل يكون قابلا للقسمه العرضيه او الوهميه الى غير النهايه بالقوه من غير ان يخرج
تلك الانقسامات الى الفعل البته فكل جسم فهو قابل للانفصال وذلك الانفصال ان ادى
الى الافتراق فهو الفك والقطع وان لم يؤد اليه فان كان لامر فى الخارج فهو الذى باختلاف
عرضين فى الجسم والا فهو بالوهم او الفرض وكون الاجزا غير متناهيه بالقوه لا يمنع من
كونها محصورة بين طرفى الجسم ولا من كونها يقطعها قاطع بالحركه بل انما يكون ذلك ممتنعا لو كانت
الاجزا موجودة بالفعل وكل جسم طبيعى فلا بد وان يكون مركبا من مادة وصورة وذلك لانه
لا يخلو من اتصال فى ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه متصلا وقوة قبوله حاصله حال
الاتصال وليس الاتصال لا يقبل الانفصال اذ ما يقال انه قابل لشى على الحقيقه لا بد
وان يكون باقيا عند حصول المقبول لكن الهويه الاتصاليه تعدم عند طريان الانفصال فلا
يكون قابله له فاذن للجسم شى غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذى يتصل
تارة وينفصل اخرى وذلك هو المسمى بالماده والهيولى وهو ثابت للجسم وان لم ينفصل بالفعل
لان ثبوته له لا بواسطه الانفصال نفسه فقط بل وبواسطه القوه عليه ولهذا كانت الهيولى
ثابته حال الانفصال وقبله وبعده وليس لها فى ذاتها انفصال ولا اتصال ولا وحده ولا
تعدد والا لم تكن موضوعه لهذه الاشيا واذا كان كلما هو جسم فاما متصل او منفصل واما
واحد او متعدد فلا شى مما هو قابل لشى من ذلك بجسم بل القابل لذلك هو الهيولى والاتصال او

الوحد

الوحده هو الصوره واذا رجع كل عاقل الى نفسه علم ان الهويه الاتصاليه هى مع متصل
وليست شيئا قائما بذاته ولا يعقل ماهيه الجسم بدونها فهى من مقوماته فهو مركب منها
ومن حاملها ومجموعهما جوهر وان كان الاتصال على اصطلاح هذا الكتاب ليس بجوهر لقيامه
بالهيولى لا بذاته والمراد بالانفصال الذى اثبت الهيولى بواسطه قبول الجسم له هو
الانفصال الانفكاكى وكل جسم فهو قابل له من حيث طبيعه الجسميه وان امتنع قبول بعض
الاجسام له فذلك لامر خارج عن طبيعه الجسم من حيث هو جسم والدليل على ان الجسميه فى الجسم
وان كانت غير انفكاكيه فلا بد وان يحدث فى المقسوم اقسمه ما ويكون طباع كل واحد من
الاثنين طباع الاخر وطباع الجمله وطباع الخارج الموافق فى النوع وما يصح بين كل اثنين منها
يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين المتماسين من الاتصال الرافع للاثنينيه الانفكاكيه كما يصح بين
المتصلين ويصح بين المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالى ما يصح بين المتماسين وهذا
كله انما هو باعتبار التشابه فى طبايع تلك البسايط فان الطبايع المتشابهه انما يقتضى حيث كان
شيئا واحدا غير مختلف فحكم فى الجميع اما امتناع قبول الاتصال والانفصال الانفكاكى او
امكان قبولهما ولما لم يكن الاول حقا تعين الثانى وهو امكان قبول الجميع للاتصال والانفكاك
الرافع له من حيث طبيعه الامتداد الجسمانى المقول على الامتدادات الفلكيه والعنصريه على
اختلاف اقسامها بمعنى واحد وتشترك اعداده فى انها متصله بذاتها وقابله للانفصال ولو
بحسب الفرض واما الاشيا هويتها الامتداديه عند وجود الانفصال لا فى الخارج ولا فى الذهن
وهذا القدر معلوم ومشترك فيه ويعرض للجسم بالاحتياج الى القابل مع جميع ما عداه مما نعلم
ومما لا نعلمه وهو غير مانع من الانفصال الانفكاكى من حيث طبيعته كما قد بين وهيولى الجسم
لا توجد مجرده عن صورته والا فاما ان يصح الاشاره اليها او لا فان صحت فاما ان تقبل القسمه
او لا تقبلها فان لم تقبلها فهى نقطه حاله فى غيرها والا كانت جزءا لا يتجزى فما منها الى جهه غير ما منها
الى اخرى فتنقسم واذا كانت حاله فى غيرها وهو لا محاله ذو وضع فهو اما خط او سطح او جسم

وكيف كان فمن ذلك لم يكن تجرده عن الصورة الجسمية اذ الخط والسطح لا بد من حلولهما
في الجسم وان قبلت القسمة فاما في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا
او في ثلاث جهات فيكون جسما واي هذه كانت فهي مقارنة للصورة وان لم تجز الاشارة اليها
وجب ان لا تقارنها الصورة لانها لو قارنتها فاما ان تقارنها في حيز او لا في حيز والاول
محال والا لكانت الهيولى في حيز فيكون قابلة للاشارة اليها وقد فرض خلافه والثاني
محال والا لقارنها الصورة الجسمية لا في حيز فيحصل الجسم لا في حيز ثم ينتقل الى الحيز وهو
باطل ولان الصورة الجسمية لو قارنتها فاما ان تقارنها صورة اخرى او لا تقارنها فان كان
الاول كان ترجيحا بلا مرجح وان كان الثاني فلا جائز ان لا يحصل في حيز اصلا ولا ان يحصل
في كل الاحياز في حالة واحدة وهما ظاهرا البطلان فليس الا ان يحصل في بعض الاحياز
دون بعض وحينئذ يكون اختصاصه بذلك الحيز من غير مخصص لانه لا يكفي في اختصاص
الهيولى بحيز اتصافها بما لا يقتضي لها حيزا الا ان نسبتها مع تلك الاوصاف الى جميع الاحياز
واحدة وما يقتضي لها حيزا فقد فرضنا استواء لكل المخصص من غير مخصص بالكل واذا
بطلت الاقسام باسرها على تقدير تجردها عن الصورة فتجردها عنها باطل ولو تجردت هيولا
جسمين عن الصورة ان يكرا دون مميز فهو محال وان اتحدا بالاتصال والامتزاج وتركب عن
وصفه الصورة اولى من الاخر فلا بد من عدمها معا ثم لو تخصص بعض الهيولى بصورة دون
البعض لكانت منقسمة بمباينة الاجزاء دون الصور والمحال لازم سواء اتصل البعض
بالبعض او انفصل عنه وهذا وما قبله فلا بد لان على ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة مطلقا
وكيف كان بل الاول منهما يدل على ان الهيولى المقترنة بالصورة لم تكن مجردة عن صورة
اصلا والثاني يدل على ان الهيولى المقترنة بالصورة لم تكن مجردة عن صورة اصلا والثاني
يدل على انها لا تتجرد بعد حصول الصورة فيها ولا يبعد ان يعد شيء من ذلك عدم تجردها عنها
مطلقا والصورة ايضا لا تتجرد عن الهيولى لان الاتصال من حيث هو اتصال لو كان غنيا لذاته

عما تقوم به لعين ذلك الاستغناء مستفادا به وقد تبين انه ليس كذا ولا تخلو الهيولى ايضا
من صور اخرى تختلف بها الاجسام انواعا كالصورة الارضية والهوائية والفلكية وذلك
لان الاجسام تختلف في اللوازم فانها اما ان تقبل الانفكاك والالتيام والتشكل بسهولة كالا
الرطبة او بعسر كاليابسة او لا تقبلها اصلا كالمحدد على ما ستعلم والاختلاف في اللوازم
تقتضي الاختلاف في الملزومات فهذه الامور لا تقتضيها الجرمية المشاركة في جميع الاجسام
اذ لو اقتضت شيئا منها لكان كل جسم كذلك وليس كذا ولا تقتضيها ايضا الهيولى لانها قابلة لها والقابل
لا يكون فاعلا لما تقبله فلها علة غيرهما فان لم تكن تلك العلة مقارنة للاجسام كانت نسبتها الى
جميع الاجسام القابلة عنها متساوية فتخصيص بعضها بصفة معينة دون بعض من غير اختصاص
ذلك البعض له يكون تخصيصا من غير مخصص وهو محال ثم ان الفاعل لا يمد الا بعد الاستعداد
للقبول وعدم القبول الا بافادة ما يقتضيها فان الاستعداد انما هو للشيء المستعد
لذاته لا بجعل جاعل وان كانت العلة المقتضية لذلك مقارنة للجسم كانت هي الصورة
النوعية المذكورة وانما وجب تعلقها بالهيولى لوجوب تعلقها بالامور الانفعالية
وكذلك الحال في كون الهيولى لا بد لها من استحقاق مكان خاص او وضع خاص وكون
الجسم بحيث يستحق اينا او كيفا او غيرهما عند حصوله في ذلك الان وعلى ذلك الكيف
ولذلك قد تزول كونه على تلك الصفة ولا تزول استحقاقه لان يكون عليها وكل واحد
من الهيولى والصورة لا يجوز ان تكون علة مطلقة لوجود الاخرى ولا واسطة مطلقة في
وجودها والا لكان متقدما بوجوده وتشخصه عليه ولا يجوز استغناء كل واحد منهما
عن الاخرى مطلقا والا امتنع التركيب منهما بل يحتاج كل واحد منهما الى الاخرى من
الوجه الذي لا تحتاج الاخرى اليه فيه لئلا يلزم الدور يوجدان معا من شيء غيرهما وكون الجسم
بحيث ذاتها الانقدار ولا يقبل قسمة لها لا ان في حلول المقدار والصورة الجسمية فيها وانما
كان يسمع ذلك ان لو كانت توجد ولا حال فيها ثم توجد وقد حل فيها حلول السريان بانه لا حل

شيا ذو طول وعرض على الوجه المذكور في شي لا طول له ولا عرض كما عرفت اما اذا كان
محل يوجد مع حال يستفيد المحل من ذلك الحال صفة فاذا ميز المحل من الحال في العقل يوجد
عاريا عن الصفة المستفادة في حد ذاته كالاسود اذا نظر في محل السواد فانه يكون في حد
ذاته ليس باسود لانه ذو لون مضاد للسواد وهكذا فانها يستفيد المقدار وقبول
القسمة من الصورة فاذا اخذت في العقل من حيث هي هيولى لا من حيث انها متصورة
بصورة او غير متصورة لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ولا قبول قسمة لانها تستفيدها
من الصورة وهكذا الوحدة والكثرة وغيرهما وهذا المعنى من الحلول مغاير لمعنى الحلول
على الوجه المتقدم وكل جسم فاما بسيط وهو الذي ليس فيه تركيب قوى وطبايع
بل طبيعة كله وطبيعة جزء شي واحد واما مركب وهو على خلاف ذلك وكلاهما اشتركا
في انه متى خلى احدهما وطباعه من غير قاسر فلا بد له والحالة هذه من وضع وشكل ومقدار
كل منهما معين والمقتضي لذلك اما امر خارج عن الجسم او غير خارج عنه والخارج فرض
بعينه هو او غير خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع الاجسام وهو باطل والا
لاشترك الجميع في ذلك المعين من هذه الامور وليس كذا او غير مشترك بل هي امور
مختلفة يختص كل واحد منها بجسم من الاجسام وتلك هي طبيعة الجسم الذي اختص
به واقتضا هذه الطبايع لما تقتضيه من هذه الامور المعينة اما ان يكون اقتضا لا
يزيله مع وجودها قاسر او لا يكون كذلك والاول باطل لما نشاهده من زوال القاسر
لها وعود الجسم الى ما تقتضيه طباعه منها عند زوال القاسر فتعين الثاني وهو
ان لا يكون موجبة لها بل مقتضية لاستيجابها ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ان يكون
لكل جسم مكان فانا نعني بالمكان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي وعلى هذا فالجسم الذي يعرض اخر الاجسام له وضع وليس له مكان وكل
جسم له مكان فمكانه واحد اما ان كان بسيطا فلان الطبيعة الواحدة تقتضي من كل

ما لابد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف بالاوقات والاحوال الا اذا منعها مانع فاذا فقد
المانع تقتضي من كل جنس مما يلزمها من الاعراض شيئا واحدا على نهج واحد واما ان كان
مركبا فان غلب احد اجزايه فمكانه مكان الغالب وان لم يغلب فان كان فيه اجزا امكنها
في جهة واحدة هي الغالبة على الباقية فمكانه هو ما يقتضيه الغالب فيه بحسب ذلك اذ
لا غالب فيه مطلقا وان لم يكن فيه اجزا بهذه الصفة فمكانه هو الذي اتفق وجوده فيه
عند تساوي الجاذبات فانه لو مال الى احد الامكنة المتساوية بالنسبة اليه لكان ذلك
تخصيصا بلا مخصص ولا مكانان طبيعيان لجسم واحد والا فعند حصوله في واحد منهما
ان طلب الاخر فمطلوبه هو الطبيعي دون ما هو فيه وان لم يطلبه فما هو فيه هو الطبيعي له وعند
مفارقته لهما ان لم يطلب لواحد منهما فليس شانهما طبيعيا له وان طلبهما معا امتنع توجهه
اليهما دفعة وامتنع توجهه الى واحد منهما دون الاخر لانه ترجيح من غير مرجح فان طلب
واحدا فقط دون غيره فذلك هو الطبيعي لا غيره والبسيط يقتضي طبيعته الواحدة من الاشكا
شكلا واحدا هو الكرة والا لاختلف الهيات عن قوة واحدة في مادة واحدة سوى المؤثر الواحد
من حيث هو واحد في القابل الواحد لذلك باثر اختلفا وبطلانه ظاهر ولا يمكن اسناد الشكل
الكري للجسم البسيط الى جسمية المشتركة لان ذلك الشكل لابد وان يكون متعينا بالمقادير
المختلفة فيستحيل من حيث تعينه عنها فيستند من حيث هو كذلك الى غير القدر المشترك من
الجسمية واذا لم يحصل للجسم امر من الامور مع تمام مستوجبه فذلك لاسباب لا نعلمها
تفصيلا وهي اما راجعة الى العلة الفاعلة او الى العلة القابلية او اليهما معا ووجود جسم
غير متناه او اجسام مجموعها لا نهاية له وان كان كل واحد منها متناهيا محال والا لكان
لنا ان نفرض فيه او فيهما بعدين خرجا من مبدا واحد كساقي مثلث لا يزال البعد بينهما يتزايد
بحسب تزايدهما في نفسيهما فلو كان البعدان المذكوران ممتدان الى غير النهاية لكان ما بينهما
ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا تزايده متساويا لتزايدهما فكان ما لا يتناهى محصورا بين

حاصر وهو محال وهذا الفرض واقع في نفس الامر فانا اذا فرضنا جسما ذا استدارة
كالكرة باربعة سطوح متساوية انقسمت سعة العالم الجسماني بحسب استقامة فان كان
ما بين كل سطحين متناهيا فالكل متناه او غير متناه مع انحصاره بينهما فهو بين البطلان وليس
خارج الاجسام ولا بينها خلاء بمعنى بعد قائم بذاته لا في مادة في شأنه ان يملأه الجسم ولو
امكن خلو البعد المذكور من مادة لكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاقطار وكان بعضه اصغر
واكبر من بعض فان ما يسع جسما يفضل على ما هو اصغر منه ولا يسع الاكبر فلا يكون ذلك الفراغ
عدما محضا اذ العدم المحض لا يقبل المساحة والتقدير ولا يقال ان بعضه اكبر من بعض او اقل
منه وابعاده اذا كان بين اجسام غير ابعاد ما هو بينها من الاجسام فان البعد الاخذ من الزاوية
العليا الى الزاوية السفلى مما حاذيها ليس في ابعاد تلك الاجسام ما يساويه واذا لم يكن الخلا
معدوما فهو موجود اما قائم بذاته او بغيره فان كان قائما بذاته فهو متصل لمطابقته الجسم
المتصل وكلما طابق المتصل فهو متصل وكل متصل فاتصاله في مادة فالخلا بعد في مادة ولا شيء
مما هو بعد في مادة بخلا فلا شيء من الخلا بخلا هذا خلف وان كان قيامه بغيره فهو في مادة ايضا
ويعود الخلف ثم كيف يتصور حصول الجسم فيه بحيث يكون بعده وبعد الجسم الحاصل فيه متطابقين
يلقى كل واحد منهما كل الاخر فلا يزيد الاثنان على الواحد ولا الكل على الجزء وهل يمكن ان يكون المانع من
تداخل الجسمين بمعنى صيرورة احدهما في حيز الاخر الا البعد الذي له اختصاص بالحيز بذاته دون
ما لا اختصاص له بذاته بالحيز والوضع كالمادة وسائر ما يقوم بالجسم من اعراضه وعلى انا لا نعني
بالجسم الا الجوهر الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة فجوهريته هي كونه قائما
بذاته وذلك واضح له وكونه شيئا من شأنه قبول تلك الابعاد هو صورته والابعاد المذكورة
عرضية هي الجسم التعليمي واذا نظرنا في الخلا وجدنا ذلك كله صادقا عليه فما فرض خلا
هو جسم اللهم الا ان لا نكتفي بما ذكر في تعريف الجسم وحينئذ يصير الخلاف لفظيا والخلا الخارج
عن كل الاجسام لو جاز وجوده لما امكن عدم تناهيه بمثل ما مر في امتناع عدم تناهي الاجسام

ولما

ولما امكن ايضا كونه متناهيا والا لكان حصول العالم الجسماني في جهة منه دون ما عداه من
اجزائه مع انه في نفسه متشابه لا اختلاف فيه ترجيحا من غير مرجح اذ لا يحسن الامور الدائمة
على الاتفاقات والفاعل متساوي النسبة الى شيء متشابه لا يخصص بعض اجزائه بشيء دون
بعض ووقوف الاجسام الثقال ذوات التجاويف على الماء وانجذاب البشرة في المحجمة من
الامور المنبهة على امتناع الخلا وقد ذكر في امتناع لا نهاية الابعاد وفي استحالة وجود الخلا
وجوه كثيرة غير الذي ذكرته ولكنها غير ملائمة لقصد الاختصار وقد ظهر مما تقرر ان لكل
جسم مادة وصورة وطبيعة واعراضا فمادته هي المعنى الحامل لصورته وصورته هي ماهيته التي
بها هو ما هو وطبيعته هي القوة التي تصدر عنها تحركه او سكونه الذي يكون عن ذاته
واعراضه هي الاعراض التي اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له
من خارج

الفصل الثاني ٥

في العناصر واحوالها باعتبار الانفراد ∴ الجسم الذي من شأنه ان يتحرك حركة مستقيمة
ينقسم الى الكثيف وهو الذي يحجب ابصارنا عن ابصار النور بالكلية والى اللطيف وهو
الذي لا يحجبها عن ابصاره البتة والى مقتصد وهو الذي يحجب عن ذلك حجبا غير تام على
اختلاف مراتبه في ذلك الحجب وينقسم الجسم المذكور بوجه اخر الى حار خفيف وبارد ثقيل
وقد سبق بيان ذلك وهذا الجسم اذا جاز انفصاله عن كليته نوعه فهو قابل الخرق وهو
لذلك ولنزله ان كان بسهولة فهو الرطب وان كان بصعوبة فهو اليابس ونحن اذا تأملنا
لبسائط الاجسام التي عندنا في عالم الكون والفساد لم نجدها خارجة عن اربعة الارض
ويلزمها من التقسيم الاول الكثافة ومن الثاني البرودة والثقل ومن الثالث اليبوسة والماء ويلزمه
من التقاسيم الثلاثة الاقتصاد والبرودة مع الثقل والرطوبة والهواء ويلزمه من الثلاثة اللطافة
والحرارة مع الخفة والرطوبة والنار ويلزمها منها اللطافة والحرارة مع الخفة وفي يبوستها او رطوبتها
شك اما ما هو بحسب التقسيم الاول فظاهر لثاني في الارض والماء والهواء وخفاؤها في النار

ويدل عليه فيها انا نرى النار كلما كانت اقوى كان لونها اقل فان كير الحداد اذا قوي النار
فيه ذهب لونها ونجد اصول الشعل وحيث النار قوية متمكنة من الاحالة التامة للاجزا
الارضية هي شفافة لا يقع لها ظل والاجسام الدخانية اذا اصعدت الى قرب الفلك احترقت
ولو لم يكن هناك طبيعة محرقة هي النار والا لما كان ذلك دايما او اكثريا ولو لم يكن تلك النار
التي عند الفلك لطيفة لوجب ان يكون ساترة للسما والكواكب وسبب ان النار التي عندنا
انما كانت ساترة لما وراها لما خالطها من الاجزا الارضية ولهذا كلما كثرت الاجزا الارضية
فيها قوي لونها وكلما قلت تلك الاجزا ضعف النار ومالت الى الشفافية فثبت ان النار
البسيطة شفافة كالهوا واما ما هو بحسب التقسيم الثاني فهو قريب من الوضوح لكن
حرارة الهوا انما هي بالقياس الى الما لا الى النار ولذلك يشبه به الما يصير به حارا
اذا سخن ولطف ولو لم يكن اسخن من الما لم يكن اخف والطف منه واذا احسسنا في الهوا
المجاور لابداننا برودة فذلك لانه ممتزج بالبخار اختلطت به من الما المجاور له ولولا
ان الارض تحمى بالشمس وتحمى بسببها الهوا المجاور لها لكان ابرد من هذا ولكنه يحمى الهوا
المجاور للارض الى حد ما يصل البرودة فيكون ما فوقه ابرد الى حد ما ثم يرتقي الى ما هو حار
ولا كالنار ويحقق برودة الارض انها اذا لم تسخن بالرياح الحارة ولا باشعة الشمس والكواكب
ولا بغير ذلك ظهر فيها برد محسوس وكونها ابرد من الما او الما ابرد منها فمشكوك ويوكد
كونها ابرد من الما انها اثقل منه وليس بقطعي اذ جاز ان يكون لازدياد ثقلها سبب اخر
غير شدة البرد وكون الاحساس ببرودة الما اكثر لا يدل على انه في نفس الامر كذلك لجواز
كون ذلك لفرط وصوله الى المسام فان النار اسخن من الحاشر المذاب مع ان الاحساس بسخونته
اشد من الاحساس بسخونة النار واما الذي بحسب التقسيم الثالث فهو واضح في الثلثة الاول
وفي يبوسة النار ورطوبتها تردد اما يبوستها فقد استدل عليها بان الحرارة الشديدة
تفني الرطوبة عن المادة وليس بدليل على الحقيقة فان ازالة الرطوبة انما هو للتلطيف والتصعيد

لا لانها يابسة في نفسها ثم انها تجعل الما يصير حارا او هوا ارطب مما كان واشد
ميعانا ولعل هذا كان يجب ان يكون رطبة واما رطوبتها فاستدل بعضهم عليها بانها سهلة
القبول للشكل سهلة الترك له وهو ضعيف ايضا لان التي نجدها كذلك هي النار التي
عندنا وجاز ان يكون ذلك لمخالطة اجزا هوايية لها ويحتمل ان يكون النار البسيطة فيها
يبس ما اذا احسست الى الهوا والما وان لم يكن يابسة بالنسبة الى الارض والنار هي الما
في الحرارة والارض يبسها اشد من بردها والما برده اشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه
لجاز جموده ان لم يستحيله جسم حار الا انه ليس جموده كجمود الارض فهو رطب بالقياس اليها
لا مطلقا ولو كان برد الهوا هو الذي يجمد الما لكان الهوا ابرد من الما وقد سبق خلاف ذلك
على حصر العناصر في الاربع هو انها اما خفيفة او ثقيلة وكل واحد منهما اما مطلق اما غير
مطلق فالخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن ان يصل
اليه هذه الاجسام مما يلي جهة السما وهو النار والخفيف الغير المطلق هو الذي
في طباعه ان يتحرك في ذلك البعد الى تلك الجهة ولكن لا الى غايته وهو الهوا والثقيل
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن وصولها اليه مما يلي
جهة السفل وهو الارض والثقيل الغير المطلق هو الذي في طباعه الحركة الى تلك الجهة
لا الى غايتها وهو الما وقد بان بان هذه الاجسام لم يخل عن الكيفيتين الفاعلتين اعني
اعني المهيدين للتاثير والتحريك وهما الحرارة والبرودة وعن الكيفيتين الانفعاليتين اعني المهيد
للقبول والتابي عنه وهما الرطوبة واليبوسة ولا يوجد منها ما هو حار فقط او بارد فقط
لان التقسيم الاخر يثبت عليه رطوبة او يبوسة وكذا لا يوجد منها رطب فقط او يابس فقط
واجتماع اربعة او ثلثة من هذه الكيفيات في بسيط واحد منها ظاهر الامتناع والهيات
الغير العامة لجميع الاجسام التي عندنا كاللون والطعم والرايحة يجوز ان يخلو عنها هذه
الاجسام فانا لا نجد للهوا لونا ولا طعما ولا رايحة الا ان يخالطه غيره وجاز ان يكون

لعله

تبين

لهذه الاجسام بعض ذلك او كله لا نحس به لضعفه فيها او لعدم شرط احساسه وحركات
الغمام الى اماكنها لو كان قسريا لما كان الاكبر من اجزائها تحرك الى مكان طبعه اسرع مما تحرك
اليه الاصغر منهما فان فعل القاسر في الاصغر اقوى من فعله في الاكبر لكبر الممانعة فيه
وهذه فيستحيل بعضها الى بعضه بعض ويتقلب بعض اجزائها الى بعض اجزا الاخر اما الاستحالة
فتشبيها بما نعلم وان احتمل غيره مما لا نعلمه هو مجاورته او مماسته او مقابلته او حركته كما يسخن الما
مثلاً بمجاورة النار او بمماستها او بمقابلة الشمس او بتحريكه بالخضخضة وليس تسخنه لان اجزا
نارية فشت فيه والا لكان ليسخن ما في كوز خزف اسرع من يسخن ما في قمقمة نحاس على شبه
قبولهما وتساويهما ثم اذا كان راس الانية مسدودا وهي مملوة فان للفاشي مكان المداخل
حتى يدخل الما بالكلية فلا يشاهد فيه الا الجاري وكيف لم يطف الما لتلك الاجزا شيئا فشيئا
ولو خالط المبرد اجزا جمدية لما برد الجمد ما فوقه اذ ليس من طبع الاجزا الجمدية الصعود
والخضخضة والمحلول يسخن بالحركة ولا نار هناك حتى نتشوفه ولا يمكن ان يقال كانت
كامنة فاظهرها الحك والخضخضة فان ما يسخن بالتحريك مع ان ظاهره وباطنه كانا
باردين ثم صارا حارين ولو كان هناك حرارة باطنة لا نحس بها قبل تحريكه ثم كيف يصدق
بان النارية المنفصلة عن الخشب والباقية فيه بعد تجمره كانت كامنة ولم نحس بها عند
الكسر والرض والسحق وكذا التي في الزجاج الذائب مع انه لا يستر ما في باطنه وكان
هذا مما لا يحتاج الى ايضاح لوضوحه وتستعد هذه الاجسام بمقابلة المضي لقبول التسخن
من المبدا المعد له ويستدخرانها تشتد المقابلة وتضعف بضعفها ولهذا كان الحر في
الصيف اشد وليس لان الشمس تسخن بذاتها والا لكان الهوا الابعد عن الارض اسخن لانه
اقرب اليها لذا فان الجبال والامكنة التي في الجو باردة في الصيف لبعدها عن مطرح الشعاع
واذا وضع في الشمس قارورة فيها ما انعكس منها من الضو ما ربما احرق قطنا او نحوه اذا
قرب منها ولو كانت خالية لما فعلت ذلك لان الهوا لا يقبله النور والا لحجب بتناوبر

الانوار

الانوار الشمسية كما تفعله السحاب وما يجري مجراه مع ان طبع الما التبريد لا التسخين وكذا
المرايا المحرقة ذات التقعير التي تعكس الاشعة من سطوحها الى وسطها فتحرق لاستعداد
الاضوا انعكاسها واما الانقلاب بعض اجزا عنصر الى بعض اخر فيظهر لك من ان النار المنفصلة
عن الشعل لو بقيت نارا لرايت او لاحرقت ما قابلها على بعض الجوانب كما لو كانت في خيمة
فاذن انقلب هوا ونحن نشاهد صيرورة الهوا نارا بالنفاخات والطاس المكبوب على
الجمد يظهر عليه قطرات ما مع انه ليس من الرشح اذ ليس طبع الما الصعود ولو كان بالتحا
لكان بالحار اولى ولا لانه كان موجودا في الهوا فنزل لان في الصيف لو حصلت
الاجزا المائية في الهوا لتصاعدت لفرط حرارة هوائه فلا يبقى مجاورة للانا ولو نقبت للزم
نفادها سوار حصول الذي بعد تجفيفه كل من فينقطع مع كون الانا حالة او ثنيا
كل من عما قبلها او تزايد تراخي ازمنة حصولها لتباعدها عن الانا وهذا كله على خلاف
الواقع ولا يلزم ان يحيل ذلك الما هوا احر لذلك الى ان يجري الماجريا بالانا لان الما للطفه
يسرع انفعاله عن الهوا فيكثر برودته ولا لذلك جرم الانا الذي يعسر قبوله لكثافته
عريبه ويستند يكثفه بها وحفظه لها عند حصولها ولو كان تركب القطرات على
الانا لكون الاجزا المائية المتبددة في الهوا احدث اليه كان انجذابها الى اجسام عظيمة
تقرب الانا اولى ولو كان ذلك لان الاجزا الجارية في الهوا عند الاحياض والمستنقعا
اكثر لكان لا يتساوى الحال في ذلك عند قرب الاحياض وعند البعد منها وقد نشاهد
في تلك الجبال ان الهوا الشديد البرد يجمد سحابا لم يسق من موضع اخر ولا انعقد من بخار
متصعد ثم نرى ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحي ثم يعود واذا لم يحصل ذلك مع شدة
البرد المحيل للهوا فلوجود مانع او فقد ان شرط لم يطلع عليه وصيرورة الما هوا اشد
من ان يحتاج الى بحث سلطف بالكلية ويزول عنها الانعقاد ويكون الما يصير ارضا فقد
شوهد عيانا في بعض المواضع وليس ذلك لان الما كانت معه اجزا ارضية

صحرت او انفصل الما وانعقدت فانه قد يرى الماهرنا ونعتقد في زمان سريع عشبا على
ان ليس فيه من الاجزا الارضيه بقدر الحجر الحاصل منه وانه لم يتحجر الاجزا المائيه في ذلك
الزمان السريع ولو كانت الاجزا من الارض فيه على تلك الكثره لشوهدت وليس كذا وهذه
الانقلابات داله على ان العناصر هيولى مشتركه تخلع صوره وتلبس اخرى ولولا ذلك
لكان الانقلاب محالا فان صيروره الهويه هويه اخرى من الامتناع وذلك كصيروره السواد
بياضا لا الاسود ابيض بان يزول عن الشي سواد ويحصل فيه بياض وهذه العناصر يتخلخل
بالحراره وتتكاثف بالبروده وذلك معلوم بالتجربه والتخلخل اما بتباعد اجزا الجسم بعضها
عن بعض مع تخللها اجسام ارق منها لا يكون مناسبه لها كل المناسبه واما زياده مقدار
الجسم لا بانضياف ماده اخرى اليه بل لان الماده لا مقدار لها في حد ذاتها فلا يلزم ان يكون
وقفا على مقدار واحد بل من حيث هي هي نسبتها الى المقدار الكبير والصغير سوا والتكاثف
ما يقابل التخلخل باحد معنييه والتخلخل قد يكون طبيعيا كما يحصل عند انقلاب الما هوا فانه
طبيعي للهوا وقد يكون قسريا كما يشتعل الحر بالما وسمي التكاثف ايضا الى طبيعي وقسري واذا ازال
القاسر كل واحد منهما عاد الى ما يقتضيه طبعه وهذه العناصر الاربعه هي على هذا الترتيب الارض
وفوقها الما وهما بمنزله كره واحده واذا ذكر قطر الارض فانما يراد به قطر مجموعهما ويحيط بها
الهوا ويحيط به النار وليست كلها موجوده على محوضتها وذلك لان قوى الاجرام السماويه
تنفذ فيها فيحدث في النار دخانا حارا اخالطا فيصير بذلك دخانيه وبخاريه ويخلط بها ناريه وهوائيه
فيصعد الى فوق اجزا مائيه او دخانيه ارضيه تختلط بها بحيث يكاد يكون جميع المياه وما يجاورها
من الاهويه مخلوطه ممزوجه ويشبه ان يكون للارض ثلث طبقات طبقه مائله الى المحوضه
وطبقه مختلطه من المائيه والارضيه وطبقه منكشفه عن الما يحصل وجهها الشمس وهي
البر والجبل ومكان الما الكلي هو البحر والهوا ايضا طبقات فان ما يلي الارض منه يسخن بمجاوره
الارض المسخنه بالشعاع وما بعد عنها يبرد فيكون طبقه الهوا الثاني فلمجاوره حار ويليها

طبقه حاره باردة ثم يليها هوا اقرب الى المحوضه او محض او دخاني لان الدخان احوج الى
نفوذا من البخار وبعد طبقه الهوا طبقه النار ولولا وجودها هنالك والاملاك لان الاجسام
الدخانيه اذا تصاعدت احترقت ولعلها يكون صرفه لسرعه احالتها لما خالطها اليها وقد
بين في علم الهيه ان غايه ما يمكن ان يكون الانعكاسات مرتفعه عن مركز الارض هو الى اقرب
بعد القمر عنه وذلك بماته نصف قطر الارض واحد هو ثلثه ويكون من درج مر بالتقريب
وقد بين بعض فضلا علم الهيه ان منتهى الاجزا الغليظه القابله للضو ومهب الرياح وادنى
الغيوم وانعكاس الاشعه من الارض يكون ارتفاعه عن سطح الارض احد وخمسين ثلاثه
عشر دقيقه تقريبا ويستخرج مقدار الميل وهذه الكره تسمى كره البخار وهذه الاربع
هي اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه جوهر ارضي
ومائي وهوائي والما والارض اذا اختلطا فلابد من حراره كاسره لهما والجوهر الطالع هو
النار ودايره الرطب واليابس ان يخمر الرطب باليابس يحصل للمركب بواسطه الرطب
قبول الاشكال وبواسطه اليابس حفظها وفايده الحار الانضاج وفايده البارد التكاثف
الحافظ للهيه والتركيب وكان النار الحادثه للفلك متحركه بحركته ويؤكد ذلك الشهب
ذوات الاذناب على موافقه الفلك كما ستعلم وكره الهوا ليست صحيحه الاستداره
بعض المائيه الما والارض فيدخل في الوهاد والاغوار ويدخل فيه الجبال وغيرها
من المرتفعات ومجموع الما والارض قريب الى الاستداره وان لم يكن استداره حقيقيه
ولو لم يكن كذلك لكانت اما مستقيمه من المشرق الى المغرب او مقعره او محدبه والاول
باطل والا لكان طلوع الكواكب على جميع البلدان الموضوعه على ذلك السطح وغروبها عنها
في زمان واحد فما كانت تختلف اوقات الخسوفات في شي من البلدان والثاني ايضا باطل
والا لكان طلوعها على البلدان الغربيه قبل الشرقيه فبقي ان تكون محدبه من المشرق الى المغرب وكذا
من الشمال الى الجنوب فانها لو كانت مستقيمه فيها لما ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب

القريبة من احد القطبين والبعد وازدياد انحطاطها بحسب سلوك السالك الى الشمال
او الى الجنوب ولو كانت مقعرة فيها لازداد خفاء ما قرب من القطب الشمالي كلما ازداد
التوغل في الشمال فالمسكون من الارض يحدب من جميع الجوانب ويحدث منه ان لها كذا
لاسيما عند اعتبار استدارة ظلها في الخسوفات هذا فان انخساف القمر مستدير وهو
ظل الارض ولولا كريتها لما كان السائر في البحر من اي النواحي والى ايها سار اذا
قرب من البر يرى اولا من وجه الماء رؤوس الجبال او المنارة كلما قرب رسع لديها
شيء شيء كانها كانت غارقة في البحر فظهرت قليلا قليلا ولو كان سطح الماء مستويا لرأيت
جميعها دفعة واحدة والارض في وسط السماء فان الشمس وغيرها من الكواكب اذا
غربت لم ترجع الى مشرقها الا بتمام حركة دورية ولو وجب قبل تمامها الطلوع من
مغربها وليس كذا ولو جاوزت الارض المركز الى اي جانب فرض كانت قاصدة العلو
وهو لا يلائمها ولو كانت الى موضع من السماء اقرب لكان من سكن جبال ذلك الموضع يرى
من السماء اقل من نصفها ومن سكن جبال البعد يرى الزيادة ولا قدر لها محسوس عند
السماء والا لكان جميع من على الارض لا يرون من السماء ابدا الا اقل من نصفها لتعذر
تفاوت ما بين مركز الارض ومحيطها ونحن الذي يظهر لنا من السماء هو نصفها لا يغادر
ذلك شيئا محسوسا ولولا ذلك لما كان الكوكب من الثابتة يرى كالنقطة في السماء
مع ان ارباب علم الهيئة بينوا انه اكبر من الارض باضعاف كثيرة والارض ليست
متحركة حركة دورية والا لكان من رمى الى ابي جهتين انقضا من تمام واحدة بعير واحد
حجارة او سهاما ما اخذ المعدين المستقيمين في مسافة المرمى مختلفين لكونهما
يوجدان متساويين والتضاريس التي في سطح الارض بسبب الجبال والوهاد هي
غير محسوسة في ظاهر بعض الكرات التي صنعها بايدينا فلا يقدح في ان يكون شكل
جملتها كريا بحسب الحس وان لم يكن كريا على الحقيقة ودورة التي هي مجموع الارض والماء على

الكرى

٧

ما اختص بالسير في ارض مستوية حتى ظهر من جهة المسير درجة من الفلك وحصل من
مقابلها مثلها فكان حصة الدرجة من الارض ستة وستين ميلا وثلثي ميل هو اربعة
وعشرون الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعا كل
اصبع ست شعيرات بطون بعضها الى ظهور بعض ذلك انما هو على وجه التقريب ومنه
يعلم مقدار قطرها ومساحتها تقريبا

الفصل الثالث في حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركبها

اذا اجتمعت العناصر الاربعة او بعضها بحيث يتفاعل تلك الاجسام المجتمعة بكيفياتها
المتضادة حتى يحصل منها كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء فذلك هو امتزاجها
وتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج والفرق بين المزاج والفساد ان الفساد تبدل
بالكلية والمزاج يتوسط الجهات والاجسام وان كان لها تاثير لا بالمماسة كتسخين الشمس
المقابلة وجذب المغناطيس الحديد الا ان ما يفعل منها بالمماسة كلما كثرت فيه المماسة
بسبب تكثر السطوح التي توجب تكثرها تصغر اجزاء المتماسين كان فعله اقوى ولهذا
كلما كان تصغر اجزاء العناصر اكثر كان امتزاجها اتم واذا تفاعلت فكل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته اذ الفعل والانفعال مختلفان لا يتصوران من حيثية
واحدة متشابهة وهذا الحكم جار الى ينفعل فان المتحول مادته والمحول صورته النوعية
واذا لم ينته التفاعل بين المجتمعين الى حد التشابه في جميع الاجزاء تسمى تركيبا لا امتزاجا
والمركب اعم من الممتزج واذا اجتمع الحار والبارد لم تبق كل واحد من الحرارة والبرودة
مكسورا بالاخر ولا يحصل في كل واحد من المجتمعين حرارتان فان اجتماعهما في محل واحد
محال بل يبطل نفسه كل منهما ويحصل له كيفية اخرى متوسطة هي غير الطرفين بالنوع
من المبدأ الفياض لها عند استعداد القابل لذلك الاجتماع بحصولها له ويحتمل ان يزداد
الكيفيات وضعفها ان يبطل كيفية ويحدث اشد منها او اضعف منها ولو كان اشتد

جا

٧ ولا يرون ؟

ع

اد

الكيفيه انضمام احدى صلحا اليها في المحل لاجتمع المثلان في محل واحد من غير فارق وهو محال
ولولا بقا العناصر في الممتزج لما تميزت عند وضعها في القرع والانبيق والممتزجات قد
يوثر بعضها في المزاج كتبريد ما غلب عليه البرد وتسخين ما غلب عليه الحر ويسمى ذلك التاثير
بالكيفيه وقد يوثر بقوه تتبع المزاج كتاثير السم في البدن فان اليسير منه يوثر ما لا يوثر
الكثير التام الكيفيه كان القليل من الافيون يوثر من التبريد ما لا يوثر الكثير من
الارض والما ومما يتبع الامتزاج من الكيفيات هو الالوان والطعوم والروايح والاشكال
ولو كانت هذه نفس المزاج لكانت ملموسه اذ المزاج توسط كيفيات ملموسة فيكون
ملموسا ولا شي من هذه بملموس والممتزج ان كانت مقادير القوى المتضاده فيه متساويه
فهو المعتدل الحقيقي والا فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بالحقيقه ان لم يوجد لما
يمنعه من تفرق بسايط لا يحصل لان البسايط المجتمعه لو تساوت فيه مقادير قواها
فكان ان مال الى احد احياز تلك البسايط كان تخصيصا بلا مخصص وان لم يمل كان الميل
الذي لكل واحد منها الى حيزه الطبيعي مما لا يعوقه عايق قسري فيعود كل واحد منها الى
حيزه الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا من غير قاسر وهو محال فهو ان وجد
فمثال ما يمسكه عن التفرق والا فلا يوجد وايضا فانه هذا لو كان له مكان غير
مكان احد بسايطه اما اذا لم يكن له مكان خارج عن امكنتها فلا يمكن وجوده اصلا
لانه لو كان موجودا لكان له ميل طبيعي الى مكان ما اذ لا جرم عديم الميل ولا يتصور فيه
ميل الى مكان احد بسايطه فانه ترجيح من غير مرجح ولا الى مشترك بين جميع البسايط
حتى يكون مكانا له يميل اليه بالطبع واذا لم يكن له بد من ميل على تقدير وجوده ولا ميل
له على ذلك التقدير فلا يمكن وجوده والموجود من الامزجه خارج عن الاعتدال الحقيقي وهو
اما مفرد وهو الذي خرج عن الاعتدال في كيفيه واحده وهو الحار والبارد والرطب
واليابس واما مركب وهو الخارج عنه في الكيفيتين معا وهو الحار الرطب والحار

اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس فالممتزج الغير المعتدل لا يخرج عن احد هذه
الاقسام الثمانيه والممتزجات قد يجتمع فيحصل منها امتزاج ثان وربما اجتمعت ايضا فيحصل
ثالث وما زاد كالسكنجبين من السكر والخل فان لكل منهما مزاج وليس تساوي الاجزا ولا عدم
تساويها شرطا في المزاج وقد يكون القوه فيما مقداره صغير اقوى من القوه فيما مقداره اكبر منه
يعرف ذلك من قوى الادويه وغيرها والانفعالات الحاصله من الحار والبارد والرطب
واليابس كثيره كالنضج والطبخ والاذابه والحل والعقد والتعفن والتكرج والانحصار
والامتحان والانطراق والتلبد وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والمركب متى توفر عليه
من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي يليق به يسمى معتدل المزاج وان كان في نفسه
غير معتدل حقيقي وان لم يتوفر عليه ذلك يسمى خارجا عن الاعتدال ولو كان في نفسه معتدلا
حقيقيا والمعتدل بهذا المعنى اما نوعي او صنفي او شخصي او عضوي وكل واحد منها
اما بالنسبه الى الخارج عنه او الى الداخل فيه والنسب المختلفه الواقعه في بسايط الممتزج
لا سبيل لنا الى حصرها ولولا كثرتها لما كان ما يحصل بسببها من انواع الكاينات واصنافها
واشخاصها على هذه الكثره المشاهده التي يفوت احصاها كثره وبسببه المزاج لهذه المتكونات
كما يحصل اما هو من طريق تحصيل الاستعداد لوجودها الا من طريق انها اسباب فاعليه لها

الفصل الرابع في الكاينات التي يحدثها من العناصر بغير تركيب

ما يكون من العناصر من غير ان يكون احدها جز منه ينقسم الى ما يحدث فوق الارض والى
ما يحدث فيها اما ما يحدث فوق الارض فمنه ما سببه اشراق الشمس على المياه والارا
الرطبه فانها تحلل من الرطب بخارا ومن اليابس دخانا فاذا صعد البخار فربما تلطف وصار
هوا وربما بلغ الى الطبقه البارده من الهوا فتكاثف واجتمع سحابا وتقاطر مطرا وقد
يكون السحاب عن تكاثف الهوا بالبرد الشديد وربما كان البرد اقوى من ذلك فجمد السحاب
قبل تشكله بشكل القطرات فنزل ثلجا او جمده بعد تشكله بذلك فنزل بردا وان لم

يبلغ الى تلك الطبقة فان كان كثيرا صار ضبابا وان كان قليلا وتكاثف ببرد الليل فان لم يجمد
نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا واذا صعد الدخان مختلطا مع البخار وارتفعا معا الى
الهواء البارد وانعقد البخار سحابا واحتبس الدخان فيه فان بقي الدخان على حرارته قصد
الصعود وان برد قصد النزول وكيف كان فانه يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه
الرعد فان اشتعلت النار لشدة المحاكة حدث منه البرق او الصاعقة او هما معا باختلاف
شرايط محلها واذا وصل الى كرة النار وانقطع اتصاله بالارض واشتعل وسرى فيه الاشتعال
راى كان كوكبا يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق ودام فيه الاحتراق كان على صورة ذوابة
او ذنب او حية او حيوان له قرون وقد يحدث فيه علامات هايلة حمر وسود وقد يقف
تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك اياما واذا لم ينقطع اتصال الدخان من
الارض الى ان يصل الى كرة النار فيشتعل وينزل اشتعاله الى الارض واذا انكسر حر
الادخنة ببرد الهوا ربما تكاثف وقصدت النزول فيتموج بها الهوا فيحدث الريح وربما
كان حدوثها من كون الحركة الفلكية برد الادخنة عند وصولها الى كرة النار وربما حدث
من تخلخل الهوا وحركته من جانب الى جانب وقد تلتقي ريحان قويان مختلفا الجهة فيستديران
فتحدث الزوابع والبخار الصقيل يرى على مناسبات المرايا اشباح نور الشمس والقمر
وتلك المناسبات على التفصيل تعلم من علم المناظر والمرايا فاذا حدث في الهوا بين الرائي
والقمر غيم رطب رقيق لطيف لا يستر القمر عن الابصار انعكس ضوء البصر من اجزاء ذلك الغيم
الى القمر لان الضوء اذا وقع على صقيل انعكس الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع
المضيء منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضيء فيرى ضوء القمر ولا يرى شكله لان المراة اذا كانت
صغيرة لا تودي شكل المرائي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا فتودي كل واحد من تلك الاجزاء ضوء القمر
فيرى دايرة مضيئة وهي الهالة التي تودي القمر ونتيجة جميعا وتودي الشبح يجب ان لا يكون على
الاستقامة بين الناظر والمنظور اليه فان ذلك يودي نفس الشيء لا شبحه وما سوا المودي

من اجزاء الغيم تحت القمر يرى مظلما كما يحاذي غيم رقيق في وجه القمر فلا يرى فاذا
تجاوزه ظهر وقد يكون هالة تحت هالة وقد يكون للشمس ايضا هالة وهو اقل الوقوع
ع
ومتى وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة صافية وكان وراءها جسم
كثيف مثل جبل او سحاب مظلم حتى يكون كحال البلور الذي وراءه شيء ملون ينعكس
منه الشعاع وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا واجهنا تلك الاجزاء المائية ونظرنا
اليها صارت الشمس في خلاف جهة النظر فانعكس شعاع البصر من تلك الاجزاء الى
الشمس لكونها صقيلة فادى كل واحد منها لكونه صغيرا ضوء الشمس دون شكلها
ويكون ذلك اللون مركبا بحسب تركب الضوء مع لون المراة مع السحاب ويسمى ذلك
قوس قزح وسبب استدارة هذا القوس كون الشمس لو وصلت مركز دايرة لوجب ان
يكون القدر الذي يقع من تلك الدايرة فوق الارض يمر على تلك الاجزاء ولو تمت الدايرة
لكان تمامها تحت الارض وكلما كان ارتفاع الشمس اكثر كانت القوس اصغر ولهذا
اذا كانت الشمس في وسط السما لم يحدث القوس المذكور والسحاب والسارل
هي من اشباح البدر ايضا او لانه يحصل بقرب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل ضوء
الشمس في ذاته كما تقبله القمر والزرقة التي ترى كانها لون السما سببها ان الاجسام
الفلكية شفافة فلا ترى وما لا يرى فهو مظلم والهباءات والابخرة الحاصلة في
الجو مرئية فكانه يرى شيء ولا يرى شيء فيتولد لون بين البياض والسواد هو الزرقة
وهو من ادق الالوان للابصار وذلك هو فايدته واستضاءة الجو انما هي الهبا
المبثوث في الهوا لا للهوا نفسه وهذه الهباءات لصغرها لا تخرق الهوا فتنزل ولو
كان ما ليس بملون قابلا للضوء لما رايت الكواكب في الليل لان الارض اصغر من الشمس اضعافا
مضاعفة كما شهدت به مباحث علم الهيئة فلا يكون خارج من الشمس ومن ما شاهد
ف

من السما في الليل وليس ذلك الا لان السما لا تقبل الاضاءة لعدم تلونها ولهذا لا
نشاهد الكواكب في النهار وهو ان حس البصر اذا اشتغل برؤية ضوء كثير فانه لا يرى
ما ضعف عنه كثيرا كما اذا كان بين مشاعل كبيرة في الليل فلا يرى الكواكب ومن بعد
عن تلك الاضوا راها فهكذا الجو لعدم تلونه على صرافته لا يستضي الا بمخالطة ما له لون
وقد يحدث من بقية مادة الشهب السموم مع انه قد يكون ايضا من عبور الريح على ارض
غلب عليها السخن واما ما يحدث في الارض فهو اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال
والتلال وسببه ان الحر العظيم اذا صادف طينا كثيرا لزجا اما دفعة او على تدرج الايام عقده
حجرا عظيما وذلك الطين قد يجي مختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجري
او الرياح العاصفة تحفر الرخو منها وتبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح والسيول لا تزال
تغوص في تلك الحفر وقد يكون الجبال من تراكم عمارات خربت في ازمنة متطاولة ومن
غير ذلك ومنابع الجبال كثيرة فان كثيرا من العيون والسحب والمعادن يكون فيها او
فيما يقرب منها فانها لصلابتها لا ينفصل الابخرة عنها بل تحتقن فيها فتصير مددا للعيون كما
سنعرف ويشبه ان يكون مستقر الجبال ماءا وقد يشبه الجبال بالاناسي والاراضي
التي تحتها بالعروق والعيون بالاذناب والبحار والاودية بالقوابل وفي باطن الجبال من البداوات
ما ليس في سائر الاراضي وهي بسبب ارتفاعها ابرد فيبقى على ظواهرها من الانداء والثلوج
ما ليس في غيرها والابخرة المتصاعدة تحتبس فيها فلا تتفرق ولا تتحلل وكل ذلك مما يوجب تكون
السحب وتكون مواد المعادن وهي الابخرة الباقية مدة مديدة في موضع واحد يوجد فيها كما
كانت المعادن فيها كثيرة وسبب ارتفاع القدر المكشوف من الارض هو ما يحصل في
بعض جوانبها من الجبال والتلال وفي غيره من الاغوار والوهاد لاسباب لا نطلع عليها فتسيل
الما بالطبع الى المواضع العميقة وتنكشف المواضع المشرفة وتختلف المواضع المنكشفة من

الارض

الارض في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من احوالها بسبب اوضاعها
من السماويات وعلى حسب مسامتة الشمس لها وقربها وبعدها من مسامتتها وبسبب
مجاورة البحار والجبال والبعد عنها وباسباب اخرى لا يكاد ينضبط لنا كثير وقد
ذكر ما عرف منها في كتب الطب ولا يليق ذكره ههنا وربما اختلف ذلك او تبدل
بحسب تبدل الاسباب الموجبة له من المسامتة وغيرها فلا يتشابه حال الموضع الوا حد
في جميع الاوقات والادوار والحركة التي تعرض لجزء من اجزاء الارض وهي الزلزلة وسببه
ما يحول تحتها فيحرك ما فوقه فانه اذا تولد تحت الارض ريح او بخار او دخان او ما
يناسب ذلك وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقها جدا وحاول
ذلك الخروج ولم يتمكن لكثافة الارض تحرك في ذاته وحركها وربما يشق الارض لقوته
وقد ينفصل منه نار محرقة او اصوات هائلة وقد يكون تحت الارض نقب واسعة
ومواضع مثل الغيران فانهدت وانهد ما فوقها من الجبال والبلاد وقد تحدث
الزلزلة في الصيف والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحرارة الكا ئنة
عن الشعاع دفعة وحصول البرد الحاقن للرياح في تجاويف الارض بالتحصيف بغتة
والبرد الذي يعرض بغتة يفعل ما لا يفعله العارض بالتدريج والابخرة التي تحدث
تحت الارض اذا كانت كثيرة واعطيت مياها انشق منها الارض فان كان لها مدد حصل
منها العيون الجارية وتجري على الولاء لضرورة عدم الخلاء اذ ليس للهوا مدخل بين ما يخرج
وما يتبعه فانه كلما استحال ما في باطن الارض من الاهوية والابخرة المحتبسة ما بسبب
ما يعرض لها من شدة البرد جرت تلك المياه من الاعالي الى الاسافل وانجذب الى موا ضعها
هوا او بخار اخر اذ لو لم ينجذب اليها ذلك لبقيت خالية ثم يبرد ذلك الهوا او
البخار بالبرد الحاصل هناك فينقلب ماء ثم يجري فيستمد هوا او بخارا غيره

ولايزال الامر كذلك الا ان يمنع منه مانع حدث تدريجا او دفعة ومتى لم يكن لتلك
الابخرة والاهوية مدد حدث منها العيون الراكدة وان لم يكن الابخرة كثيرة وازيد عن
وجهها ثقل التراب صادفت مسدا واندفعت اليه فان كان لها مدد حدث منها القنوات
الجارية والانهار وقد يكون سبب العيون والقنوات وما يجري مجراها ما يسيل من
الثلوج واشباه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها ولو كان سببها
هو الاول فقط مع ان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتا لوجب
ان يكون هذه في الصيف ازيد وفي الشتا انقص والتجربة دلت على خلافه وهذه
الامور التي حكم بانها اسباب للحدث من العناصر بغير تركيب منها ما يسهل كونه
سببا بالتجربة والحدس وقد نجد امثالها مشاهدة كما نرى في الحمام من تصاعد
الابخرة وانعقادها وتقاطرها وما نراه من تكاثف ما يخرج من الانفاس في البرد
الشديد كالثلج وكرؤية سبعة الوان قوس قزح في قطعة قاعدا وما يجري مجراها
اذا كان موضوعه على ما راكد وكانت الشمس على قرب احد الافقين وغير ذلك من
احوال المرايا وما يرى فيها من الصور والالوان وهذا كله وامثاله من الحوادث يحكم
انها اسباب واما ما يحقق ذلك بما يشهد من القرائن والاحوال التي توجب الحدس
المفيد لليقين وقد يختلف ذلك بحسب اختلاف احوال الناس فيحصل اليقين بذلك
لبعضهم دون بعض وما ذكر من الاسباب لهذه التي لا يحدث بتركيب لا مانع ان يكون
في نفس الامر لها اسباب غيرها لجواز ان يكون للواحد بالنوع علل متعددة وجاز
ان يكون حدوث ذلك النوع عن بعضها اكثريا وعن بعضها اقليا وقد يكون في جملة
ما ذكر من الاسباب ما هو صالح للسببية فقط وان لم يكن سببا في الواقع ويجب
ان يعلم ان من الاسباب المذكورة لهذه ما علم بالحدس بانه غير تام السببية بل يحتاج

الى انضمام قوى روحانية لولاها لما كانت كافية في ايجاب ما هي اسبابه فان
من الرياح والزوابع ما يقلع الاشجار العظام ويختطف المراكب من البحار ومن الصو اعق
ما ينزل الى قعر البحر فيحرق ما يمر به من الحيوانات التي فيه وربما وقع على جبل فدكه
دكا وقد يكون جرم الصاعقة دقيقا مثل حد السيف فيقطع ما يصادفه من
الاشيا الصلبة بنصفين ولا يكون مقدار الانفراج الا قليلا هذا مع ان مادتها
قد قيل انها تكون لطيفة جدا لشدة سخونتها واللطافة توجب شدة الانفعال
لا قوة الفعل لاسيما مثل هذه الافعال العظيمة وقد ينفذ في الثياب والاشيا الر خوه
ويصدم بالاشيا الصلبة كالحديد والذهب فيذيبها حتى يذيب الذهب في الكيس
ولا يحرق الكيس ويذيب ذهب المراكب ولا يحرق المسمر من الكواكب ذوات
الاذناب ما يبقى شهورا عديدة وقد وجد فيها ما له حركات طولية وعرضية والاسبا ب
المادية والفاعلية التي ذكرتها لا تكفي في هذه وامثالها بل لا بد من القوى الروحانية
حتى تتم هذه الامور وما يجري مجراها وليس في قوة من شاهدناه او سمعنا به من
البشر ان يعرف العلل التامة لكل واحد واحد من هذه المتكونات على التفصيل بل ولا
ان يحصرها فضلا عن ان يحيط بعلة كل واحد منها واذ لا سبيل لنا الى استقصاء ذلك
فالاقتصار على هذا القدر منها هو احرى واولى

الفصل الخامس فيما يكون عن العناصر بتركيب منها وهو المواليد الثلاثة
المعدن والنبات والحيوان ؟ كل مركب من العناصر ذي صورة فاما ان لا يتحقق لنا
كون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صور ته
مبداية التغذية والنمو والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي
والثاني هو المركب الحيواني هذا هو وجه الحصر في الثلاثة وانما قلت اما ان لا يتحقق
لها ذلك او يتحقق ولم اقل اما ان لا يكون كذا او يكون لتجويز حس او حركة ارادية للنبات

او يعتد به ونمو وتوليد للمعدن وان لم نعلم ذلك ولا تحققه ومن المحتمل ان يكون لكل
سكون من الاجسام شعور ما فان الطبيعة لو لم تشعر لذاتها بشيا كان ما يسلا الماحرك
الحتم اليه بمقتضاها امر تاب دال على وجود ذلك الشي لها بالقوة قبل وجوده بالفعل
وجاز ان يكون ذلك كالوجود الذهني الذي لنا فيكون لها شعور ما بذلك الشي ويكون
هو العلة الغائية لفعلها وذكر انه قد شوهد بعض الاناث من النخل يتحرك الى جهة بعض
الذكور مهادون بعض في حال يكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة ولذا يميل عروقها
الى الصوب الذي فيه الماء في النهر واعوجاجها في صعودها عن الجدار المجاور لها وهو
مما يؤيد ان للنخل من النبات شعورا ما وادراكا وان كان لا يوجب الجزم بذلك
في المبدا القريب له بل في المبدا البعيد المدبر نفسا كان او عقلا ممكنا كان او
واجبا وسبحانك تحققه وكل واحد من المعادن والنبات والحيوان جنس لانواع
لا يتحصل لنا الى حصرها والمزاج المعد لكل جنس منها له عرض بين حدين لا يتجاوزهما
ويشتمل عرضه على امزجة نوعية كل منها بين حدين لا يتجاوزهما النوع ولذلك
يشتمل المزاج النوعي على امزجة صنفية والصنفي على امزجة شخصية ولكل واحد من
المواليد صورة نوعية مقومة هي كماله الاول منها تنبعث لصفاته المحسوسة
وغيرها من كمالاته الثواني ويكون المعادن هو من امتزاج الابخرة والادخنة المحتبسة
في باطن الجبال والارضين امتزاجا على ضروب بحسب اختلاف الامكنة وفصول
السنة والمواد فان في بعض الاراضي قوى مولدة لمعادن مخصوصة ولهذا لا تولد
تلك في اي بقعة اتفق ولذلك حال الازمنة بسبب مسامتة الشمس واعراضها
عن المسامتة واحوال اخرى لا نطلع عليها وما غلب فيه البخار على الدخان وانعقد
اصلب انعقادا تاما كان منه جواهر غير منطرقة عسرة الذوب او ممتنعة كالبلور
والياقوت ونحوهما والكبريت حصل من بخار امتزج مع دخان وهواء امتزاجا تاما حتى

حصل فيه دهنية والزيبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه
وقد يشبه بكونه قطرات الماء التي تغشاها اجزاء ترابية كالغلاف لها فاذا التقت
قطرة منها قطرة اخرى انحرق الغلاف وصارت علاقا واحدا لها لانه من مائية خالطتها ارضية
لطيفة كبريتية مخالطة شديدة حتى ان كل جزء يسير منها تغشاه شي من تلك الترابية
كانها حلية لذلك الجزء المتميز وسبب بياض الزيبق هو صفاء مائيته وبياض ارضيته
اللطيفة وممازجة هوائية له واذا امتزج البخار والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتد   ال
كان منها الاجساد المنطرقة الصابرة على النار الذائبة بها دهنية هي كالذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص ومنها ما لا ينفك الا بالحيلة كالحديد ولعل هذه السبعة
مركبة من الزيبق والكبريت ولهذا ما يرى الزيبق متعلقا بها ومندرجا فيما ادس منها
واذا انعقد الزيبق برائحة الكبريت كان كالرصاص ويشبه ان يكون اختلاف هذه
بسبب ان الزيبق والكبريت اذا كانا صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة واما ان كانا نقيين وكان في الكبريت قوة صبا   غة
لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا
والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق غير
جيد المخالطة للكبريت تولد الرصاص الابيض وان كان الزيبق والكبريت رديين فان
كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كانا مع
رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الرصاص الاسود وهو الاسرب وما يتولد من المعادن   ن
ولا ينطرق كالزجاج لغلبة مائية وقلة دهنية وارضية ومما لا يذوب ولا ينطرق
ويصعب تحليله لغلبة الارضية فيه وقلة المائية والدهنية كالمرقشيثا والطلق
وما ينطرق ويذوب للدهنية المحفوظة الغير التامة الانعقاد والمائية الحابسة وما

يستعمل فيه النار فتفنيه عليه هوائيه او ناريه وكلما ينعقد بالحر ينحل بالبرد كالملح وما ينعقد بالبرد ينحل بالحر كالشمع والجمد يتكون من طين بطبخه الحرارة واذا اغلب الدخان على البخار تولد جواهر غير منطرقة ولا ذائبة بالنار وحدها مثل النوشادر والملح ولهذا قد يجد النوشادر من بخار الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا والنوشادر يقرب بكونه من الملح الا ان النارية فيه اكثر ولذلك لا يبقى عند التصعيد شيء منه اسفل ويحصل هذا الاستدعى بطويلا ويكتسب منه صناعات كثيرة وقد ظهر مما ذكر ان الجواهر المعدنية اما منطرقة كالاجساد السبعة او غير منطرقة وهي اما ان يكون عدم قبولها للتطرق لغاية صلابتها كالبلور والياقوت او لغاية لينها كالزيبق والتي في غاية الصلابة اما ان يحل بالماء كالملح والنوشادر واما ان لا يحل به كالكبريت والزرنيخ وفي بعض المعدنيات نوريه مفرحة كما في الياقوت والذهب واكثر احكام هذه المعادن في تركيبها وغير حقيقة الحدس والتجربة على قياس ما مر في الاثار العلويه والسفليه ويكون النبات هو من امتزاج العناصر ايم من الامتزاج الواقع في المعدنيات واقرب الى الاعتدال وابعد عن غاية التضاد في الكيفيات الممتزجة فلهذا يستعد لقبول صورة اشرف من صورها حتى يحصل فيه من الاثار ما لا يحصل في تلك او ما هو اقوى واظهر منها كالتغذية والنمو والتوليد التي يذكر احكامها عند الكلام في النفس واما احتاج الى التغذية ليحفظ اذا كان كاملا واحتاج الى النمو ليكمل مع ذلك اذا كان ناقصا وكلاهما بحسب الشخص واحتاج الى التوليد بحسب النوع ليستبقي حصول امثاله وبعض النبات تقسيمات كثيرة وفيه الات تجري مجرى الات الحيوان كالعروق لتأدية الغذاء وكالقشور الجارية مجرى الجلد وكالشوك والسل الجاري مجرى القرون والمخالب التي هي كالسلاح للحيوان يدفع به بعض الافات الخارجيه واصله الذي في الارض يجري مجرى الرأس ولهذا اذا قطع بطلت قواه والكلام في النبات طويل وقد افرذت له كتب ذكر فيها ما يوقف عليه من احكامه وفي علم الطب ذكر كثير من قواه وافعاله في بدن الانسان ولا يلائم هذا الكتاب ذكر شيء من ذلك ويكون الحيوان هو من مزاج اقرب الى الاعتدال واحسن واتم من الامزجة النباتيه ولهذا استعد لقبول كمال هو اكمل من الكمال النباتي ولاجل ذلك ظهر عنه افعال القوى النباتيه وزيادة افعال قوى اخرى كالحركة الاراديه والادراكات التي ليس للنبات مثلها البته وان كان له شيء منها فهو اضعف بكثير مما للحيوان واخفى بحيث هو من الخفا ان كان حاصلا الى حد الشك فيه كما مر واما كان المزاج الاعدل اقبل للكمال للتجربة ولان انكسار تضاد الكيفيات واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية هو نسبة ما لها الى مبداها الواحد ونسبتها يستحق لان يفيض عليها صورة او نفس تحفظها فكلما كان الانكسار اتم كانت النسبة اكمل والنفس الفائضة بمبداها اشبه ولهذا كانت الارواح التي تقرب الاجزاء التعليه الجنس فيها من التساوي هي اول شيء يتعلق النفس به وهي التي تحمل القوى النفسانيه والحيوانيه والطبيعيه ولاجله كان اذا وقعت سدة في موضع من البدن يمنع من نفوذ الروح المذكور الى عضو عدم ذلك العضو الحس والحركة الاراديه الى ان يمكن الروح من النفوذ اليه والاطلاق لفظ الروح على هذه وعلى النفس الناطقة بالاشتراك ومن وقف على هذا علم علما يقينا بالحدس ان لاعتدال المزاج تاثيرا قويا في ازدياد الكمال الفائض على المواد العنصريه من المبدا الفاعل له وينقسم الحيوان الى ناطق واعجم فالناطق ما يحقق له ادراك كلي كالانسان والاعجم ما لا يتحقق له ذلك وان جاز كونه له في نفس الامر لكن لم يتحقق لنا ذلك ونحن فلم نشاهد من الناطق الا نوع الانسان لكنا سمعنا بانواع اخرى كالجن وغيرهم واما الحيوانات العجم فانواعها كثيرة تفوت الاحصاء وتحت الانواع اصناف وتحتها اشخاص وقد تكلم في هذه الاقسام كلاما طويلا في الكتب المختصة به وكذلك في اعضائها ومنفعة عضو عضو منها لا سيما فيما يختص بالانسان في كتب الطب وغيرها وسيورد في علم

النفس وبيان حكمة الباري جل جلاله في مخلوقاته كلاماً يتعلق بهذا الموضع اخرته لكون ذكره هناك انسب وانفع

الفصل السادس في اثبات المحدد للجهات وذكر لوازمه

وجود الاجسام السفلية المتحركة حركة مستقيمة دل من حيث مشاهدة حركتها على ثبوت جهتين محددتين مختلفتين بالطبع ولولا اختلافهما بالطبع لما كان كون بعض الاجسام متوجها الى احديهما وبعضها متوجها الى الاخرى كالنار والارض مثلاً باولى من العكس ولو كان خلاء فقط او ابعاد مفروضة او جسم واحد فقط غير متناه لما امكن ان يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق واسفل ويمين ويسار وخلف وقدام ولا يمكن ان تكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية لان كل جهة موجودة فالها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى وذاتها لا تخلو اما ان تكون متجزية او غير متجزية فان كانت متجزية فالابعد من جزيها عن المشير هو الجهة فلا تكون الجهة بكليتها جهة بل بعضها هو الجهة ويلزم ان يكون لها امتداد في جهة فلا يكون بنفسها جهة وان كانت غير متجزية فلها وضع لا محالة والا لم يكن اليها اشارة وكلما له وضع وهو غير منقسم فهو حد ونهاية لا يكون ما وراءه منه فالجهات محدودة باطراف وما لا نهاية لاحد فيه بالطبع بل يعين ان يكون فيه ذلك اوله بالفرض وكل حد يفرض فيه فلا يخالف الاخر الا بالعدد لان كل الحدود والاطراف المفروضة فيه هي في طبيعة واحدة فليس بعضها بالفوقية وبعضها بالسفلية اولى من العكس واذا فرض الجهات المتقابلة في جسم واحد متناه على انها في سطحه او في عمقه فذلك غير جائز ايضا لان سطحه ان كان كريا لم يكن ما يفرض فيه مختلفا بالنوع وان كان مضلعا فليس ذلك طبيعيا له فانه قد مر قبل ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة والجهات الطبيعية لا تلزم الامور الخارجة عن الطبع وردت فيه زيادة بيان ومع ذلك فان اختلفت بحسب تقابل السطوح او اضلاعها فاختلافها بالعدد لا بالنوع وان اختلفت بحسب ان الذي على النقطة يخالف ما على

الخط

الخط او الذي على الخط يخالف ما على السطح فلا يقع بسببه غاية الاختلاف الواقع في مثل العلو والسفل وكذا لو فرضت الحدود في عمقه وان كان حد في سطحه واخر في عمقه فالذي في العمق يجب ان لا يكون على اي نقطة اتفقت من العمق بل التي هي في غاية البعد عن السطح وتلك هي المركز لا سيما ان كان الشكل طبيعيا وهو المستدير فلا يتحدد جهتا العلو والسفل بالجسم الواحد الا بالمحيط والمركز فاما اذا كانت الاجسام كثيرة فان اتفق نوعها لم يحصل بسببها الجهات المتضادة وان اختلف نوعها وجب ان يكون عدد الجهات بعددها اللهم الا ان يكون علة ذلك لا الاختلاف المطلق لكن اختلاف معين ولا يجوز ان يكون ذلك معينا على اختلاف الطبيعتين من غير اختلاف الوضعين والا لم يكن علة لتضاد الجهات لان احدى الجهات اذا تعينت تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم زائلة عن حدها ولو لم يعتبر اختلاف الوضع لكان التضاد يقع بين الجهتين كيف كان وضع احدهما من الاخر وبعده منه فكانت الجهة ينتقل بانتقال احد الجسمين وليس كذلك بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى في حدها وبعدها ولم ينتقل البتة فلا بد مع اختلاف طبيعتي الجسمين من وضع محدود وبعد مقدر ولا يمكن ان يكون هذا ايضا الا على سبيل مركز ومحيط والا فاذا فرض احدهما في جانب من الاجرام لم يكن اختصاصه بذلك الجانب لطبيعته والا لكان ذلك الجانب مباينا لسائر الجوانب لا بسبب هذا الجسم اذ لو كان بسببه لكان حيث يكون يحاله لحاله مع هذا الوضع بعينه واذا لم يكن طبيعته تقتضي ذلك الاختصاص بل اختص اي بعد كان بما هو مساو لهذا البعد فان كان ذلك الجسم محيطا كان هذا محالا لانه ويكانه يحاط ذلك الجرم وعلى قياس مركزه اذ يعني بالمركز ههنا كل محاط لا نقطة بعينها وان كان غير محيط فالبعد المساوي منه كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط بذلك الجسم فان الخلا لا يحدده وقد فرض هذا غير محيط وعلم ان اختصاصه بذلك من جملة ما له ان

حصل فيه فهو عن سبب خارج ويجوز مفارقته لذلك الموضع بعينه فهو حاصل فيه قبل
حصول هذا الجسم فيه فلا يكون بسبب تحدده وقد كان فرض انه محدد له وهذا محال
ومتى كان الجسم المحدد محيطًا لتحديد الجهتين لان الاحاطة تثبت المركز فتثبت غايه البعد
منه وغايه القرب من غير حاجة الى جسم اخر ولو فرض المحدد محاطًا تحدد به القرب
ولم تحدد البعد فلم يكف لتحدد الجهتين والا لكانت جهه البعد تتحدد بالخلا بل لابد من
جسم محيط لتحديد الجهه الاخرى واجمال هذا الكلام هو ان يقال ان المحدد انما يكون
جسم مستدير او اجسام مستديره لان المحدد يجب ان يكون جسمًا بسيطًا ولو كان المحدد
جسمين او اكثر لزم ان يكون قد تحددت الجهه من قبل الجسمين او الاجسام وان يكون
تلك الاجسام يصح عليها مفارقته المنتها وتحدد الجهات كما ستعرف لا يصح عليه مفارقة
مكانه ولو كان المحدد جسمًا واحدًا مستديرًا من حيث هو واحد يتحدد منه سطح القرب
وسطح البعد لزم ان يكون شي واحد مطلوبًا ومهروبًا عنه فيجب ان يكون الجسم المستدير
المحدد يحدد بمحيطه ومركزه وههنا وجه اخر في اثبات تحدد مبني على تناهي الابعاد
وتقريره ان الاشارة الحسيه لكون الابعاد لابد وان يكون متناهيه كما مر غير ممكن
ذهابها الى ما لا نهايه له وكذا المحول القاصد جهه والجهه المشار اليها والمقصوده
بالحركه لابد وان يكون موجوده في نفسها والا لم يصح تلك الاشاره والقصد فانه
ليس حال ما يحل حركه مكانيه كحال ما يحل من كيفيه الى كيفيه مثلا فان الكيفيه المحول
اليها محصله بنفس الحركه وليست الجهه للحركه الاينيه كذلك ولكون الاشاره اليها حسيه
وجب ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع فاما جسم او جسماني فالجهه اما جسم او جسمانيه
ولا جائز ان يكون جسمًا لانه لا شي من الجهه يقبل التجزيه وكل جسم قابل لها فلا شي من الجهه
بجسم وبيان الصغرى ان وضع الجهه في امتداد ماخذ الاشاره والحركه ولو كان وضعها
خارج عن ذلك لما كانا اليها فلو انقسمت في ذلك الامتداد فالمحول الواصل الى ما هو

لها اقرب الجزئين منه ان وقف فما وصل اليه هو الجهه لا ما وراه وان لم يقف
فاما ان يكون متحركًا الى الجهه او عنها او فيها وهذا الثالث يرجع الى الاولين فان
الحركه في المستقيم لابد وان يكون اما الى جهه او عن جهه والا لكانت المسافه المقطوعه
بالحركه هي الجهه وهو ظاهر البطلان واذا كان متحركًا اليها او عنها فعلى التقديرين
يكون جزء الجهه هي كلها وذلك ممتنع فالجهه جسمانيه وهي حد في الامتداد المذكور
غير منقسم ولا بالقوه وكل جهه يشتمل على ما هو من ضروره والجسم المحدد لها لا يجوز ان
يتركب من اجزا مختلفه لكون تلك الاجزا يجب كونها حينئذ مختلفه الجهات وجهاتها
متعدده عليها لا محاله وهي متقدمه على الجسم المركب منها والمتقدم على المتقدم متقدم
فيتقدم الجهات على تحددها هذا خلف فاذن المحدد يكون بسيطًا في نفسه ويكون
شكله هو الكره اذ هو الطبيعي لكل جسم بسيط كما عرفت ولو لم يكن ذي الشكل
لا يمكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل لا يخلو من حركة مكانيه
من جهة الى جهه فيكون الجهه قبل تحددها فيعود الخلف المذكور وايضًا فلو لم
يكن كريًا لكان بعض اجزايه اعلى من بعض مع انه لا اولويه في تعين بعض اجزايه
للعلويه وبعضها للسفليه وهذا الذي لا يمكن ان يحدد ما هو خارج عنه لاحتياج
في التعلق بما هو خارج عنه الى الجهه فيكون متقدمه عليه وهو محال فاذن يحددها
هو داخل فيه ولا يتبع التميز فما هو داخل فيه باعتبار الجهه لا بالمركز والمحيط
فتحدد به جهتان هما ماخذا امتداد واحد لا غير ومن تامل ما قيل بالملاحظة فلا
يشك في وجود جسم هو منتهى الاشارات الحسيه محيط بكل الاجسام غير مركب وغير
متحرك بالحركه المستقيمه والا لكان لحركته جهه متقدمه الى تحدد غيره ويستبان لذلك
مزيد تقرير والمحدد يتعين به اوضاع الاجسام واماكنها ويتقدم على جميع الحركات والسكنات
الطبيعيه والقسريه بالطبع وان كان وضعه يتعين بماهيته لا بمعنى ان يتعين وضع كل

واحد منهما يعين وضع الآخر والالزم الدور بل بمعنى ان يعين وضع الاجزاء وضع كل واحد
منهما بوجود الاخر وبذاته لا يعين وضعه والمحدد ليس بعض اجزائه المفروضة فيه اذ لا
جزء له بالفعل كما سبق اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من غيرهما فكل وضع معين له فهو من
الاحوال الممكنة اللحوق به وكل ممكن اللحوق ممكن التبدل باعتبار ذاته وان جاز ان يمنع من تبدله
امر خارجي فوضع المحدد ممكن التبدل ولا يتأتى تبدله الا بالحركة ولا يتصور حركته الا بتبديل
نسبته اما الى داخل فيه او الى خارج عنه واذ لا خارج عنه والا لكان محددا للجهة بما فوقه
فلا يكون محددا لكل الجهات وكلامنا انما هو في المحدد فكلها بعين تبدل النسبة الى الداخل
وهذه النسبة لا تتبدل على تقدير ان يكون هو وجميع ما فيه متحركا لانه يلزم ان لا يتعين لتلك
الحركة صوب ولا يتصور تمام دورة الا اذا وصل المفروض جزءا الى حيث فارق ومتى لم يكن في
داخله ما هو ساكن لم يمكن ذلك الاستتمام وحركاتهما لو تساوتا لم يتصور تبدل النسبة
ولو فضلت احديهما على الاخرى فالذي فضلت حركته متحرك والاخر في حكم الساكن فاذا
تحرك المحيط فيجب ان يكون شيء مما في حشوه فان تحركه يتبدل نسبته الى واحد منهما الى
الاخر ولو كان الجسم الاول مع سكون من الاول فليس يكون لاحدهما اختصاص باختلاف
النسب من دون الاخر فلا يكون هناك حركة خاصة باحد الجسمين واما الساكن فلا
يختلف النسب فيه الا الى المتحرك فلا بد مع وجود الحركة الوضعية من وجود جسم ثابت
فانه ما لم يكن وضع لم يكن حركة وضعية كما انه اذا لم يكن ان لم يكن حركة في الاين ولا سكون
فيه وما لم يكن جسم ثابت لم يكن وضع يختلف معه نسب الحركات وكما لا بد من وجود
جسم مستدير حتى يوجد الحركة المستقيمة فكذلك لا بد من وجود جسم ثابت حتى يوجد
الحركة المستديرة الوضعية والحركة المستقيمة ممتنعة على محدد كل الجهات اذ لو تحرك
لتلك لكان له حيز طبيعي من شانه ان يفارقه ويعاوده فيكون وضعه الطبيعي متحدد الجهة
لاجله لانه لانه قد يفارق موضعه ويرجع اليه وهو في الحالتين ذو جهة موضعه الطبيعي

جسم

جسم غيره وما لم توجد الجهة لا تقع الحركة نحوها فتلك الجهة اما متقدمة عليه او معه
وكيف كان لم يكن هو محددها فلا يكون محددا لكل الجهات وفرض محددا لها هذا
خلف وايضا لم يصح عليه الانتقال بالحركة المستقيمة لكان لا يخلو اما ان يقتضي طبعا عه
الكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتض فكيف تحدد به الجهة مع جواز ان لا
يكون هناك وان اقتضى طباعه الكون فيها وهو جائز المفارقة لها وطالب لها بالطبع
وجب ان يكون حاصلة حتى يطلبها بكليته واجزائه فلا يكون الجهة متحددة الذات به بل
بجسم آخر على انك تعلم انه لو تحرك حركة مستقيمة لوقعت الحركة الى الاصوب وهو محال
وبهذا نظهر ايضا انه لا يجوز ان يتركب من اجسام مختلفة الطبايع وان كان من سبق
بيان ذلك بوجه آخر وانه لو تركب منها لكانت بسايطه قابلة للاجتماع فيصح عليه الانفعال ب
من جهة الى جهة ويلزم من كونه لا يقبل الحركة المستقيمة ان لا يقبل الخرق والالتيام
فانهما لا يتصوران الا بها ولا يقبل التخلخل والتكاثف لما بعينه واذ هو لا يتحرك الى فوق ت
ولا الى اسفل فهو لا ثقيل ولا خفيف ولا حار ولا بارد واذ لا يقبل الانفعال اصلا لا
بسهولة ولا بعسر فهو لا رطب ولا يابس ولا يقبل الكون والفساد اي لا يخلع مادته
صورته ويلبس صورة اخرى لما به لجبر اخراد لو كان قابلا لها فالصورة الكاسدة ان حصل ث
في حيز الغريب بحسبها ووقف فيه كان حيز الغريب طبيعيا وهذا محال وان كان
يتحرك عنه الطبع فهو بحركة مستقيمة وان كان في حيز الطبيعي بحسب الصورة المكونة
فان يكون فيه وهو حال لم يكن الخلا ممتنعا وقد ابطلناه وان يكون فيه وليس حال فان
لم يدفع ذلك الجسم عن ذلك الحيز لزم تداخل جسمين وهو محال فان دفعه فالدافع له فوج
كلاهما قابل الحركة المستقيمة واما كونه هل يخلع صورة ويلبس اخرى لما به لتغير ذلك
الحيز وهل يستحيل استحالة لا تؤثر في جوهره فذلك مما نتبينه على الحركة بما يرد في
المستانف وكذلك كونه هل يصح عدمه او لا يصح والمحدد ان كان فيه ميل مستدير

فهو ميل ارادي اذ ليس حركته بالطبيعه الى بعض الجوانب اولى من حركته الى غيره لتساوي
اوضاعه والجهات الغير الطبيعيه لا نهايه لها ولكن بحسب حركه الحيوان بما رجحات فان
الذي اليه اول حركته التسو يسمى فوق وما يقابله تحت واذا عني بالفوق ما يلي راس
الانسان وبالسفل ما يلي قدمه فهو مما يتبدل بتبدل الوضع ثم ان الارض كره والجانب
الذي يلي راس الواقف على موضع منها يلي اخمص الواقف على الجانب الاخر منها في مقابلته
وبالعكس ولا للفلك الفوق بمعنى القرب من الفلك والسفل بمعنى البعد عنه فان ذلك
لا يختلف باختلاف الازمنه والامكنه واما اليمين وهو الذي منه مبدا الحركه والشمال
وهو مقابله والقدام هو الذي اليه الحركه الاراديه طبعا والخلف وهو المقابل له وظاهر
انها تختلف بحسب اختلاف الاوضاع ولا يجوز وجود محددين لا يكون احدهما محيطا بالاخر فانهما
لا يتماسان بل يكون بينهما فرجه فان لم يملاها جرم وقع الخلا وهو محال وان ملاها جرم فهو جرم متمم
لا محاله وله طرفان فاسبق محددا فوقهما فلم يكونا محددين لكل الجهات وهو على خلاف ما فرض

الفصل السابع في سائر الافلاك والكواكب وذكر جمله من احكامها

كلما يتحرك من الاجرام السماويه على الاستداره ففيه ميل مستدير لاستحاله
وجود الحركه بدون الميل وليس هو بقاسر والا لكانت حركاتها على مواضعه القاسر
فلزم استواها في السرعه والبطو وهو على خلاف الواقع وليست حركاتها طبيعيه
لان الحركه المستديره لا تكون بالطبيعه كما عرفت فهي بالاراده وبسائطها عن
اذا كان في طباعها ميل مستدير امتنع ان يكون في طباعها ميل مستقيم لان
الطبيعه الواحده لا تقتضي امرين مختلفين ولا تقتضي توجها الى شي باحد الميلين وتوجها
عنه بالاخر وليس الحكم في ذلك كالحكم في اقتضا الطبيعه الحركه والسكون فانها انما
اقتضت استدعا المكان الطبيعي فقط فاذا اخرج الجسم عنه بالقسر عادت اليه بالحركه
واذا كان فيه حفظته بالسكون فاقتضاها في حالتي الحركه والسكون واحد ولا كذلك

اقتضا

اقتضا الميلين المذكورين فان اقتضا الحركه المستديره مغاير لاستدعا المكان الطبيعي ثم في
الامكنه مكان طبيعي تطلبه المتحول على الاستقامه وليس في الاوضاع وضع طبيعي تطلبه المتحرك
على الاستداره ولذلك استندت احدى الحركتين الى الطبيعه دون الاخرى هذا حكم ما هو
بسيط منها ويلزم منه ان لا يحترق ولا يتخلخل ولا يتكاثف وان لا يكون ثقيلا ولا خفيفا ولا حارا
ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ولا قابلا للنمو والفساد على قياس ما عرف في المحدد واما
هل يجوز ان يكون في سائر الافلاك مركبا وان كان فيها ذلك فهل حكم في امتناع اجتماع
الميلين وغيره مما يلزمه هذا الحكم الذي هو لبسائطها ففيه نظر والذي يجب ان
يحقق هيهنا انه لو كانت السماويات او شي منها غير دائم الوجود او كان شي من اعرا
العارض او شي من احوالها غير ثابت لافتقر الى فلك او افلاك اخرى متحركه على
الدوام حركه دوريه لا تتغير في شي من ذلك لما ستعلم ان الحادث لا يوجد الا وهو معلول
من الحركه الدوريه واما الاعراض الاضافيه التي لا يثبت نفاره فيجوز اختلافها
فيها فان حركاتها المختلفه تحصل بسببها اختلاف اضافات كالتثليث والتربيع والتسديس
والمقارنه والمقابله واصناف من الاختلاف في مطارح شعاعاتها وامتزاجات تتبع منها
ليس في قوه البشر استقصا جميعها وبذلك حصلت الاستعدادات المختلفه في عالم العناصر هذا
والكواكب المشاهده في التباعد منها سبعه سياره لا تثبت نسبه اوضاع بعضها من بعض
ووجد باقيها نسبه اوضاع بعضها الى بعض محفوظه لم يتغير بحسب الحس في الازمان المتطاولة
ولا في شي من التواريخ التي نقلت الينا ووجد لهذا الباقي حركه بطيئه يظهر منها القليل في
السنين الطويله وهو على ما وجده المتاخرون في كل مايه سنه قريب درجه ونصف من دور
الفلك الذي يتم دوره مقسوم بثلاث مايه وستين درجة وسميت السبعة بالمتحيره وهي
القمر وعطارد والزهره والمريخ والمشتري وزحل والباقيه سميت الثوابت وهي كثيره تفوت
الاحصا ويحتمل ان يكون المجره منها لكنها كواكب متقاربه الوضع فرايت كلطخه واحدة وكل واحد

من المتحيرة لسامتت الثوابت وتحولت منها نحو المشرق واما الثوابت فلان لو كانت
المتحيرة لما سامتت لو كان منها في ناحية من المغرب وعاد اليه في مدة معلومة ومضت عليه
مدد متطاولة وحدث مسامتة له في الجانب الشرقي من ذلك الموضع فدل على ان
الثوابت تتحرك نحو المشرق ثم كل واحد من المتحيرة واكثر الثوابت المشاهدة تتحرك من المشرق
الى المغرب في كل يوم بليلة دورة واحدة وهو دال على وجود فلك محيط بكلها عدا فلك
الجوزهر ولو كانت الكواكب كلها مركوزة في فلك واحد يتحرك بحركته الى المغرب وتحركها الفلك
المحيط به الى المشرق لتساوت حركتها الى جهة المغرب في السرعة والبطء ولم نجد الامر كذا
فهي في عدة افلاك يحيط بعضها ببعض وقد وجد القمر تحت فلك عطارد والشمس وفلك
عطارد تحت فلك الزهرة ولما كانت الزهرة كاسفة للمريخ والمريخ كاسفا للمشتري والمشتري
كاسفا لزحل وزحل كاسفا لبعض الثوابت علم ان فلك الكاسف تحت فلك المكسوف واحتمل
كون الثوابت في فلك واحد او في افلاك متعددة متساوية الحركة والفلك المدير
للكل تسمى منطقته معدل النهار ومحوره محور العالم وقطباه قطبي العالم وحركته
بالنسبة الى الافاق اعني الدوائر الموهومة التي تفصل في كل موضع بين الظاهر من الفلك
والخفي منه وتقطع معدل النهار على نقطتين متقابلتين تسمى احدهما شرقية والاخرى غربية هي
على ثلثة اقسام اما دولابية وهي في خط الاستوا واما رحوية وهي في المواضع المسامتة
لقطب العالم واما حمائلية وهي في غيرهما من المواضع ووجدت الشمس في المساكن التي يدور
الفلك فيها دولابيا مائلة الى الشمال تارة والى الجنوب اخرى وتبقى قرب نصف السنة في
احد الجانبين وقرب نصفها في الجانب الاخر فاذا توهمنا خطا خارجا من مركز الارض ومنتهيا
الى سطح الفلك الاعظم مارا بجرم الشمس ودارت الشمس بحركتها الخاصة بها دورة
تامة فانه يرسم في سطح ذلك الفلك دائرة عظيمة مقاطعة لمعدل النهار تسمى فلك البروج
ونقطة التقاطع منها التي اذا جاوزتها الشمس حصلت في الشمال هي نقطة الاعتدال

الخريفي ومنتصف ما بين نقطتي التقاطع في الجهة الشمالية هو نقطة الانقلاب الصيفي وفي
الجهة الجنوبية هو نقطة الانقلاب الشتوي واذا توهم انقسام ما بين كل نقطتين من النقط
الاربع بثلثة اقسام متساوية وتوهمنا ست دوائر تمر كل واحدة منها على نقطتين متقابلتين
من النقط الاثني عشر انقسم سطح الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها تسمى برجا
واذا كانت الشمس فيما بين نقطتي الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي كان الزمان ربيعا
واذا كانت في الربع الذي يليه من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في الربع الثالث
كان خريفا واذا كانت في الربع الرابع كان شتاء والمساكن المسامتة لمعدل النهار يصل
الشمس الى سمت رؤوسهم في نقطتي الاعتدالين الربيعي والخريفي وكل واحد من الوقتين
هو عندهم صيف وبعد كل صيف خريف وشتاء وربيع فهنالك ربيعان وصيفان وخريفان
وشتاءان وان كانت كل هذه فصول متشابهة عندهم بحسب مسامتة الشمس واما
هذه المواضع تمر كلها على قطبي العالم وتقطع معدل النهار والدوائر الموازية لها من القطب
الى القطب بنصفين متساويين على زوايا قائمة فيكون لكل كوكب هنالك طلوع وغروب
ويتساوى زمان المكث فوق الارض وتحتها ويتساوى الليل والنهار هنالك ابدا
ويقاطع الافاق معدل النهار في المواضع المائلة عنه لا على زوايا قائمة فيرتفع هنالك احد
قطبي العالم عن الافق وينحط الاخر عنه ويكون بعض الكواكب ابدي الظهور وبعضها ابدي
الخفا ويكون الافق قاطعا للدوائر الموازية لمعدل النهار بنصفين مختلفين واذا كان
القطب الشمالي ظاهرا كانت القوس الظاهرة من الدوائر الشمالية فوق الارض اعظم
من التي تحتها ومن الجنوبية بخلاف ذلك ويكون النهار اطول من الليل اذا كانت الشمس
هنالك في البروج الشمالية واقصر اذا كانت في الجنوبية والمواضع التي فيما بين دائرة البروج
ومعدل النهار يصير الشمس الى سمت رؤوسهم في كل دورة سنوية دفعتين والتي في

مسامته الانقلاب الصيفي ينتهي الى سمت رؤوسهم دفعه واحده فقط ولا تجاوز ذلك
ولا ينتهي الى سمت الراس والمواضع التي تكون مدار نقطه الانقلاب الصيفي فيها ابدي
الظهور فالشمس تبقى في الدوره الواحده فوق الارض عند وصولها الى تلك النقطه
ويظهر لها بعد ذلك طلوع وغروب واذا انتهت الى نقطه الانقلاب الشتوي تبقى
في الدوره الواحده تحت الارض والمواضع التي ينطبق فيها قطب فلك البروج على
سمت الراس ينطبق فيها فلك البروج على الافق واذا مال القطب نحو الجنوب
ارتفع نصف فلك البروج عن الافق دفعه وانخفض النصف الاخر دفعه والمواضع
الذي ينطبق فيها قطب العالم على سمت الراس ينطبق الافق على معدل النهار ويكون
محور العالم قايما على سطح الافق وتدور الكره حركه دوريه رحويه ويبقى نصف فلك
البروج ظاهرا ابدا ونصفه خفيا ابدا ثم تكون السنه كلها يوما وليله تقريبا نصفها
يكون نهارا وقريب نصفها يكون ليلا وانما كان قريبا من النصف لا النصف حقيقه بسبب
ما يظهر من بطو حركه الشمس في بعض الفلك وسرعتها في بعضه وحركه الشمس ليست على
محيط فلك مركزه مركز العالم والا لما اختلف بعدها عن جميع المواضع المسامته لفلك
البروج فما كانت تختلف اثارها في تلك المواضع ولما وجدت اثارها التي من مقتضيات
شعاعها كتسخين الارض وتوليد الابخره في ناحيه الجنوب اكثر واقوى من وجودها في ناحيه
الشمال دل ذلك من طريق الحدس مضافا الى ما وجد بالرصد من اختلاف حركتها في نصف
منطقه البروج بالسرعه والبطو من كون جرمها في الكسوفات في اواسط زمان البطو اصغر
قليلا منه في اواسط زمان السرعه على كونها في البطو ابعد في مركز العالم وفي السرعه
اقرب اليه فتكون حركتها اذا لم تكن خارقه الفلك اما على محيط كره شامله للارض لكن
مركزها خارج عن مركز الارض فيقرب تاره من الارض ويبعد اخرى وابعد بعدها يسمى

الاوج

الاوج واقرب قربها يسمى الحضيض ودلت المشاهده على ان القمر في حركته من الغرب
الى الشرق يسرع تاره ويبطي اخرى من غير ان يختص ذلك بموضع معين من الفلك بل يقع
في جميع اوضاعه وهذا اذا لم يعرض لحركاته البسيطه اختلاف ولا يخرق حركه الفلك
هو دليل على انه يتحرك على فلك تدوير يحركه تاره الى المغرب وتاره الى المشرق فيعرض
له السرعه والبطو ولما صار تاره شماليا عن الشمس واخرى جنوبيا علم على ذلك الاصل
ان فلك تدويره لا يتحرك في مسامته فلك البروج بل على محيط دايره مايله عنه قاطعه
للدايره المرسومه على كره القمر الموازيه لفلك البروج على نقطتين متقابلتين يقال
لاحديهما الراس وهي التي اذا جاوزها القمر يحصل في الشمال والاخرى الذنب وهي
التي اذا جاوزها يحصل في الجنوب ولما وجدنا انه اذا سامت القمر الشمس في احدى
النقطتين ووقع هناك كسوف ثم عادت الشمس بحركتها الخاصه بها الى تلك النقطه
ووقع فيها كسوف اخر لم يكن الكسوف الثاني في ذلك الموضع من الفلك بعينه بل كان في
موضع اخر مايل عنه الى جهه المغرب استدللنا بذلك على ان فلكا اخر ينقل نقطتي الراس
والذنب الى جهه المغرب ويسمى ذلك فلك الجوزهر ثم القمر كلما قرب من تربيع الشمس وكان
سريع السير فان ازدياد سرعته يكون اشد من ازديادها في موضع اخر وهو دليل على انه
اذا قرب من التربيع كان اقرب الى الارض مما اذا كان في موضع اخر ولذلك يدل على ان فلك
التدوير يتحرك على محيط فلك خارج المركز ليقرب من الارض تاره ويبعد اخرى وقد استدل
على وجود فلك اخر يحرك بعده الابعد ليسامت نقطه كل واحد من الاوج والحضيض في كل
دوره مرتين كل ذلك على تقدير عدم الاختلاف في الحركه البسيطه وعدم انخراق الفلك واختلاف
هيات تشكل النور في القمر بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس دل على انه لا نور له في نفسه
وانما نوره من الشمس فاذا قارنها كان وجهه المظلم مواجها لنا فلا نرى منه شيا واذا مال
عنها ينحرف وجهه المضي الينا فنرى هلالا واذا صار ابعد منه ومن الشمس بمقدار ربع

دايرة نرى صفحته مضيئا واذا صار مقابلا لها كان وجهه المضيء كله الينا فنرى تام
النور واذا انحرف عن المقابلة انتقص نوره وازدادت ظلمته الى ان يجتمع بالشمس فلا
يبقى مما يلي الناس من نوره شي واذا حصل القمر على مقابلة الشمس ووقع في ظل الارض انمحى نور
الشمس عنه بالارض وبقي على ظلامه الاصلي فان لم يكن له ميل عن مسامتة الشمس انخسف
كله وان كان له ميل اقل من مجموع نصف قطر القمر والظل انخسف بعضه اما اذا كان
الميل مساويا لمجموع نصف القطرين او اكثر لم يقع في الظل المذكور ولم ينخسف وهذا دليل
على ان جرم الشمس اعظم من جرم الارض ولولا ذلك لوجب انخساف القمر في الاستقبالات
كلها وهي اذا توهمنا خطوطا تخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي قطر الارض خارجا كذلك
بالاستقامة فانها تتلاقى على نقطة ولكون الارض جرما كثيفا مانعا من نفوذ الشعاع
وجب ان يقع لها ظل محصور فيما بين تلك الخطوط على شكل مخروط ومتى ما صار القمر
في نقطة التقاطع بين منطقة الفلك المائل وبين فلك البروج وكانت الشمس مسامتة
لنقطة التقاطع ايضا ولم يكن للقمر ميل عن مسامتة الشمس فيصير حائلا بيننا وبينها فنرى
وجهه كانه سواد على صفحتها وذلك هو كسوف الشمس الكلي وان كان له ميل عن مسامتة
الشمس وكان الميل اقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر انكسف بعض الشمس وان
كان الميل اعظم او مساويا لم ينكسف والكواكب الخمسة من المتحيرة وهي التي هي غير الشمس والقمر
قد يعرض لها ان تسير صوب جهة المشرق وترجع الى المغرب ثم تستقيم ولا يختص ذلك بموضع
معين بل يقع في جميع اجزاء فلك البروج فحركاتها ان لم يعرض للبسيط منها اختلاف ولم تجر تلك
الافلاك على محيط فلك تدوير وما يرى حركته منها في بعض مواضع الفلك اسرع وفي بعضها
ابطا ففلك تدويره يقرب من الارض ويبعد عنها ولها فلك خارج المركز يحمل فلك التدوير
وكذا ما يرى يبعد من الشمس بمقدار مختلف في مواضع الفلك فان قربه يوجب رؤيته البعد
اعظم وبعده يوجب رؤيته اصغر والذي يرى بعده المذكور لذلك هو عطارد والزهرة

دون

وقد استدل على ان اوج عطارد وحضيضه يقرب من الارض ويبعد وهو يحوج الى
خارج مركز اخر له ولجميع الكواكب حركات اخرى اخفى من المذكورة ويحتاج على الاصول
السابقة الى افلاك اخرى يستبعد العالم اعرض لذكرها وقد ذكر بعضها في الكتب المبسوطة
وكل حركة قلت انها محتاجة الى فلك صفته كذا فانما اعني بذلك احتياجها اليه او الى
ما يقوم مقامه واحدا كان ذلك القائم مقامه او اكثر واذا قلت فلك الثوابت فاريد
بذلك فلكها او افلاكها فانه لم يتحقق كونها في فلك واحد وجملة ما تحصل من احوال
هذه الاجسام السماوية ان منها افلاك شفافة ومنها كواكب مضيئة والافلاك
منها ما مركزه موافق لمركز الارض تحقيقا او تقريبا ومنها ما مركزه خارج عن مركزها
وهو اما محيط بها وهو المسمى بالخارج المركز او غير محيط بها وهو فلك التدوير واما
الكواكب فاكثر من ان تحصى والذي عرف منها بالرصد سبع متحيرة والف ونيف وعشرون
كوكبا ثوابت وهذه المباحث اكثرها مبني على ان السماويات لا يعرض لها اختلاف سرعة وبطو
ولا افتراق والتيام ولا تحلل وتكاثف ولا رجوع ولا انعطاف ولا وقوف ولا خروج من
حيز ويلزم من ذلك ان الكواكب لا تنتقل حول الارض بان تخرق لها اجرام الافلاك بل انتقالها
بسبب حركة الافلاك المركوزة فيها وان تكون الحركات المختلفة في الرؤية مستندة الى
بعض بسائطها وتلك المختلفة لا يمكن ان تكون حركة بسيطة بل يجب كونها من جملة بسائط كل واحد
منها متشابهة وكل حركة تختلف زواياها او قسيها في الازمنة المتساوية فهي مركبة وليس كل
مركبة كذلك فان كانت هذه الاصول واجبة في نفس الامر فلابد لكل كوكب من عدة افلاك
لحركاته المشاهدة وان لم تكن واجبة فالحدس يحكم بوقوعها في السماويات في الاغلب ويكفي افلاك
كل كوكب وحصل اكثرها ذكرته الا ترى كيف يحدس الحدس من موافاة مركز تدوير القمر وعطارد
اوجيهما كل دورة مرتين وكذا حضيضهما ان فلك التدوير لهما لا يقطع الحامل بحركة جرمه
بل هو منتقل بحركة الفلك الحامل له وكيف يحدس من كون القمر كلما كان اكثر بعدا من الارض

حد

ك

كان خسوفه اقل مكثا على ان الظل يستدق كلما بعد عنها وعلى ان الشمس اكبر منها وربما
يختلف باختلاف الاشخاص الجرم بذلك على حسب ما ينضم من القرائن العلمية والاعتبارية
من احوال الحركات وغيرها وانت تعلم ان الجسم الواحد من هذه ومن غيرها لا يتحول لا
حركتين له حسين من حيث هما حركتان بل يتحول حركة واحدة مركبة منهما واذا رايت الحركات
وكانت الى جهة واحدة متساوية لفصل البعض على البعض او سكونها ان لم يكن فضلا وان كانت
في جهات مختلفة احدثت حركة مركبة الى جهة متوسطة تلك الجهات على نسبتها الى الحركات
المختلفة يكون بالقياس الى محركاتها الاول بالذات والى غيرها بالعرض ولا يكون جسمها
بالقياس الى المتحرك واحد بالذات ولا يلزم من كون الجسم متحركا بحركتين حصوله دفعة
في حيزين ويحرك ذلك فلكا يكون ملازمه المتحرك لمكانه من المحول وكونه منه كالجزء من الكل
متحرك مع وطنه وساير اجزائه بحركته مثل حركة ساكن السفينة ثم انه مع ذلك يحرك
بنفسه حركته الخاصة به كساكن السفينة اذا تردد فيها الى اي جهة شا فهكذا ان
نفهم الحال في حركات الاجرام السماوية المختلفة التي تحركها كل جرم منها والكلام في الاجرام
العلوية وما تحويه من السفلية من حيث كمياتها ونسبتها واوضاعها وحركاتها اللازمة
لها طويل والعلم المختص به هو علم الهيئة ومباحثه كثيرة ومتشعبة وهو من العلوم الدقيقة
الدالة على عظمة المبدع جل وعلا وقد حقق فيه الفاضل مؤيد الدين العرضي رحمه الله
تعالى ما لم يحققه من قبله ممن تقدمه ومن ان اصغر الكواكب التي ترى في السماء هو عطارد
ونسبة جرمه الى جرم الارض نسبة الى اثنين وعشرين الفا وثمان مائة وتسعة عشر وان
الشعرى هو اكبر ما يرى من الكواكب الثابتة ونسبة جرمه الى جرم الارض نسبة اربعين
وثلثين الفا وثلثمائة وتسعة وثلث الى الواحد ومن ان اكبر كوكب جرما اعني من الارض
وان الشمس هي قريب من مائة وتسع وستين مرة كالارض وان الزهرة كجزء من اربعة
عشر من الارض تقريبا وان جرم المريخ مثل جرم الارض سبع مرات وسدس مرة وان

مطلب

الواحد

نسبة جرم المشتري الى جرم الارض نسبة اثنين عشر الفا وثمان مائة وثلثة عشر الى
الواحد بالتقريب وان نسبة زحل اليها نسبة ستة عشر الفا وثمانين وثمانية وخمسين
وثلث الى واحد وان اصغر الكواكب الثابتة هو كالارض تسعة الاف وخمسمائة وثلثة
وسبعين مرة وتسع دقائق ومن ان اقرب قرب القمر وهو غاية ما يمكن ان يكون ارتفاع
الاسطقسات ثمانية نصف قطر الارض ايضا الف وثمانمائة واربع وستون مرة ومن
البعد الاقرب والاوسط والابعد عن مركز الارض لكل واحد من المتحيرة حتى انتهى الى
كرة الثوابت ومن ان القدر الذي علم من بعدها وهو ضعف بعدها عن مركز الارض
هو مائة واربعون الفا ومائة وسبع واربعون مرة ثمانية قطر الارض واحد وان
قطر الارض بالتقريب هو سبعة الف وسبعمائة وستة وثلثون ميلا واثنان وعشرون
دقيقة كل ميل ثلثة الف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعا كل اصبع ثماني شعيرات
ملصقة بطون بعضها الى بعض والاشهر ان الاصبع يكون ست شعيرات بهذه الصفة
وعلى هذا يكون الميل اربعة الاف ذراع ولا مشاحة في الاصطلاح فقط بل المقدار
واحد واكثر ذلك مبني على انه اقل ما يكون ويقطع به من جانب القلة ولم يقطع به من
جانب الكثرة وعلى هذا فابعد ما وقفنا عليه من فلك الثوابت يقطع من المسافة في جزء
من تسع ماية جزء من ساعة مستوية مائة وستة وخمسين الف ميل وتسع مائة
وثمانية عشر ميلا وربع بالتقريب بموجب ما يقتضيه المساحة والحساب والله اعلم بما
فوق ذلك من الافلاك وعجائبها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول علم الهيئة فعليه بمطالعة
كتب هذا الفن وانما ذكرت هنا القدر منه لما فيه من الامر العجيب الدال على عظم هذه
الاجرام وحكمة صانعها وعظيم قدرته التي تبهر العقول وبعد ان تكلمت في الاجسام
اخذت في الكلام في الحركات وما يتعلق بها ومن الله سبحانه الهداية والتوفيق ۞

الباب الخامس في النفوس وصفاتها وآثارها ۞

الفصل الاول في اثبات وجود النفس وبيان ان معقولا بها لا يمكن
حصولها في آلة بدنية وانها مستغنية في التعقل الذي هو كمالها الذاتي عن البدن
قد سبق ان المراد بالنفس هو جوهر ليس بجسم ولا جزء ولا حال فيه وله تعلق
بالجسم من جهة التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به فنحتاج الان اولا الى بيان وجود
موجود هذا شانه وبيان ذلك بما يعم ما صادرا عن الانسان من الادراك والتحريك
فانه لو كان جسمية لكان كل ماله الجسمية متحركا بالارادة ومدركا كما شان حركة وادراك
مكاس العناصر والجمادات كذلك وهو على خلاف الوجدان ولو كان ذلك لمزاج جسمه
او لنسبة عناصره او مجموع بدنه مع ان اعتدال المزاج دائم التبدل وبتبدله تتبدل
نسب العناصر وجملة البدن لما كان الانسان يشعر بانانيته شعورا مستمرا وهو
يتحقق انه هو الذي كان منذ سبعين سنة او اكثر والمتبدل غير ما ليس بمتبدل فالمدرك
غير هذه الاشيا ثم المزاج كيفية واحدة لا تصدر عنها افاعيل مختلفة والنسبة الانسان
ليست لذا وترى المزاج يمانع الانسان كثيرا حال حركته في جهة حركته كالصاعد الى
موضع عال فان مزاج بدنه لغلبة العنصر الثقيل فيه يقتضي حركته الى الاسفل وقد يمانع
في نفس الحركة كالماشي على الارض فان مزاجه يقتضي السكون عليها ولو كان مزاجه
هو المحرك لما تحرك البتة الا الى اسفل ولو كان المدرك منه هو مزاجه لما ادرك باللمس
ما يشبهه لانه لا ينفعل عنه ولا بد في الادراك من الانفعال ولا ما يضاده لانه يستحيل
عند لقاء ضده فلا يبقى معه موجودا فكيف يحس به وهو معدوم وكيف يحس بالمزاج
المجدد ونحن نعلم ان اللامس اولا هو اللامس ثانيا والعناصر بطباعها متداعية
الى الانفكاك والذي يجمعها على الالتيام والاجتماع هو غير ما يتبعهما ولا شك ان
المزاج تابع لها وللانسان ما يعيد مزاجه السيء الى حالته الملايمة عند التمكن من ذلك
مع ان المزاج المعدوم لا يمكن ان يعيد نفسه او مثله والنفس الجامع للعناصر اولا والا

لما امكن في بعض الحيوانات ان يتولد ويتولد كالفار ولو كان مجموع العناصر في البدن الا
او مجموع الاعضاء هو النفس لما بقي الشاعر بذاته مع فقدان عضو ونحن نجد من انفسنا
انا لو كنا خلقنا دفعة على كمال من عقولنا من غير ان نستعمل حواسنا في شيء منا وفرض
وحصلنا لذلك لحظة ما في هواء غير ذي كيفية نشعر بها واعضاؤنا منفرجة بلا تلامس
لكنا في مثل هذه الحالة نغفل عن كل شيء سوى انيتنا فنعلم ان الاجسام والاعراض التي لم
نغفل عنها مع هذا الفرض هي غير اعضائنا الظاهرة والباطنة وغير جميع الاجسام والقوى
والقوى والاعراض الخارجة عنا وانت متى غفلت ذاتك في حال من الاحوال مع غفلتك
عن هذه الاشيا كمال ذلك في العلم بان ذاتك مغايرة لها ولهذا تشير الى ذاتك
انا وتشير الى كل جزء وعضو فيه من بدنك وغيره بانه هو فثبت لك وجود شيء
يصدق عليه ما قيل في تعريف النفس الا الجوهرية فاذا ثبت انه جوهر فذاك هو
النفس المعرفة فثبت وجودها ويدل على جوهريته انه لو كان عرضا لكان موضوعه اما
جسما او غير جسم فان كان جسما كان الحال فيه منقسما بانقسامه لكن المدرك منا بسيط
لا يقبل الانقسام والا لتوقف العلم به على العلم بجزء لكن العلم بجزء يتوقف على العلم به لانا
لا نعلم شيئا من الاشيا الا ونعلم انا عالمون به فنعلم ذاتنا مع العلم به بالضرورة فلو علم الجز
ذاته لزم الدور وان كان غير جسم فهو اما جوهر او غير جوهر فان كان جوهرا فاما ان يكون
له تعلق بالبدن تعرض فيه فهو النفس ايضا فان الاعراض التي تعرض لها اما توجب
صدور افعال عنها بحسبها كالقدرة والارادة وسائر الدواعي لا تسند الافعال اليها
بل هي منسوبة الى ذواتنا التي نعمل بها وان كان غير جوهر فلابد من انتهائه الى الجوهر ويعود
الكلام فيه وهذا الجوهر هو محل الصور العقلية ولا شيء من محل الصور بذي وضع
والا لم يمكن ان يشترك بين ذوات الاوضاع المختلفة وكل حال في جسم او في ذي وضع فهو
ذو وضع فتبين من هذا ايضا ان المدرك منا ليس بجسم ولا حال فيه ويدل على ذلك

ايضا انا ندرك الكليات المنطبقة على كل واحد من جزئياتها كما ندرك الحيوانية المطلقة
التي يشترك فيها البقة والفيل فلو كانت في جسم او في شيء حال في جسم لكان لها نسبة
الى احدهما بالحضور عنده ان لم يصدق عليها الانطباع لكونها على حجم هذه الشاذ بوضع
خاص ومقدار خاص فلم يكن مطابقة للمختلفات في هذه واذ قد كانت تلك محلها
ليس بمقدر ولا بذي وضع كيف كان ولذا اذا عقلنا مفهوم الواحد المطلق الذي عن
خصوص مقدار ووضع وكذلك مفهوم النقطة فانها لو انقسمت بانقسام محلها لكل
جزء من اجزائها ان كان شبيهه بحسب لم يكن فرق بين الكل والجزء وان كان شبيهه مع زائد
لخصوص مقدار وغيره فقد زاد الجزء على الكل وان كان لا هذا ولا هذا فالشبيه جزء
هيولاني وكل هذا محال ومن المعلوم ان محل المعقول الغير المنقسم هو محل سائر المعقولات
ولذا الذي حضر عنده مدرك غير ذي وضع هو الذي حضر عنده سائر المدركات
فالمدرك منا الذي وضع ولغير ذي وضع هو غير جسم ولا جسماني في ذاته ومن
تامل المدركات التي لا تحصل الا بالتجربة الاصالية كالشجاعة والجبن والتهور وملكة
الفطنة والعلم علم انها لا تحصل للجسم ولا للعرض شائبة فيه ولا اعتبرت بالقسمة الانقسامية
ولا تحصل ايضا لجزء من الجسم ولو جاز كونه في ذاته حيا لا يحيا والا لكانت هذه الاشيا
باسرها ذوات اوضاع وادراكنا لذاتنا لا يحصل على ذاتنا فان الكل لا يمنع الشعور
به دون الشعور باجزائه وكما استمر شعور الانسان بذاته مع الغفلة عن اجزائه ك
القلب والدماغ وغيرهما فكذلك يستمر شعوره بذاته مع غفلته عما عرض فضلا للنفس
مجهولا ولو كان يشعر بذاته بصورة تحصل في ذاته من ذاته لكان مشارا اليها بهو لا بانا فليس
ادراكه لذاته بامر زائد صورة كان او غيرها وجوديا او غير وجودي وعدميا عند ما
تشعر بذاتنا وعند ما نشير اليها لا نجد في ذاتنا الا امرا يدرك ذاته وما يعرض من
سلب موضوع او محل او اضافة بدن او امر اخر اي شيء كان فهو عرضي خارج عنها

ولو

ولو كان لها فصل مجهول مع انها مدركة لذاتها بغير صورة وذاتها كما هي غير غائبة عنها
لكانت مدركة له فلم يكن مجهولا هذا خلف ولا يحدث ضرورتنا في ادراك مفهوم انا الا
الحس التي هي وجود الشيء عند نفسه فهي مفهوم انا دون ما وراءها وجود ما كان
كان او عرضيا لازما او مفارقا ولا يلزم ان يكون الحيوة حاصلة لشيء لا يحصل له في حد ذاته
كالاجسام فانه لو كان وجودها هو بعينه كونها بحيث تصدر عنها افعال الحيوة
لكان مفهوم الجسم هو مفهوم الحيوة الحاصلة له فكان كل جسم حيا سلك الحيوة وان كان
لها ذلك لانها اجسام ما فقد تخصص بامر وكما النفس بجسم فلا يمتنع ان يكون وجوده
بعينه كونه بهذه الصفة والحيوة ليست ما به يكون الشيء حيا بل حيوة الشيء حسبه على ما مر
ما قيل في الوجود والنفس الانسانية ليس لها من الحيوة الا ادراك ذاتها واما ادراك
غيرها وافاعيلها فبالقوى البدنية وبقواها العقلية فاذن حيوتها من دون ذلك
حيوة ناقصة يعرض لها الكمال تارة ويفقده اخرى ويختلف النفوس في مراتب الكمال
والنقصان بحسب ذلك ولو فرض النفس انه يدرك ذاتها يعني ان يكون ادراكها لذا[تها]
صفة هي غيرها لتقدمت ذاتها على الادراك فكانت مجهولة وهو محال واذ لم يزد
ادراكها لذاتها على ذاتها فلا يتصور ان تغفل عن ذاتها البتة واذ قد ثبت وجود النفس
وثبت ايضا انه لا يجوز ان يحل بمعقول لا بها في جسم فهي غير متصلة بالبدن بل ولا بجملة
العالم الجسماني ولا منفصلة عنه بمعنى الانفصال الذي يقابل الاتصال مقابلة العدم
للملكة ولذلك معقول لانها لا يتصور عليها الاتصال بالاجسام والانفصال عنها بذلك
المعنى ولا تقدح في ذلك قول القائل مشيرا الى نفسه دخلت وخرجت وصعدت ونزلت
مع ان الدخول والخروج والصعود والنزول من خواص الاجسام والجسمانيات فان المتمسك
بمجرد الالفاظ لا حاصل له وسبب اطلاق هذه كون الامور العقلية لا تكاد تعرى عن المحاكاة
الخيالية والوهمية والخيال والوهم لا يتصوران المجردات فالاشارات القولية العرفية لا يعتمد الى

العقليات دون مصاحبة امور جاليه واذا كانت مشوبة بذلك فلابد وان يقع
الى البدن ايضا فتضاف امور الى النفس وهي للبدن وامور الى البدن وهي للنفس للعلاقة
المتاكدة بين النفس والبدن والملكة الحاصلة للنفس من مشاهدة الموجودات مقارنة للمحسوسات
والمحرات هي الموجبة لاستيلا الوهم حتى حكم بحصر الوجود فيها ومزاولة العلوم البرهانية
ورجوع الانسان الى تامل حال نفسه هو الدافع لذلك والموجب للاعتراف بوجود
المفارقات ومنها امور اخر اقناعيات هي وان لم يكن كل واحد منها موجبا للنفس في وجود
ذواتها واستغنائها في التعقل عن البدن فقد يكون مجموعها موجبا عند بعض الناس
طمانينة بذلك منها انها لو ادركت بالبدن لما ادركت ذاتها فان سائر القوى البدنية لا تدرك
ذاتها كالبصر لا يبصر نفسه والسمع لا يسمع نفسه والخيال لا يتخيل نفسه فان هذه لا آلات لها
الى الاتها ولا الى ادراكاتها ولا فعل لها الا بالاتها والقوة العقلية بخلاف ذلك فانها
تدرك ذاتها وادراكها وجميع ما يظن انه الة لها ومنها ان النفس لو كانت جسمانية
في ذاتها او في تعقلها لكانت تكل بتكرر الافاعيل القوية لا سيما اذا لم يقع التراخي بين
الافعال دل على ذلك التجربة وعلمنا ان الافاعيل بالقوى القائمة بالابدان يفعل عنها
موضوعات تلك القوى والانفعال لا يكون الا عن قاهر يقهر طبيعة المنفعل ويمنعه عن
المقاومة فيوهنه فيوهن القوة القائمة به معه والقوة العقلية بادراك المعقولات
تزداد قوة واذا عرض للعقل ملال عند التفكر في المعقولات فانما ذلك باعتبار القوى
الجسمية ولو كان ذلك لكلال النفس لما كان موجب كلالها يتجدد قوتها ومن تلك الحجج الاقناعية
انها لو كانت جسمانية لما ادركت الضعيف عقيب القوي كما لا تدرك الرائحة الضعيفة اثر
القوية ولا النور الضعيف بعد القوي والقوة العقلية ربما قواها ادراك القوي على ادراك
الضعيف فضلا عن ان لا يضعفها عنه ومما يحتج به ايضا انه لو كانت النفس جسمانية لكلت بعد
سن الوقوف عند الانحطاط وبعد ذلك في الاغلب بعد الاربعين وكان يلزم اختلال الشعور

بذاتها

بذاتها وبمعقولاتها وليس كذا ولو كان الهرم لكلال النفس لاطرد في كل شيخ وللمكاسب للافكار
المودية الى العلوم مضعفة للدماغ ونحن نجد كثيرا من المشايخ يضعف جميع قواه الا العقل فانه
يكون اما باقيا واما في طريق الازدياد نعرف بعض المشايخ عن فعل شيء لا لانه لا فعل له في نفسه
وقد ذكر في بيان هذين المطلبين ادلة كثيرة لم ار التطويل بذكرها على ان بعض ما ذكر به كاف
في بيانهما فان البرهان على ان المدرك منا ليس بجسماني يقتضي به عن بيان انه ليس بمزاج البدن
ولا تنسب العناصر وبعض ما مضت به ذلك يغني عن كله ولكن لما كان بعض النفوس يصح له
التصحيح من برهان وبعضها لا يصح له من ذلك البرهان بل ربما انصح له من غير لاختلاف
النفوس في الاستعداد لقبول التصديقات وغيرها لا جرم كان تكثير الادلة على مطلوب واحد
ظاهر الفائدة ولذا فائدة اخرى هي انه ان لم يستعد النفس لقبول النفس من دليل ربما استعدت لقبوله
من مجموع ادلة مما ذكر في الاقناعيات ومن حصل له النفس برهان واحد استغنى به عما سواه ☉

الفصل الثاني

فيما يظهر عن النفس من القوى النباتية وهي التي لا شك في
انه يشترك فيها الانسان والحيوان الاعجم والنبات قد علمت ان اصول القوى النباتية ثلثة
اثنان لاجل الشخص وهما الغاذية والنامية وواحدة لاجل النوع وهي المولدة وهذه فلا شك في
حصولها للنبات ولهذا سميت نباتية بخلاف الادراك والحركة الارادية فانها يشك في حصولها له
القوة الاولى الغاذية وهي التي تحيل الغذا الى مشابهة المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل وتسمى مع
ذلك المربية والتي والتوليد فعلها هو الاستحالة الى مشابهة المغتذي ويحل ذلك الفعل هو
الغذا وغايته هو اخلافه بدل المتحلل معا في التشبيه المذكور ويخدم هذه قوى اربع منها الجاذبة وهي
التي تاتيها بالمدد وهي موجودة في كل عضو من الحيوان اما في المعدة فلان جذب الغذا من الفم اليها ليست
ارادية والا لكان الغذا صعودا ولا طبيعية والا لم يحصل لازدراد عند الانتكاس فهي اذن قسرية لا
تدفع من خرق بل يجذب من العضو لما يجد من جذب المري والمعدة للطعام من الفم عند الجماع الشديد
من غير ارادة الحيوان ولان المعدة تجذب الطعام اللذيذ الى قعرها ولهذا يخرج الحلو بالقي

اخيرا وان كان الانسان قد سار لها بعد ما وله عرها من الاغذيه واما في الرحم فلانه قد حبس
حدبها للاحليل بعد الجماع اذا انقطع الطمث عنها وخلت من الفصول واما في سائر الاعضا فلان الاخلاط
الاربعه التي هي الدم والصفرا والبلغم والسودا مخالطه في الكبد ويتميز كل واحد منها ويصل
الى العضو معين فلولا ان العضو جاذب لذلك الخلط بعينه لما اختص كل عضو بخلط خاص ومنها
الماسكه للمجذوب وفعلها في المعده الاحتوا على الغذا ولو كان رطبا فلا يستقر في الاغلب حتى يتم
هضمه وفعلها في الرحم الانضمام على المني ومنعه من النزول وان كان بطبعه ثقيلا ولذا احتاج سائر
الاعضا ومنها الهاضمه وهي التي تحيل الغذا وتعده لقبول اثر العاديه وهو احالته الى ما يلائم
جوهر الحيوان او النبات وتظهر افعالها في الانسان عند المضغ اولا ولهذا كان الحنطه الممضوغه
تعمل في انضاج الدماميل فوق ما يفعله المطبوخه ثم في الكبد ثانيا وهو ان يصير بحيث يحصل منه
الاخلاط الاربعه ثم في العروق ثالثا وهو ظاهر ورديه بحيث يصلح ان يكون جزا من العضو ومنها
الدافعه للثفل ولهذا تجد الامعا عند البراز كانها تنتزع من موضعها لدفع ما فيها الى
اسفل وترى الاحشا تميل الى اسفل وقد تهيا العضل لسهول حطاطه بقوه اخرى لعلها
الهاضمه ايضا كتلطيف الغليظ وتكثيف الرقيق وامثال ذلك واما العاديه الاحاله والتشبيه والالصاق
القوه الثانيه الناميه وهي قوه توجب الزياده في اجزا المتغذي على نسبه طبيعيه محفوظه في
الاقطار ليبلغ الى تمام النشو فهي التي بوجودها خرجت الزيادات الصناعيه وما هو كالورم والسمن وقد
يوجد الاسمان مع سقوط القوه كما في حق الشيخ وقد يوجد الهزال مع النمو كما في الصبي وقد يكون الناميه
من العاديه فان كلاهما يفعل تحصيل الغذا والصاقه وتشبيهه فان كانت هذه الافعال على قدر ما يتحلل
فهو الاغتذا وان كان زايدا فهو النمو الا ان في الابتدا تكون قويا جدا والماده مطيعه فيكون وافيا
بايراد المثل والزياده وبعد ذلك يضعف فلا يقوى الا على ايراد المثل فقط القوه الثالثه المولده
وهي قوه شانها تحصيل البزر وتطبيعه وافاده اجزايه هيئات بسببها يصلح لمبدايه شخص اخر من نوعه
او جنسه وهي في الانسان واكثر من الحيوان تجذب الدم الى الانثيين من الاعضا فيحصل الاثار المتعلقه

بالتوليد

بالتوليد فيصير نفسا بعد الحصول صوره النطفه ثم علقه ثم مضغه بعد الماده التركيبيه
خلع صوره ويلبس اخرى واذا تعلقت النفس بها تبعها مزاج غير الذي كان في الماده بعد قبول
اثار النفس وتسمى المولده الى نوعين ما يحصل جزا من الغذا بعد الهضم التام لتصير مبدا لشخص اخر
من نوعه او جنسه وما تفيد بعد استحاله الصور والقوى والاعراض الحاصله للنوع الذي انفصل
عنه البزر او لجنس ذلك النوع والماده التي تفعل فيها المولده في الحيوانات التي تتولد منها هو المني
وهو فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق وصيرورته مستعدا استعدا
اما لان يصير جزا من جوهر الاعضا ولذلك كان الضعف الذي يحصل من استفراغ المني اقوى مما يحصل
من استفراغ امثاله من الدم لان ذلك يورث الضعف في جواهر الاعضا الاصليه ومجموع القوى
التي في النبات يقال لها القوى الطبيعيه وبالكيفيات الاربع تتم امر هذه القوى فان الحراره
تلطف وتحلل المواد والبروده تسكن وتعقد والرطوبه تواتي لقبول الشكل والتخطيط واليبوسه
تحفظ الشكل وغيره وتعد التماسك وخلقت الحراره في الحيوانات او في بعضها اقرب من الرطوبه ليتمكن
بها القوى من تصليب الرطوبه وعمل العظام والعصب وما يشاكلها منها فاذا اصلبت تلك الرطوبه
وكانت الحراره باقيه على حالها تمعن في افنا باقي الرطوبات الى ان ياتي على جميعها فيموت ذلك
الحيوان ولموته اسباب اخرى مذكوره في كتب الطب والعاديه تخدم الناميه وتخدمهما جميعا المو
وفي الانسان تبقى العاديه بعد القوتين وتخدم المولده بعد العاديه والناميه وتبقى العاديه والمولده
بعد الناميه وقد تكون هذه القوى في الحيوانات والنباتات عباره عن استعدادات تابعه لها بها وان لها
من امور سماويه او ما يجري مجراها وربما كان مبداها امرا واحدا في الحيوان والنبات تعاونه الامور
السماويه على حسب الهيئات والاسباب الخفيه وتصرفه الى فعل فعل على ما يتم به نوعه او شخصه
وبطلان التوليد والنمو ربما يعلل في بعض الاشخاص والاوقات ببطلان استعداد مزاجي بسبب
ذلك الفعل وقد يختلف امزجه الانسان اختلافا يوجب الاستعداد لقوى مختلفه عن مبدا واحد
ويبطل تلك القوى او بعضها والمبدا باق ويكون البطلان راجعا الى بطلان استعداد القابل

وجاز ان يكون ذلك المبدا هو النفس وجاز ان يكون غيرها لكن لا يحصل الا عند تعلقها بالبدن
كما ادت اليه التجربة في الانسان وغيره وبهذا الاعتبار نسبت هذه القوى الى النفس وجعلت
من آثارها ويدل على ارتباط هذه القوى بالنفس ما يعتري مستشعر الخوف من سقوط الشهوة
وفساد الهضم والعجز عن كثير من الافعال الطبيعية ولهذا اذا انصرفت النفس بالكلية الى
امر مهم كعلم او عبادة او التفات الى معشوق وقفت الافعال الطبيعية المذكورة او ضعفت
وكثير من هذه القوى اضعف انها افعال لا تصح الا من ذي شعور وادراك وكيف يحسب التركيب
العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان الى قوة عديمة الشعور والادراك
حالة في جسم متشابه في الحس وهو المني ولو كان المبدا الحادث خلقة الاعضاء وصورها قوة
مركوزة في النطفة المنوية لكانت النطفة اما متشابهة في الحقيقة كما هي متشابهة في الحس او ليس
فان كانت النطفة اما متشابهة في الحقيقة وجب ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك
المادة الكرة لان القوة التي تفعل بلا شعور اذا كانت سارية في المادة وكانت المادة متشابهة
لم يكن الاثر الا واحدا متشابها وان لم تكن النطفة متشابهة مع انها سيالة رطبة وجب لزم
ان لا تحفظ فيها ترتيب الاجزاء ولا نسبة بعضها الى بعض فكان يجب ان لا يبقى ترتيب الاعضاء وصورها
على نسبة واحدة في الاكثر وليس الامر كذلك لا بد في النمو من ورود مادة وتخلل ثم في المورود
عليه وحركات الوارد ليست الى جهة واحدة بل الى جهات مختلفة بحسب الاعضاء وهي في كل
عضو الى اصوات في الطول والعرض والعمق فليست هذه الحركات مما يصح صدورها عن قوة
واحدة متشابهة الحال وكذا الحال في التغذية عند سد ما يتحلل والصاق الغذاء بالاجزاء
المختلفة وبدون الادراك لا يصح هذه الحركات المختلفة والالصاقات ونحن نعلم قطعا ان هذا
الادراك المذكور ليس للنفس الانسانية فان افعال هذه القوى دائمة في البدن والنفس غافلة
عنها وبعضه جسّا موجبا للتشبه ان الحيوانات العجم ايضا لا تدرك افعال هذه القوى في ابدانها
فاذن هو ادراك موجود آخر معين بهذه الانواع في عالم المثال وتمام البحث فيه سياتي في الموضع الاليق به

الفصل الثالث

في قوى الحس والحركة الارادية وهي التي تصدر عن نفس
الانسان ولا نشك في انها حاصلة لباقي الحيوانات ما يصدر عن الارادة من الحركات له مبادي
اربعة مترتبة اولها الادراك وهو ابعدها عن الحركة فانا اذا احسسنا او تخيلنا او توهمنا او
تعقلنا في شيء من الاشياء انه نافع او ضار سواء كان ذلك مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق
له انبعث من ذلك الادراك شوق اما الى طلبه ان كان ادراك نافعا واما الى الهرب عنه او دفع
ضده ان كان ادراك ضارا وهذا الشوق هو المرتبة الثانية ويدل على مغايرته للادراك في جماعة
تخلف الشوق عنهم والاشتياق الى طلب ما يعتقد نافعا او لذيذا تسمى قوة شهوانية والى دفع
المكروه والمؤذي تسمى قوة غضبية ويتبع هذا الشوق اجماع على الطلب او الهرب وهو المرتبة الثالثة
الدال على مغايرته للشوق لان الشوق قد يكون حاصلا ولا اجماع وقد يتفاوت بالاشتهية
وتسمى بالارادة ساوله وكاله كمال الشوق وبالجملة فان الشوق قد يكون ضعيفا فيقوى حتى
يصير اجماعا وهذه المراتب الثلاث هي الباعثة على الحركة واما الفاعلة المباشرة لها فهي المرتبة الرابعة
وهي قوة تنبعث في الاعصاب والعضلات من شانها ان تشنج العضلات بجذب الاوتار والرباطات
وارخائها وتمديدها ويدل على مغايرتها لما قبلها من المبادي كون المشتاق المجمع قد لا يقدر على
التحريك وكون غير المشتاق قد يقدر عليه وهذه هي المحركة على الحقيقة وغيرها يقال له محرك
بالمجاز وحكم الثلاث الاول حكم الآمر المخدوم وحكم هذه حكم المامور الخادم ثم الاحساس
الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما احساس بالحواس الظاهرة واما احساس بالحواس الباطنة
والحواس الظاهرة على حسب ما وجدناه لا على وجه الجزم بانه لا يمكن غيرها او لم يوجد خمسة الحاسة
الاولى اللمس وهو اعمها للحيوان اذ لا يصح ان ينفك ويكون حيوانا بعد وذلك لان الحيوانات التي
تشاهدها تركيبها الاول من الكيفيات الملموسة ومزاجها منها وفساده باختلالها فالحس
الملائم للنفس وجب ان يكون للطبيعة قوة يدل على ما يدفع به الفساد ويحفظ به الصلاح وذلك
هو الحواس وبعيد ان يكون حيوان له حس اللمس ولا قوة محركة فيه لانه اذا احس بالمنافي طلب دان

احس بالمنافي هرب منه ومدركاته هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة
والخشونة والخفة والثقل وما يتبع هذه كالصلابة واللين واللزوجة والهشاشة وغير ذلك
وجاز ان يكون قوى اللمس كثيرة فيدرك كل صنف من هذه بقوة وجاز ان يكون ادراك الثقل
والخشن والصلب وغيرها بضرب من تفريق اتصال او انعصار اله لكن ادراك الحرارة
والبرودة لا يجوز ان يكون لذلك والا لما وقع الاحساس بهما احساسا متشابها في جميع مواضع
اللمس بل كان يقتصر على موضع التفريق ولا يعم التفريق عضوا واحدا على التشابه وهذه القوة
موجودة في جميع جلد البدن لشدة الحاجة اليها ولا يتم اللمس الا بالمماسة والمؤدي له الى الاعضا
هو العصب كما يشهد به المباحث الطبية وليس متعلقا بالعصب دون اللحم الا لكان الحاس
شيئا منتشرا كالليف بل هو قابل وممد وما كان من امزجة اللامسات اقرب الى الاعتدال
كان الطف احساسا ولا نشعر بما نفسه شكل كيفية العضو المدرك فان الادراك لا يتم
الا بالانفعال والانفعال لا يتم الا عن جديد اذا الشي لا ينفعل عن ذاته او عن مشابهه
الحاسة الثانية الذوق واله في الانسان وما نعرفه من الحيوان هو العصب المفروش
على سطح اللسان وهو تال للمس في المنفعة وشبيه في الاحتياج الى الملامسة ويفارقه
في ان نفس الملامسة لا تؤدي الطعم بل المؤدي له فيما نجده في الانسان هو رطوبة عذبة
عادمة للطعم في نفسها تنبعث من الالة المسماة الملعبة تؤدي الطعوم صحيحة لكنها ربما
لا ان يخالطها طعم كما في بعض الامراض وانت تعلم انه قد يتركب من الطعم واللمس شي واحد
لا يتميز في الحس فيصير ذلك كطعم محض كالحرافة فانها تفريق ولذع ويشتعل عنها سطح الفم اشتعالا
ملتهبا ولهما اثر دوي ولا يتميز ادراكها اللمسي والذوقي الحاسة الثالثة الشم وهي في
الانسان ضعيفة ونسبته رسوم الروائح في نفس الانسان ادراك ضعيف البصر الاشباح من بعيد
وكثير من الحيوانات الاخر هي اقوى ادراكا لذلك من الانسان والانسان يطلع جملة منها
في ابان الروائح الكامنة ويجد الاحساس الشمي محتاجا الى انفعال الهوا ولا يكفي تحلل البخار

من ذي الرائحة فان المسك اليسير استحال ان يتبخر تبخيرا يحصل منه رائحة منتشرة انتشارا
يمكن ان ينتشر منها في مواضع كثيرة رائحة كل واحد منها مثل التي احس بها اولا فالحق ان
الهوا المتوسط يتكيف بكيفية ذي الرائحة ويؤديها الى الالة الشامة وحامل هذه القوة في
الانسان هو الزائدتان النابتتان في مقدم الدماغ الشبيهتان بحلمتي الثدي وليس الرائحة في
الهوا فقط من دون ان يكون في الجسم الذي يضاف اليه فان العقل السليم يشهد بانه لو لم يكن
في العنبر مثلا رائحة ما كانت تزداد بتبخيره ولما كان الانسان يحتال في صون البخار وضبطه عن
التبدد ويقصد الى تصعيده الى العضو الشام وهذا يدل على ان للتبخير مدخلا ما في ادراك
الروائح الحاسة الرابعة السمع وهي قوة مرتبة في الانسان وحيوانات اخر في العصب المفروش
في سطح الصماخ يدرك صورة ما يتأدى اليه بتموج الهوا المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم
له انضغاطا بعنف يحدث منه صوت وحرف يتأدى متموجا الى الهوا المحصور الراكد
في تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته وتماس امواج تلك الحركة تلك العصبة وقد سبق
الكلام في كيفية ادراك الصوت والحرف الحاسة الخامسة البصر وهي قوة مرتبة في الانسان
في العصبة المجوفة التي تتأدى الى العين تدرك بها الاضوا والالوان بانطباع مثل صورة المدرك
في الرطوبة الجليدية من العين التي تشبه البرد والجمد فانها مثل مرآة فاذا قابلها المتلون مضى
انطبع مثل صورته فيها كما تنطبع صورة الانسان في المرآة لا بان ينفصل من المتلون شي ويمتد
الى العين بل بان يحصل مثل صورته في المرآة وفي عين الناظر ويكفي استعداد حصوله بالمقابلة
المخصوصة مع توسط الشفاف اما توسط شرط في الرؤية واما توسط اتفاقي لعدم الخلا
وليس المراد بحصول الصورة في العين وفي المرآة ولا بانطباعها فيهما الحصول والانطباع المختص
على ان يكون المنطبع على مقداره والا للزم انطباع العظيم في الصغير عند ابصارنا لنصف السما
وكذا في المرآة بل المعقول شرط في ظهور تلك الصورة على وجه لا نعلم لميته ولو كانت الصورة في
المرآة لما اختلف رؤيتك الشي فيها اذا تبدل موضعك والمرآة والشي بحالهما لم ينتقلا

عن موضعيهما ولا تعبرا وعن بعد الشجر في الماء على مواضعها باحصلان مقامات الناظر
ويحمل ان يحصل الانطباع حقيقة لكن لا ينطبع صورة العظيم على مقداره بل على مقدار صغير يقتضي
ادراك الشي على عظمه ويكون على هيئة يفيد ادراك الابعاد بين الرائي والمرائي كما تنقش الصور
على السطوح على وجه يدرك الناظر فيها اعماق تلك الاجسام وابعاد ما بينها ومن شان الاضوا
والالوان المشفة الانعكاس على مقابل ما هي له فاذا قابلته العين فلا بد ان يكسبها الضوء واللون
ولهذا اخذ الجدران يستضي بضوء ما تقابلها وتتلون بلونه كاحمرار الجدار واخضراره من النبات
الخضر والحمر ويعتبر في الابصار ايضا خروج شعاع من العين على شكل مخروط قاعدته عند
المبصر وراسه عند العين وعلى هذا اسمي علم المناظر ويدل عليه كون الحيوانات التي يرى عينها
كنمر وهي التي يرى اعينها في الظلمة لضوها يبصر في الليل المظلم ومن قوي نور عينه قوى
ابصاره ومن قل قل وبعد العين محسوس فاعرفه بوثبه فيما تقابله استضاءه وليس المراد
بخروج الشعاع من العين الخروج الحقيقي بل يقال له خروج بالمجاز كما يقال الضوء يخرج من
الشمس مع انه قد تبين قبل انه يمتنع ان يخرج منها شي على تقدير كون الشعاع جسما وان كان
ذلك باطلا وعلى تقدير كونه عرضا وهو الحق ثم كيف يتصور ان يخرج من الحدقة ما ينبسط
على نصف كرة العالم ويشتمل ما بين السما والارض والكلام في الابصار طويل والعلم المتكفل
به هو علم المناظر والمرايا وقد ظهر ان الانطباع وخروج الشعاع بالمعنيين المذكورين ذكرهما
كلاهما معتبران فيه مع شرايط اخر يحتاج المراي لتشتت في غاية القرب ولا في غاية البعد
ولا في غاية الصغر وان يكون مضيا ومقابلا او في حكم المقابل كوجه الوجه بسبب المراة وان
لا يكون بينه وبين الاله حجاب وهذا كله جاز ان يكون شرطا في الابصار عند تعلق النفس بالبدن
هذا التعلق المخصوص لا مطلقا وجاز ان يكون مطلقا شرطا للكل ويمكن ان يكون بعض هذه ليس
هو شرطا بالذات بل بالعرض وذلك كالقرب المفرط فانه من المحتمل ان يكون منعه من الرؤية
بسبب ان الاستتار او النور شرط للمرئي فيفتقر الى نورين نور باصر ونور مبصر

والحق اذا اغمض فلا يستنير بالانوار الخارجية وليس لنور البصر من القوة النورية ما ينوره
فلا يرى لعدم الاستنارة لا لكونه قريبا وكذا الكل مفرط القرب والبعد المفرط في حكم الحجاب
لقلة المقابلة ولعله كلما كان الشي اقرب كان اولى بالمشاهدة ما لم يبق نورا مستنيرا كالشمس
لو كانت في القرب مثل الجفن وفي المرئيات ما هو مرئي بالعرض كالوضع والشكل والتفرق
والاتصال والعدد والبعد والملاسة والخشونة والحركة والسكون والسعة والظلمة
والحالة والقبح والحسن والسماحة والاصلاف والضحك والبكا والطلاقة والعبوس
وغير ذلك فان كل ذلك انما يدرك بان يشارك البصر قوة اخرى او في لا حاد ولعدم الابصار
كما في الظلمة ويكون مرئيا بالمجاز والحواس الباطنة في الانسان على ما وجدناه وان احتمل امكان
غيرها لم يخرج من استقامة احسبه ايضا بعدد الظاهرة اولها الحس المشترك وانها
التجويف الاول من الدماغ وهي يدرك لجميع الصور التي يدركها بالحواس الظاهرة متادية
اليها واليها يرجع اثرها وفيها يجتمع وكانها مواضع لهذه القوة ولولاها ما امكن لنا ان نحكم ان
هذا المشموم هو هذا الابيض الحاضر لان الحس الظاهر ينفرد باحدهما والحاكم لا بد له
من حضور الصورتين حتى يحكم يجمع او يفرق بينهما وثانيها المصورة وتسمى الخيال ايضا
ويجتمع فيها مثل جميع المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة وهي خزانة لتلك القوة وهي
في ذلك التجويف ايضا وجاز كونها في موضع اخر منه ويدل على تغايرهما ان القبول بقوة غير
القوة التي بها الحفظ واعتبر ذلك من الماء فان له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه كما
ان النفس لا تقتدر على الحكم في الجميع الا بقوة مدركة للجميع وكذلك لا تقتدر عليه الا بقوة حافظة
للجميع والا تعدم صورة كل واحد من مدركات القوة عند ادراكها الاخر والقائها اليهما
العين منه القطر النازل خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا على سبيل
المشاهدة لا على سبيل تخيل او تذكر والبصر لا يدرك الا المقابل وهو قطرة او نقطة فهي في الالة
قوة يؤدي اليها البصر فتشاهد ما ادى اليها وقبل غيبوبته تلك الصورة ادى اليها ذلك في

موضع اخر ولذلك حتى حصل من مجموع تلك الادراكات خط او دايرة ولذلك النايم يرى
في نومه امورا شاهدها لاجل ما يكون عليه حال التخيل ولذا جماعة من المرضى وغيرهم
يشاهدون مع تعطل حواسهم الظاهرة صورا لا يجدها الحاضرون معهم في الخارج وربما كان
بحيث لم يوجد في الاعيان شبيهها والامور التي يتخيلها الانسان في عامة اوقاته ليس فيها
مشاهدة وما ذال الالات لادراك بها من القوى بين هوى فيكون مشاهدة ويكون
صعبا في الاغلب فيكون محلا وثالثها القوة الوهمية وهي في التجويف الاوسط من
دماغ الانسان يحكم بها النفس احكاما جزئية ويدرك في المحسوسات بالحواس الظاهرة معاني
غير محسوسة بها مثل ادراك الشاة عداوة الذئب وادراك الكلب صاحبه من انعم عليه موجبا
لمتابعة والخضوع له وليس ذلك بالعقل بل بقوة اخرى وهذه لبعض الحيوان الاعجم كالعقل
للانسان ورابعها المتخيلة وهي في التجويف الاوسط ايضا وتخيل ان لا يكون محلها محل
التي قبلها منه واحدا ومن شانها ان تركب الصور بعضها مع بعض وكذا المعاني وتركب
بعض الصور مع بعض المعاني ولذلك تفصل الصور عن الصور والمعاني عن المعاني وعن
الصور فتصور مثلا انسانا يطير وبعضا نصفه شخص ونصفه فرس وتصور الصديق عدوا والعدو
صديقا وهي الة الفكر في الانسان وكذا هات الاسباب التي بها عمل العين في الحجر الى الجواب حتى
حتى يتلك الانصار والتفتيش عن الغوامض فلذلك هات الاسباب التي يتاتى بها
التفتيش عن الصور والمعاني المحفوظة في جانبيها وهذه تسمى عند استعمال العقل مفكرة وربما
تسمى عليها بالوهم وتسمى عند استعمال الوهم دون تصرف عقلي متخيلة ولولا انها موجودة
في كثير من الحيوانات لما كان يرى فيها ما يرى من اثار تركيبات وتفصيلات عجيبة وخامسها
الذاكرة وهي قوة مرتبة في الانسان في التجويف الاخير من دماغه من شانها ان تحفظ احكام الوهم
وجميع تصرفات المتخيلة ونسبتها الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس المشترك وهي تربية الطاعة
للنفس في التذكير وبها تاتى ان يسترجع عن امور معهودة امورا منسية كانت مجهولة انما هي

الحافظ

الحافظ والمتصرف شي واحد ويصدر عنه كل فعل باعتبار الة او قوة متعلقة بها واما هدى
الناس الى العصبية بان التجاويف المذكورة هي الالات في الانسان ان الفساد ان احتص بجويف ادرك
الافة فيه كما دلت عليه التجارب الطبية ولا يمتنع بهذا البيان موضع المدرك من موضع الحافظ
ولا يمس به ايضا موضع القوة الوهمية فان الاطباء لم يتعرضوا الا للخيال الذي الته البطن المقدم
من الدماغ والفكر الذي الته البطن الاوسط المسمى بالدودة وللذكر الذي الته البطن الاخير
وحامل جميع القوى النباتية والحيوانية هو الروح وقد سبق ذكره وعلم انه غير النفس الناطقة
وان سميت روحا ايضا وهو جسم لطيف يتولد من القلب ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاراتها
مما يسري منه الى الكبد يتم به الافعال النباتية وما يصعد الى الدماغ ويعتدل بتدبيره يتم به
افعال الحس والحركة الارادية وكلما وصل الى عضو هو الة فعل اكتسب من مزاج ذلك العضو
مزاجا يستعد به لقبول قوة يؤثر ذلك الفعل واذا وقعت سدة تمنع من سريانه الى عضو
تعطل فعل ذلك العضو واذا احتبس الى باطن البدن كما في النوم تعطلت الحواس الظاهرة وقويت
افعال الباطنة وافعال القوى الطبيعية ولولا لطافته ما صح سريانه في مسام الاعصاب والعظام
وكل ذلك دلت التجارب الطبية عليه والكلام في كون هذه القوى استعدادات يتعلق بالاعضا
او غير ذلك وفي كونها تتم بامور سماوية وفي كون مبدؤها واحدا او اكثر هو على ما سبق مثل في
القوى النباتية وانطباع الصور المتخيلة على ما هي عليه من المقدار العظيم في جزء الدماغ مستحيل
بل ادراك تلك الصور هو على مثل ما قيل في الابصار والامور الالهامية للاطفال ولكثير من الحيوانات
العجم كقصد الثدي وامتصاصه وتغميض العين عند ما ينقص بالاصبع ونحو الطاير للسفر وتعديه الفرا
بالزوج وكحب كثير من الحيوانات والاهتدا الى كثير من الصناعات دال على ان هذه الاشياء امور
عامة على النفوس المتعلقة بهذه الابدان حلا فانا نعلم قطعا ان الانسان الكامل العقل لو خلق دفعة على
كمال عقله لما اهتدى بعقله في تلك الحالة الى تناول الثدي ولا الى كثير من افعال العجم من الحيوان
واذا لم يكف العقل التام في الاهتدا الى هذه واشباهها فكيف ما هو دونه ومما يدل على افتقار النفس

في ملاحظتها للصور الحسية والخيالية إلى أن تكون مرتسمة في أمر مادي بملاحظة الصور فيه ويكون
آلة للنفس في إدراك تلك الصور أو كالآلة لها في ذلك هو أنا نتخيل كبيراً وصغيراً من نوع واحد
وليس التفاوت للنوع فإنه واحد ولا للمأخوذ عنه تلك الصورة فقد يكون مأخوذة لا عن أمر خارجي
فليس إلا للمحل ونحن إذا تخيلنا شكلاً صليبياً على مقدار ما فإنا نفرق بين ما على اليمين
واليسار وليس التيامن والتياسر باعتبار ماهيته فقد لا يكون ذلك الشكل مأخوذاً عن
أمر في الخارج ليكون يمينه يمينه ويساره يساره ولا لاختلاف النوع فإن نوعهما واحد
ولا لشيء من الأعراض لأنا نفرض تساويهما فيها ولا معنى لها في التيامن والتياسر وليس لوضع
يمين ويسار كل من في المدرك الخيالي بل لم متشخصاً فليس إلا الوضع حامله ولو حصلت صورة
الامتداد المعين الذي لا وجود له في الأعيان في مجرد عن المادة لما امتنع ما يفرض أجزاؤه في محل
واحد إذ لا يبقى لتلك الأجزاء ترتب وضعي فلا بد من تقدير وقد فرض مجرداً هذا محال ويكون
الصورة الوهمية لا تدرك إلا في صورة حسية أو خيالية افتقرت النفس في إدراكها أيضاً
إلى آلة جسمانية ولا تفتقر في ذلك دون الهيولى لاستعدادها في حد ذاتها مع أن الجسمية والمقدار
يطعمان فيها فإن الهيولى لا تحصل موجودة إلا بهما فلا توجد إلا ولها وضع وذلك بخلاف
النفس وكل مجرد فإنه لا يجوز كونها ذات وضع البتة

الفصل الرابع في القوى التي لا نعلمها حاصلة لغير الإنسان من الحيوانات الأخر

النفس الناطقة الإنسانية ينقسم قواها إلى قوة عملية وقوة نظرية وكل واحدة من القوتين
تسمى عقلاً بالاشتراك فالعملية قوة هي مبدأ حركة بدن الإنسان إلى الأفاعيل الجزئية الخاصة بالروية
على مقتضى آراء تخصها صلاحية ولها نسبة إلى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخجل والبكاء
ونحوها ونسبة إلى الحواس الباطنة وهي استعمالها في استخراج أمور مصلحة وصناعات
وغيرها ونسبة إلى القوة النظرية ومنها تحصل المقدمات المشهورة وهذه القوة هي التي يجب أن
تتسلط على سائر قوى البدن على حسب ما توجبه أحكام القوة الأخرى حتى لا تنفعل عنها البتة بل

تنفعل

تنفعل هي عنه ويكون مقموعة دونه لئلا تحدث فيها عن البدن هيئات انقيادية مستفادة
من الأمور الطبيعية هي التي تسمى أخلاقاً رذيلة بل يجب أن تكون غير منفعلة البتة وغير منقادة
بل متسلطة فتكون أخلاقاً فضيلة والنفس وقوى البدن كل منهما ينفعل عن الآخر ولولا ذلك
لما كان بعض الناس أشد غضباً ونحوه من الملكات من بعض ولما كان من يتفكر في عظمة الله تعالى وجبروته
تنفعل بدنه عن ذلك والنفس جوهر واحد وله نسبة وقياس إلى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وله
بحسب كل جنبة قوة بها ينتظم العلاقة بينهما فهذه القوة هي التي لها بالقياس إلى الجنبة التي دونها وهو
البدن وسياسته والقوة النظرية هي القوة التي لها بالقياس إلى الجنبة التي فوقها لتنفعل وتستفيد
منه وتقبل عنه كما ستعلم ذلك فيما بعد ويجب أن يكون هذا الوجه دائم القبول عما هنالك والتأثر
منه وللنفس في إدراك النظريات من المعقولات مراتب أربع وذلك لأن الشيء الذي من شأنه أن يقبل
شيئاً قد يكون بالقوة المطلقة وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة فأول المراتب
هو الاستعداد المطلق الذي لم يخرج إلى الفعل منه شيء ولا أيضاً حصل ما به يخرج إلى الفعل كقوة
الطفل على الكتابة وإذا كان حال النفس بالنسبة إلى قبول المعقولات هذه الحال سميت بالعقل الهيولاني
تشبيهاً لها بالهيولى الأولى التي ليست بذات صورة وهي موضوعة لكل صورة وثاني هذه المراتب
أن لا يحصل للشيء إلا ما يمكنه به أن يتوصل إلى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع
وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على أن يكتب ويطرد ذلك في النفس بالقياس إلى معقولاتها
المكتسبة بالنظر أن يحصل فيها من المعقولات الأولية ما يمكنها أن تتوصل منها وبها إلى المعقولات
الثانية وحينئذ تسمى عقلاً بالملكة وإن كانت بالقياس إلى ما قبلها بالفعل والانتقال من الأوائل إلى
الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بأن يتمثل الحد الأوسط في الذهن دفعة إما عقيب طلب وشوق
من غير حركة وإما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فلا فرق بين الفكر والحدس
إلا وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكلاهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته وبطوئه وسرعته
وكما أن جانب النقصان ينتهي إلى عدم الحدس وعدم التفطن بالفكر فلا شك أن الجانب الذي يلي الزيادة يمكن

لاني

تها

انتهاؤه الى غنى في اكثر احواله عن التعلم والتفكر وثالث المراتب المذكورة هو ان يكون له
ان يفعل متى شاء من غير حاجة الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل
الصناعة اذا كان غير كاتب بالفعل ويطرء في النفس ان يحصل لها الصور المعقولة المكتسبة بعد
المعقولة الاولية الا انه ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونة فمتى شاء طالعها
فعقلها وعقل انه عقلها ويسمى عقلا بالفعل وان كان بالقوة اذا قيس الى ما بعده الا انه قوة قريبة
الى الفعل جدا ورابع تلك المراتب هو ان يحصل بالفعل ما كان الاستعداد استعدادا له
كالمستعمل لصناعة الكتابة في حال مباشرته لها وهذه هي الفعل المطلق ويحصل للنفس اذا كانت
الصور المعقولة حاضرة لها وهي مطالعة لها بالفعل وعاقلة بالفعل بانها عاقلة لها كذلك ويسمى
حينئذ عقلا مستفادا وانما سمي مستفادا لما ستتضح فيما بعد انه انما يخرج الى الفعل بسبب
يخرجه اليه اذا اتصل به نوعا من الاتصال فهذه هي مراتب العقل النظري والاطلاق لفظة
العقل عليها بالاشتراك ايضا وعند العقل المستفاد تم الجنس الحيواني والنوع الانساني
وهو الرئيس المطلق والغاية القصوى وكل القوى خادمة له فانت ترى كيف يخدمه العقل
بالفعل المخدوم للعقل بالملكة المخدوم للعقل الهيولاني المخدومات كلها للعقل العملي اذ الغاية
من العلاقة البدنية هي تكميل العقل النظري والعقل العملي هو المدبر لتلك العلاقة وهو يخدم
للوهم المخدوم لقوة بعده هي الحافظة واخرى قبله هي المتخيلة وسائر القوى الحيوانية ثم المتخيلة يخدمها
قوتان مختلفتا المأخذ فالقوة النزوعية تخدمها بالائتمار فانها تبعثها على التحريك والقوة الخيالية
تخدمها بعرضها الصور المخزونة فيها المهيأة لقبول التركيب والتفصيل ثم هذان رئيسان لطائفتين
اما القوة الخيالية فانه يخدمها الحس المشترك المخدوم للحواس الظاهرة واما القوة النزوعية
فيخدمها الشهوة والغضب وهما يخدمهما القوة المحركة في العضل وههنا تفنى القوى الحيوانية ثم
القوى الحيوانية بالجملة تخدمها القوى النباتية واولها واوسطها المولدة ثم المربية تخدم المولدة
ثم الغاذية تخدمهما جميعا ثم القوى الطبيعية الاربع تخدم هذه والهاضمة تخدمها من جهة الماسكة

ومن

ومن جهة الجاذبة والدافعة ويخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن الحرارة يخدمها البرودة
ويخدم كلاهما اليبوسة والرطوبة وجاز ان تكون النظرية والعملية بمجرد اعتبارين للنفس لا
غير وجاز كونهما بسبب قوى ثابتة في النفس او هيئات ولا مانع ان يكون كمال القوتين
ونقصانهما بسبب استعدادات تلحق من القوى البدنية واحوال المخيلة وكثرة التفات
النفس وقلته الى احد الجانبين اعني العالي والسافل ولاحوال المزاج فيه مدخل كما قد
يكون بعض الناس من اجله مناسب الغضب اكثر وبعضه الامور الشهوانية وهكذا الخوف
والغم وغيرهما ولا يعرض ذلك للنفس من حيث جوهرها بل بعضه يعرض للبدن من حيث هو ذو
نفس كالنوم واليقظة والالم للنفس من حيث هو ذو بدن كالشهوة والغضب وللمبادي العا بيه
عا فيما يحدث في النفس مدخل عظيم قد تبين منه انموذج والنفس هي اصل القوى كلها والنفس
فينا نفس انسانية واخرى حيوانية واخرى نباتية لا يرتبط فعل بعضها بفعل بعض جاز لك ان
تقول احسست بعضب وادركت فتحركت فمبدأ الجميع انت وانت نفس ساعة وكل القوى
من لوازمها وهي محلها الالات لها اذ الحركة لسبب الا لجلب النافع او دفع الضار والمدرك لسبب
الالات الجواسيس التي تقتبس الاخبار والمصورة والذاكرة هي لحفظها وعلى هذا احال جميع القوى اذا
اعتبرتها ولهذا كل عضو من البدن فانه انما اعد لغرض يرجع الى النفس ولست امنع بهذا القول
ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان او نفوس يستكمل به استكمالا انما يخرج لا نعلمها وجاز ان يكون
هذه النفوس متفاوتة في رتبة الاستكمال وينتهي الترتيب الى نفس واحدة هي رئيسة الكل ولعل هذه
النفوس هي القوى المطيعة لهذه الرئيسة انما الذي لا يجوز ان يتعلق نفسان ببدن واحد تعلقا
هو كهذا التعلق الذي نجده لنفسنا مع بدننا فانه لو امكن ذلك لوجب اختلاف احوال البدن بان
يحصل فيه المتقابلان معا كالحركة والسكون والنوم واليقظة والذي نجزم به ونجمعه هو ان جميع ادراكا تنا
وتحريكاتنا الارادية الصادرة عن ادراكاتنا هي لنفس واحدة مدركة لجميع اصناف الادراكات لجميع
اصناف المدركات ولولا ذلك لما حكمنا ببعض المدركات على البعض فان الحاكم على شيئين لا بد ان

يكون مدركا لكل منهما وان كان بعضه باله بدنيه وبعضه بغير اله بدنيه وهي الموصوفه
بالشهوه والغضب واللذه والالم والاراده والقدره والفعل ولو لم يكن الامر كذا لما لزم
من ادراكها حصول هذه الاشيا ولا ارتبطت به هذا الارتباط الذي نجده من انفسنا
وهذا عند العاقل له والتنبيه عليه اولى عند العقل لا حاجه الى اكتسابه ببرهان

الفصل الخامس في المنامات والوحي والالهام والمعجزات والكرامات والاثار الغريبة الصادرة عن النفس ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتياضهم ۞

دلت التجربة على ان للنفس الانسانية ان تطلع على بعض المغيبات في حال النوم فمن الناس من
جرب ذلك من نفسه ومنهم من جربه من غيره فان خلقا كثيرا يستحيل التواطي في حقهم على
الكذب يحكون عن انفسهم رؤيا منامات يقع لنا عينها او تفسيرها وقد يتفق لجماعة من
الممرورين والمجانين مثل ذلك في حال اليقظة واكثر ما يعرض لهم عند احوال كالصرع والغشي
تفسد حركات قوائم الحسية واطراد ذلك افادنا ان لقلة الشواغل الحسية مدخلا
عظيما في تلقي الغيب من معدنه وبهذا اعلم ان التفات النفس الى جانب البدن مانع لها عن تلقي
المغيبات وانها متلقية للغيب من الجانب الاعلى ولهذا قد يستعين بعضهم في تلقي الغيب بافعال
محيرة للحس الظاهر موقفة للخيال فيستعدون بذلك لتلقي ما يتلقونه منه بحسب الاستعداد
المخصص له والمدركات التي تدركها النفس في حالة النوم وما يجري مجراه من الاحوال التي
نبهت عليها اما ان يكون ادراكها بسبب اتصال النفس بعالم الغيب عند ما يحصل لها فراغ
ما عن شغل البدن او لا يكون ادراكها لها كذلك فان كان الاول فذلك الادراك اما ان يكون
عند كون الانسان نايما او عند كونه يقظان فاما الذي عند النوم فسببه ركود الحواس
بسبب انحباس الروح الحاملة لقوة الحس عنها لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكر فيما تورد
الحواس عليها فاذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع استعدت للاتصال بالجواهر
الروحانيه فانطبع فيها ما في تلك الجواهر من صور الاشيا لا سيما ما هو اليق بتلك النفس

من

من احوالها واحوال ما يقرب منها من الاهل والولد والبلد ويكون انطباع تلك
الصور في النفس منها عند الاتصال كانطباع صورة مراة في مراة اخرى تقابلها عند
ارتفاع الحجاب بينهما وقد عرفت المراد بالانطباع ههنا وانه يطلق مجازا لا حقيقة وهذا
دليل على ان تلك الجواهر غير محجبة عن انفسنا بحجاب البتة من جهتها انما الحجاب هو في
قوانا اما لضعفها واما لاشتغالها بغير الجهة التي عندها يمكننا الوصول اليها واذا لم يكن لاحد
المعنيين فان الاتصال بها مبذول وليست مما تحتاج انفسنا في ادراكها الى شي غير الاتصال
بها ومطالعتها ثم ان تلك الصور اما ان تكون كلية او جزئية فان كانت كلية فاما تثبت او
تنطوي سريعا فان تثبت فالمتخيلة لما فيها من الغريزة الحاكية والمتنقلة من شي الى غيره تترك
ما اخذت وتورد شبيهه او ضده او مناسبه كما يعرض لليقظان من انه يشاهد شيا فينعطف
عليه التخيل الى اشيا اخرى يحضرها مما يتصل به بوجه حتى ينسيه الشي الذي ادركه اولا
فيعود على سبيل التحليل بالتخمين اليه بان ياخذ الحاضر مما قد تادى اليه الخيال فيتذكر انه
حضر في الخيال تابعا لاي صورة تقدمته وتلك لاي اخرى وكذلك حتى ينتهي اليه ويتذكر
ما يشبه لذلك وهو تحليل بالعكس لفعل التخيل حتى ينتهي الى الشي الذي تكون النفس شاهدته
حين اتصالها بذلك العالم فاخذت المتخيلة تنتقل عنه الى اشيا اخرى فاذا حاكت المتخيلة
تلك المعاني الكلية التي ادركتها النفس بصور جزئية ثم انطبعت تلك الصورة في الخيال
وانتقلت الى الحس المشترك فصارت مشاهدة فان كان المشاهد شديد المناسبة لما
ادركته النفس من المعنى الكلي حتى لا تفاوت بينهما الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية
عن التعبير وان لم يكن كذلك فان كان هناك مناسبة يمكن الوقوف عليها والتنبه لها كما اذا
صور المعنى بصورة لازمه او ضده احتيج حينئذ الى التعبير وغاية التعبير هو التحليل بالعكس
على الوجه المذكور حتى يرجع من الصورة الخيالية الى المعاني النفسانية وان لم يكن هناك مناسبة
فتلك الرؤيا مما تعد في اضغاث الاحلام وان كانت الصور التي ادركتها النفس من تلك المبادي

جزئية فقد تثبت تلك الصورة وقد لا تثبت والتي تثبت ان حفظتها الحافظة على وجهها ولم
تتصرف القوة المتخيلة الحاكية للاشيا بتمثيلها فتصدق هذه الرؤيا ولا يحتاج الى تعبير وان
كانت المتخيلة غالبة او ادراك النفس للصور ضعيفا سارعت المتخيلة بطبعها الى تبديل ما
راته النفس بمثال وربما بدلت ذلك المثال باخر وهكذا الى حين اليقظة فان انتهى الى
ما يمكن ان يعاد اليه بضرب من التحليل فهو رؤيا تفتقر الى التعبير والا فهو من اضغاث الاحلام
ايضا هذا حال ما يتلقاه النفس من تلك المبادي عند النوم واما ما يتلقاه عند اليقظة
فعلى وجهين احدهما ان تكون النفس قوية وافية بالجوانب المتجاذبة لا يشغلها البدن عن الاتصال
بالمبادي المذكورة وتكون المتخيلة قوية بحيث تقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس
الظاهرة فلا يبعد ان يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع للنائمين من غير تفاوت فمنه ما
هو وحي صريح لا يفتقر الى تاويل ومنه ما ليس كذلك فيفتقر اليه او يكون شبيها بالمنامات
التي هي اضغاث احلام ان امعنت المتخيلة في الاشتغال والمحاكات وسبب مشاهدة المتخيلات
هو ان القوة المتخيلة كالموضوعة بين قوتين مستعملتين لها سافلة وعالية فالسافلة هي
الحس فانه يورد عليها صورا محسوسة يشغلها بها والعالية هي العقل فانه يصرفها عن
تخيل الكاذبات التي لا يوردها الحس عليها ولا يستعملها العقل فيها واجتماع هاتين
القوتين على استعمالها يحول بينها وبين التمكن من اصدار افعالها الخاصة بها على التمام
حتى تكون الصور التي تحدثها بحيث يحس بها بالحس المشترك مشاهدة فاذا اعرض عنها
احدى القوتين لم يبعد ان تقاوم الاخرى في كثير من الاحوال فلم تمنع عن فعلها تلك المنعة
فتارة تتخلص عن جاذبة الحس فتقوى على مقاومة العقل وتمعن فيما هو فعلها الخاص غير
ملتفتة الى معاندة العقل وهذا في حال النوم عند احضارها الصورة كالمشاهدة وتارة
تتخلص عن سياسة العقل عند فساد الالة التي يستعملها العقل في تدبير البدن فتستولي
على الحس ولا تمكنه من شغلها بل تمعن في اثبات افاعيلها حتى يصير ما ينطبع فيها من الصور

اي المتخيلة

كالمشاهد

كالمشاهدة لانطباعه في الحواس على الوجه الذي يفهم منه الانطباع وقد عرفته وهذا في
حال الجنون والمرض وقد يعرض مثله عند الخوف لما يعرض من ضعف النفس وانخزالها
واستيلاء الظن والوهم المعينين للتخيل على العقل وثانيهما ان لا تكون النفس قوية على
الوجه المتقدم ذكره فتحتاج الى الاستعانة حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال كما
سبق وفي الاكثر انما يكون ذلك في ضعفاء العقول ومن هو في اصل الجبلة الى الدهش والحيرة
ما هو وقد يستعين بعض من يستنطق بالغيب بالعدو والسرع فلا يزال يلهث فيه حتى يكاد
يغشى عليه ويضبط ما يتكلم به وربما استعان بعضهم بتامل شيء شفاف مرعش للبصر او مد
اياه بشعيعه او بتامل لطخ من سواد براق او شيء يتلألأ او بموج ويعين على ذلك ايضا
ايهام مس الجن والاستهتار في الكلام المختلط وتركيب اصابع بمعرجة وبحيرات وهذا
كله يتضمن اختلال القوى وافسادها وتعطلها وليس بمحمود عند العقلا وقد يجمع
ضعف العائق وقوة النفس بالطرب كما يكثر من المرتاضين من اولياء الله والرهص
والصفيق وبدور الدروش وما شاكل ذلك مما يفعله بعض المتكهنة وان كان الثاني
وهو ان لا تكون ادراك النفس للمدركات المذكورة بسبب اتصالها بذلك العالم لما يحصل
لها من الفراغ عن البدن فهذا ان كان في حالة النوم فهو الذي يقال له اضغاث احلام وهو
المنام الكاذب وقد ذكر له اسباب ثلثة السبب الاول ان ما يدركه الانسان في حال
اليقظة من المحسوسات تبقى صورته في الخيال فعند النوم ينتقل من الخيال الى الحس المشترك
فتشاهد ما هو بعينه ان لم تتصرف فيه المتخيلة او ما يناسبه ان تصرفت فيه والسبب الثاني
ان المفكرة اذا انتقشت اشتغلت بتلك الصورة بها عند النوم الى الخيال ثم منه الى الحس المشترك
والسبب الثالث اذا تغير مزاج الروح الحامل للقوة المتخيلة تغيرت افعالها حسب تلك التغيرات
ممن غلب على مزاجه الصفرا حاكية بالاشيا الصفر وان كانت فيه الحرارة حاكية بالنار والحمام
الحار وان غلبت البرودة حاكية بالثلج والشتا وان غلبت السودا حاكية بالاشيا السود

والامور الهايله المفزعه وانما حصلت هذه وامثالها في المتخيله عند غلبه ما يوجبها لان
الكيفيه التي في موضع ربما تعدت الى المجاور له او المناسب كما يتعدى نور الشمس الى الاجسام
على انه يكون سببا لحدوثه متعلقه بالجسم المكيف بتلك الكيفيه فيتاثر به تاثرا يليق بطبعها
ولم يثبت بجسم حتى يحل بعض الكيفيه المختصه بالاجسام فيقبل منها ما في طبعها قبوله على الوجه
المذكور وان كان امثال هذه الاشيا حاصلا في حال اليقظه فربما سميت امورا شيطانيه كالذي
وما يرى من الغول والجن والشياطين فقد يكون من اسباب باطنه تخيليه وكونها كذلك لا ينافي
وجودها الخارجي لان الخيال ربما اظهرها وان لم تكن منطبعه فيه كما تظهر المراه صورها وان
كانت غير منطبعه فيها للناظر وما يتلقى من المغيبات في حالتي النوم واليقظه قد يرد على وجوه
فانه قد يرد بسماع صوت اما لذيذ واما هايل وقد يرد مكتوبا او مخاطبا به من انسان او ملك
او جني او حيوان او بمثال صناعي او هاتف غايب او غير ذلك وقد يكون ضربا من الظن القوي
او النفث في الروع وقد يشاهد صوره الكاين بعينه وقد يكون على وجه اخرى وما يراه النايم
في حاله هو مثل ما يراه المستيقظ لكن المستيقظ لوقوفه على احكام اليقظه يحكم بان احد مرايه
واقع والاخر غير واقع والنايم لغفوله عن الاحساس يحسب ان الواقع هو الذي يراه في حاله
وهو غلط للنفس من عدم التمييز بين الشي ومثاله وحال الذهول عن الشي وحكم من يجري مجرى
او ما يجري مجراه حكم النايم في ذلك وقد يكون النفس قويه فيوثر في اجسام عالم الكون
والفساد في غير بدنها كما يوثر في بدنها وان لم تكن منطبعه فيه فجاز ان يحيل الهوا الى الغيم
فيحدث مطرا اما بقدر الحاجه او ازيد كالطوفان وجاز ان يوثر في احداث الزلازل وزوال الامراض
ودفع موذيات وامثال ذلك مما لا ناخذ في طريق المنع الصريح وسبب ذلك ما علمته
من ان الاجسام مطيعه للنفوس وان نفس الانسان من جوهر المبادي العاليه الروحانيه
والبون الحاصل بينهما وان كان كبون ما بين السراج والشمس او ابعد من ذلك فهو غير مانع
من المشابهه والبدن هو عالم النفس وطبيعته هي من عنصر العالم فكما يوثر تلك المبادي

في

في العالم كذلك يوثر النفس التي قويت حتى جاوزت تاثيرها بدنها فيه وكما انه يحدث في بدنها
مما يمثله من صوره المعشوق في الخيال مزاج عبث ويحلل الماده الرطبه في البدن ويحدث
الى العضو المعد له فيحصل له الانعاظ ومن الصور الغضبيه مزاج احر مما كان من غير محل
ظاهر كذلك يحدث عنها في عالم العناصر تحرك وتسكين وتكثيف وتخلخل يتبع ذلك سحب
ورياح وصواعق وزلازل ونبوع مياه وعيون وما اشبه ذلك ولذلك قد يوثر في
القوى الحساسه التي لحيوانات اخرى او لانسان اخر ولولا العلاقه الطبيعيه بين النفس
وبدنها الخاص بها لكان تاثيرها فيه كتاثيرها في غيره اذ ليست منطبعه فيه لكون
تاثيرها فيه بسبب الانطباع وانما هي عاشقه له بالطبع وهذه العلاقه العشقيه هي التي
تقصر تاثيرها عليه في الاغلب واذا قويت النفس صارت كانها نفس ما للعالم او لبعض
اقسامه لا سيما اذ كان ذلك الجسم اولى به لمناسبه تخصه مع بدنه فلا مانع اباه او
اسعاده عليه او لضرب اخر من الاولويه وليس من شرط المسخن ان يكون حارا ولا المبرد
ان يكون باردا والا ما اقتضى شيا من الاشيا ان يكون مثل ذلك الشي موجودا فيه وانما
يلزم ذلك في العلل التي هي مفيده للوجود كما علمت والنفس الشريفه اذا طلبت خيرا
ودعت الله عز وجل استحقت هيئتها واستعدادها مرجحا لوجود ذلك الممكن فيوجد
والتضرع والانابه فقد يكون ان كالسبيل للنفس ولو لم تكن شريفه استعدادا كاملا لقبول
الهدايه الى وجه الصواب كالفكره في افادتها الاستعداد لقبول الفيض الفاعلي للمعرفه
ومن اثار النفوس الاصابه بالعين والمبدا انها حاله نفسانيه معجبه يوثر في المتعجب منه اذ
ظاهر الخاصه فيها وامثال هذه الاشيا ان كنت تحققتها من نفسك او بالتسامع التواتري فالذي
ذكر معرفك اسبابها وان كنت لم تحقق وقوعها فما ذكر مع كونه معطي السبب فيها هو مزيل
استبعادك لها ومن غرايب اثار النفوس السحر وهو من التاثيرات النفسانيه اذا كانت
النفس شريره واستعملت هذه التاثيرات في الشر واذا كانت الغرايب لا بمجرد تاثير

النفوس فان كانت على سبيل الاستعانة بالفلكيات فهي دعوة الكواكب وان كانت على
سبيل تمزيج القوى السماوية بالارضية فهي الطلسمات وان كانت على سبيل الاستعانة
بالخواص السفلية فهي علم الخواص وان كانت باعتبار النسب الرياضية فهي الحيل الهندسية
وان كانت على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهي العزايم وقد يتركب من هذه
ما يحدث منه غرايب اخرى كجر الاثقال ونقل المياه والالات الرياضية والرمانة فان
هذه يستعان عليها بمجموع الخواص الطبيعية والرياضية وغرايب النفوس كثيرة ولعلها
كلها ترجع الى ما فصل وقد تظهر عن العارفين احوال خارقة للعادات عند من لم يقف على
اسبابها وهذه الخوارق اذا اقترن بها التحدي مع عدم المعارضة سميت معجزات واذا
لم يقترن بها ذلك سميت كرامات فالمعجزات هو كما يفعله الانبيا صلوات الله عليهم
اجمعين عند تحديهم ودعواهم النبوة والكرامات هي كما يظهر عن اوليا الله الابرار
والذي يدل على ان النبي يجب دخوله في الوجود هو ان الانسان لا يحسن معيشته لو
انفرد بل يفتقر الى اخر من نوعه يكون مكفيا به وذلك الاخر مكفيا بهذا او بغيره حتى اذا
اجتمعوا كان امرهم منتظما فيكون هذا مثلا ينقل الى ذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط
لاخر والاخر يتخذ الابرة لهذا ولذلك احتيج الى الاجتماعات وعقد المدن فلابد من
المشاركة التي لا تتم الا بمعاملة لابد لها من سنة وعدل يوجبها سان ومعدل اذ لو تركوا
واراءهم لاختلفوا اذ عند كل ما يريد كل واحد ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه عليه فلا
ينتظم التعاون بينهم ولابد للسنة من ضوابط وقوانين كلية تندرج جزئياتها تحتها فينتفع
بها الجميع ولابد وان يكون هذا السان المقنن لتلك القوانين انسانا يخاطب الناس ويلزمهم
السنة ولابد من كونه مميزا بخصوصية ليست لساير الناس حتى يستشعر الناس فيه
امرا لا يوجد لهم فلا يقع في وضع السنة منازع فيقع المحذور المذكور وانما يكون ذلك
الاختصاص بايات تدل على ان السنة من عند ربه فتلك الايات هي معجزاته فمنها قوله

يكون لها الخواص اطوع ومنها فعلية يكون لها العوام اطوع وهي لا تتم بدون القولية لعزوب الاعتقاد
الى الحق حينئذ ووجب ان يعدهم بالثواب على الطاعة ويوعدهم بالعقاب على المعصية من عند ربهم
القادر على مجازاتهم الخبير بما يخونونه ويبدونه ولولا الجزا الاخروي لحملهم استحقارهم اختلال العدل
النافع في امور معاشهم بحسب النوع عند استيلا الشوق عليهم الى ما يحتاجون اليه بحسب الشخص
على مخالفة الشرع فمعرفة المجازي والشارع ضروري ولا يحفظ هذه المعرفة بدون الحافظ الذي هو
التذكار المقرون بالتكرار ولهذا افرض العبادة المذكرة للمعبود وكررت عليهم ليستحفظ التذ
بالتكرير فواصل في حكم العناية دخول السنة والنبي في الوجود اذ لولاهما لفاتت المصالح اذ
من المعلوم ان الحاجة اليهما اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار والحاجبين وتقعير الاخمص
من القدمين واشيا اخرى لا ضرورة اليها في البقا بل هي نافعة فيه نفعا ما ولا يجوز ان يكون العناية
تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي اهم منها واسع والعقل السليم يحكم بذلك على طريق الحد
واذا بلغك ان عارفا امسك عن القوت مدة غير معتادة فلا تستنكر ذلك فقد يقع مثله
في مثل الامراض الحادة التي تشتغل فيها القوى الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد
الرديئة فتحفظ المحمودة ويقل تحللها والعارف اذا توجهت نفسه الى العالم القدسي استتبعت
القوى الجسمانية فوقفت الافعال النباتية فلم يقع من التحلل الا ادون ما يقع في حال المرض اذ
في المرض حرارة غريبة محللة ومضاد مسقط للقوة وعدم السكون البدني الذي يقتضيه نزل
القوى البدنية افعالها عند مشايعتها للنفس ولذلك اذا بلغك ان عارفا اطاق بقوته ما
يخرج عن وسع مثله فان الغضب والانتشا المعتدل والفرح المطرب يزيد في القوة زيادة كبيرة
والحزن والخوف ينقصها نقصانا كثيرا فلا عجب لو ارتاح العارف ارتياحا يولي قوته سلاطة
او غشيته عزة تشغل قواه حمية ويكون ذلك اعظم مما يكون عند طرب او غضب لعبير ذلك واول
درجات حركات العارفين هي الارادة وهي اول حركة النفس الى الاستكمال بالفضايل وقبلها التوبة
والتثبت حركة انما هي عبارة عن تالم النفس على ما ارتكب من الرذايل مع جزم القصد الى تركها

وملازمة الطاعات بحسب الطاقة ثم يحتاج في نيل الكمال الحقيقي الى الرياضة وهي منع النفس عن
الالتفات الى ما سوى الحق واجبارها على التوجه نحوه لتصير الانقطاع عما دونه والاقبال عليه
ملكة لها وذلك انما يتم بازالة الموانع الخارجية بتنحية ما دون الحق عن سنن الايثار والداخلية بصرف
قوى التخيل والوهم الى التوهمات المناسبة للامر القدسي عن التوهمات المناسبة للامر السفلي
وتهيئة السر لان يتمثل فيه الصور العقلية المرتفعة واذا بلغت الارادة والرياضة بالعارف حدا ما
ربما عنت له خلسات من اطلاع نور الحق عليه لذيذة كانها بروق تومض اليه ثم تخمد عنه وقد تكثر
عليه هذه الغواشي اذا امعن في الارتياض وربما غشيته في غير حال الرياضة وربما صار المخطوف
مألوفا والوميض شهابا بينا ولعله يتدرج الى ان يكون له ذلك متى شاء وربما انتهى به ذلك
الى ان يغيب عن نفسه فيلحظ جناب القدس فقط وان لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظة لا من حيث هي
بزينتها وهذه احدى درجات السلوك الى الحق وما قبلها هو درجات السلوك فيه وقيل درجات ليست
اقل من درجات ما قبله وهي مما لا يفهمها الحديث ولا تشرحها العبارة ومن احب ان يعرفها فليتدرج
الى ان يصير من اهل المشاهدة لها دون المشافهة بها والمراد بالمشاهدة ههنا هو الادراك بلا
منازعة من قوى اخرى بخلاف النفس ومن طلاب هذه الطريقة من يكون مائلا الى الجناب الاعلى باصل
فطرته من غير تعلم علم ومنهم من يميل اليه بما اكتسبه من العلوم الحقيقية او من مجرد السماع والتقليد
واذا لم يكن المريد عالما فلا بد له من شيخ محقق نحو سالك ليرشده الى سواء السبيل ويحتاج ان لا
يسوق له من الخطايا والاحوال الدنية والتشابيه الا ما يبعد عن العالم الادنى ويرغبه في العالم الاعلى
ومنها تجرد ورياضة من الفضول واصلاح الضروريات ومنها تحصيل العلوم التي لا يستعان بها على
التقرب الى الله تعالى ومنها الضروريات الغذائية يجب اصلاحه بان يكون قليل الكمية لئلا يمنع الاشتغال
بهضمه عن التوجه الى المطلوب كثير الكيفية ليستدرك بذلك خلل قلبه ومنها المبصرات اما الالوان
فالمشرقة منها تمد الروح وتفرح القلب وتبسط النفس لما ان النور محبوب الروح ومعشوقه والظلمة
بالضد ولا يخفى له النظر الى النقوش الدقيقة المحللة لئلا تشتغل النفس بتأملها ولا الى الوجوه

والتصور والولدان والغلمان فان النظر الى ذلك مما يثير الشهوة ويقطع المريد عن مطلوبه
بل يجب ان ينظر الى السما والارض والجبال والبحار والفلوات فان الاعتبار بها مما يميل الى ذلك
الجانب ومنها المسموعات والالحان المقترنة بكلام مشعر بغرض الطالب له مدخل عظيم في الغرض
ويجتهد المريد من تقليل الكلام واستماعه وان يكون مسكنه في قلل الجبال والمواضع الخالية فان
ذلك يخلص من كثير من القواطع ومنها المشمومات والروايح الطيبة تمد الاعضاء الرئيسة فيجب
تعاهدها مع مراعاة حال الاهوية فانها من اقوى الامور الضرورية ومنها الملبوسات فيجب
ان يقتصر من الملبوس على ما يدفع به ضرر البرد والحر لا غير وان يطرح الجماع ان امكن والا فليقلل
وليستعن على ذلك بالصوم وقلة الاكل واشتغال المريد بالذكر الدائم وترك الاحساس والحركة
وقطع الخواطر التي تجر الى هذا العالم هو من اقوى المعينات على حصول الغرض المقصود واذا لم
يعاضده التوفيق من الله تعالى لم ينجع شيء من ذلك على انه لا منع من ذلك الجناب ولا حجاب وانما الحجاب مختص
بجانبنا والنفحات الالهية دائمة مستمرة وكل من وفق للتوصل اليها وصل ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور

الفصل السادس

في ابدية النفس واحوالها بعد خراب البدن ليس تعلق النفس
بالبدن تعلقا يقتضي فسادها بفساده لان ذلك التعلق اما ان يكون تعلق المتأخر منه في الوجود
او المكافي له في الوجود او المتقدم له في الوجود واعني بالتقدم والتأخر ههنا ما هو بالذات لا بالزمان
والاول محال والا لكان البدن علة للنفس وليس هو علة فاعلية لها لما ستعرف ولا علة قابلية
لما مر انها غير منطبعة فيه ولا علة صورية ولا غائية فان الاولى ان يكون الامر بالعكس وذلك
ظاهر ولا شرطا وستعرف بطلانه مطلب انقسام العلية والثاني وهو ان يتعلق بالبدن تعلق مكافي
له في الوجود محال ايضا فان التعلق على الوجه المذكور ان كان امرا ذاتيا لا عارضا فكل واحد
منهما مضاف الذات الى صاحبه وليسا جوهرين لكنهما جوهران هذا خلف وان كان ذلك امرا عرضيا
لا ذاتيا فمتى فسد احدهما بطل العارض الآخر من الاضافة ولم تفسد الذات بفساده ثم الاضافة اضعف
الاعراض فانه يستحيل على ما يتبين لك بساوق وينتقل اضافتك اليه دون تغير في ذاتك وكيف يكون

اضعف الاعراض مقوما لوجود الجوهر هذا مما لا يقبله العقل السليم والثالث وهو ان يكون
تعلق النفس بالبدن تعلق المتقدم في الوجود وهو غير موجب ان تعدم بعدمه اذ لا يعدم المتقدم
بالذات عند فرض عدم المتاخر بل يجب ان السبب المعدم في جوهر النفس يفسد معه البدن وان
لا يفسد البدن بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج او التركيب
فيتعين ان خراب البدن لا يعدم النفس فلو جاز عدمها لكان لسبب آخر لكنك قد علمت انها
بسيطة وقائمة بذاتها وكلما يكون كذا فلا يكون بعد وجوده بالفعل قابلا للعدم مع وجود
علته الفاعلية فان كان ما هو بالفعل وقابل للعدم بقوة وجوده وعدمه في غيره فان الشيء من
حيث هو بالفعل لا يكون نفسه بالقوة لنفسه وان كان يجوز ان يكون بالقوة لحصول امر آخر لا
ان فيه قوة وجود نفسه وعدمها واذا تاملت علمت ان البدن ليس بحامل لقوة وجود النفس
وعدمها بل انما فيه قوة تعلقها به وعدم تعلقها به فان معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء
آخر هو تهيؤه لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده مقارنا له ولذلك في امكان فساد شيء
ولهذا امتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما كان مع هيئة مخصوصة محلا لا
مكان وتهيؤ لحدوث صورة تقارنه وتحصل نوعا محصلا والنفس هي المبدا القريب لتلك
الصورة ولا يصح وجود الشيء دون وجود مبداه وبزوال ذلك الاستعداد والتهيؤ بحدوث تلك
الصورة لزوال ما كان البدن معه محلا لامكان ذلك وهو الهيئة المخصوصة وبين بعد ذلك محلا
لامكان فساد الصورة المقارنة له وبزوال الارتباط الذي حصل للنفس به فليس البدن
مع هيئته المخصوصة شرطا في وجود النفس من حيث هي جوهر مجرد بل من حيث هي مبدا لصورة
نوعية فالعقل اذ هي بسيطة فليست بمركبة من قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة الثبات لهما
لاجتماعهما في الذات الا لامرين مختلفين فيها والمراد بالقوة هو الاستعداد التام لا الامكان اللازم
للماهيات فان ذلك لا يقتضي التركيب لكونه ليس امرا وجوديا كما عرفت ولو اقتضى ذلك لكان
كل بسيط من الممكنات مركبا واذ لا قابل لها فقوة بطلانها لا يكون في غيرها فان قوة بطلانها

لو كانت مما تبطل لكان اما في ذاتها او في شيء آخر لاستحالة قيامه بذاته واذ ليس هو في
احد الامرين فليست بباطلة البتة وكما ليس الفساد ولا حامل له ففيه شيء يقبل الفساد
ويجري منه مجرى مادة الجسم له وشيء يفسد بالفعل ويجري مجرى صورة الجسم له فالنفس
لو قبلت الفساد لكانت بهذه المثابة لكنها مجردة فيكون مادتها ايضا مجردة فلو قبلت
الفساد لعاد الكلام فيها وتلك المادة تكون هي العاقلة المدركة لا محالة اذ هي التي
وجودها لذاتها دون الصورة او ما هو كالصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس هو
النفس هذا خلف وبتقدير ان لا يكون خلفا فالمطلوب وهو بقاء النفس حاصل ايضا
وكل مركب لا يكون حالا في شيء فلا بد وان يكون بعض بسائطه غير حال ان لم يكن كل واحد
منها كذلك وحينئذ يكون ذلك الجزء لكونه مجردا وقائما بذاته هو النفس ولا مدخل
للجزء الآخر في ذلك وهذا كله انما دل على امتناع عدم النفس ان لو كانت علتها الفا عليه
المعطية لها الوجود لا تعدم اما لو جاز عدمها فلا يتصور بقاء النفس على تقدير وقوعه
فان الوجود والبقاء لا يستفادان في ممكنات الوجود الا من العلل التي تستند اليها
فالنفس لا يتصور عدمها عن الخارج الا بامتناع علتها الفاعلية عنه واذ هي بسيطة وقائمة بنفسها
وعلتها الفاعلية كما علمت لا بد وان يكون كذلك فيمتنع عدمها الا بعدم علتها التي هي كذلك وهكذا
حتى ينتهي الامر الى واجب الوجود وهو ممتنع العدم فالنفس ممتنعة العدم فهي ابدية الوجو د
وهو المطلوب ومن البراهين على ابدية النفس انه لو بطل لافتقر بطلانها الى سبب هو غير ها
اذ الشيء لو اقتضى عدم نفسه لما وجد اصلا بل كان ممتنعا وذلك الغير يمتنع ان يقارن وجوده
وجود النفس والا لم يكن علة تامة احد فان العلة التامة لا يتخلف عنها المعلول وكما هذا
شانه فلارتفاعه مدخل في وجودها فهو ضدها وان كان امرا وجوديا وشرطها ان كان عدو ما
لكن النفس لا محل لها فلا ضد لها لممانعتها عليه ومزاحمتها فيه واذا كانت العلة المعطية لوجو دها
مادية كما علمت ولا محل لها لمزاحمتها عليه وجب بقاؤها بقاء ما هي مستفيدة الوجود منه

ولا يمنع من بقائها به وجود شيء آخر البتة وهو ظاهر من أصول سبق تقريرها والشرط الذي
فرض أن عدمه معدم لها إن كان مباينًا لها فظاهر أن مع بقاء العلة التي تقتضي إفاضة الوجود
لذاتها لا تأثير لعدم ذلك المباين في ارتفاع ذلك الوجود الفائض منها وإن لم يكن مباينًا
للنفس يجب أن يكون كمالًا لها إذ أولى الأعراض بأن يكون عدمه معدمًا لها هو الأعراض
التي هي كمالات لها ولو كان عدم هذه معدمًا لها لكانت النفس العديمة الكمال لا تبقى مع
البدن ولكانت الأعراض المضادة لكمالها حرية بأن تبطلها كالانفعالات عن البدن والجهل
المركب فإذن كل نفس بشرية لا تثبت في حال تعلقها بالبدن ولا في حال عدم تعلقها به
فإنه لا تأثير للعلاقة الإضافية لها مع البدن في ذلك لما مر ونحن نجد النفس التي هذبت
أو ما هيئتها ليست شاعرة إلا إدراكها ذاتها لا تتغير ولا تنتقص في إدراكها ذاتها
بتغير أعراضها وأحوالها لكونها كمالاتها أو نقصانات فهي إذن لا تنعدم البتة واعلم
أن النفس إذا فارقت البدن ولم تتعلق ببدن آخر فإنه تزول عنها الاشتغال بقوى
البدن ويخلص لها اشتغالها بذاتها فتشاهد ذاتها مشاهدة تامة وقد عرفت معنى
هذه المشاهدة ولا شك أن الشعور بالوجود سعادة وإذا فارقنا البدن كان
شعورنا بذواتنا أتم إنا لا نشعر بذواتنا مع العلاقة البدنية إلا مخلوطًا بالشعور
بالبدن ولذلك تكون معقولاتنا أتم تجردًا وذلك لأنا لا نعقل شيئًا من بدن سوى إلا
ونقرن به خيالًا أو ما يشبه الخيال فإذا انقطعت العلاقة بين النفس والبدن وزال هذا
التشويش صارت المعقولات العقلية والشعور بالذات مشاهدة فكان التذاذ النفس
بحالها أتم وأفضل وللنفس باعتبار كل قوة نفسانية لذة وخير وأذى وشر يخص تلك
القوة فلذة الشهوة الكيفية الملائمة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكر الأمور الماضية وأذى كل واحد منها ما يضاده وكلما كان أفضل وأتم وأدوم وأكثر
وأوصل إليه فاللذة له أبلغ ولذا الذي هو في نفسه أكمل فعلًا وأفضل وأشد إدراكًا

والكمال الخاص بالنفس الناطقة من جهة القوة العقلية أن تصير عالمًا عقليًا مرتسمًا فيه صورة
الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض إليه فتكون حينئذ موازيًا للعالم الموجود كله مشاهدًا
لما هو الحسن والخير المطلقين وهذا أتم وأفضل من كمالات القوى الأخرى فهو في مرتبة يقبح
معها أن يقال إنه أفضل وأتم إذ لا نسبة له إليه فضيلة ودوامًا وكثرة وسائر ما يتم به الالتذاذ
المدركات مما ذكرتم كيف تقاس دوام الأبدي بدوام الفاسد المتغير وكيف يكون حال
ما وصوله على سبيل السطوح إلى ما هو متغلغل في كنه المدرك وكيف تقاس كمال الإدراك
إلى الإدراك والمدرك إلى المدرك فإن العقل أكثر عدد مدركات من الحس وأشد تقصيًا
للمدرك وتجريدًا له عن الزوائد غوصًا في باطنه وظاهره وشواغل البدن وعوائقه تمنع
من الاشتياق إلى ذلك الكمال اشتياقًا يناسب مبلغه فإن اشتغال النفس بالمحسوسات
يمنعها من الالتفات إلى المعقولات فلا تجد منها ذوقًا فلم يحصل لها إليها شوق كالعنين الذي
لا يشتاق إلى الجماع والأصم الذي لا يشتاق إلى سماع الألحان واستمرار وجود ما هو
أضداد كمالات النفس وكونها مشتغلة بغيرها يمنعها عن إدراك ما فيها من حيث هو
مناف لها ولا تتألم بحصوله لها كالمخمور الذي ربما لم يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه
والذي هو كريم النفس إذا تأمل غرضًا يهمه وعرض عليه شهوة وخير بين الظفرين استخف
بالشهوة والأنفس العامية أيضًا فقد تترك الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح
أو شوق إلى أمر عقلي وإذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس ما تنبهت فيه لكمالها الذي
هو معشوقها ولم تحصله وهي بطبعها نازعة إليه إلا أن اشتغالها بالبدن أنساها إياه كما
ينسي المريض الاستلذاذ بالحلو ويميل إلى المكروهات بالحقيقة بالمرض يعرض لها ألمًا كثيرًا
وكان مثلها مثل الخدر الذي لم يحس بموله فلما زال عائقه أحس به وإذا كانت القوة العقلية
بلغت من النفس حدًا من الكمال يمكنها به عند مفارقة البدن أن تستكمل الاستكمال الذي
لها أن تبلغه وتصل إليه وجدت مثل ما كانت أدركته فيحصل له لذة عظيمة هي أجل من كل لذة

واشرف وهذه هي السعادة الحقيقية واما النفوس الساذجة التي لم تكتسب الشوق الى
هذا الكمال لعدم تنبهها له وان كانت مكتسبة الهيئات البدنية الردية فربما اشتاقت الى
مقتضى تلك الهيئات فتعذبت عذابا شديدا بفقدان البدن ومقتضاه من غير ان يحصل
المشتاق اليه لانه اله ذلك قد بطل وخلق التعلق بالبدن قد بقي والعذاب الذي يكون
بسبب هذه الهيئات ليس دائما لزوال هذه الهيئات بعد الموت بزوال اسباب الانقطاع
اسبابها التي حصلت منها لذلك وبتناهي الالات لها وهذه تختلف في شدة الرداءة وضعفها
وفي سرعة الزوال وبطوئه بحسب ما يكون منها من التعذيب بحسب الاخلاق ويجب ان
نعلم ان السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح القوة العملية من النفس بان يستعمل المتوسط
بين الخلقين الضدين ليحصل للنفس الهيئة الاستعلائية على البدن فلا تنفعل عن قواه لانا
لا نفعل افعال التوسط دون ان يحصل ملكة التوسط التي هي تنزيه النفس الناطقة عن الهيئات
الانقيادية وتبقيتها على جبلتها فان التوسط غير مضاد لجوهر النفس ولا مائل به الى جهة
البدن بل عن جهته لانه يسلب عنه الطرفين دائما والوساطة المذكورة هي العدالة وقد
عرفت انها عفة وشجاعة وحكمة وان هذه هي اصول الفضائل الخلقية ومجموعها العدالة
فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة
العقلية واعني بالحكمة هنا الملكة التي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة
اعني ملكة توسط استعمال القوة العملية فيما يدبر به الحق وما لا يدبر كما ان الشجاعة
ملكة التوسط بين التهور والجبن والعفة ملكة التوسط بين الخمود والفجور وهذه
الاطراف كلها رذائل عن احبابها وبالجملة فكمال النفس الناطقة من جهة علاقة البدن ان
تستولي على القوى البدنية ولا تستولي هي عليها وان يكون شهوة الانسان وغضبه وفكره
في تدبير الحق وصرفها على الاعتدال وعلى ما يقتضيه الراي الصحيح ومن فروع الحكمة بهذا
المعنى الفطنة والبيان واصابة الراي والحزم والصدق والوفا والرحمة والحيا وعظم الهمة

وحسن

وحسن العهد والتواضع فهذه احدى عشر فضيلة تختص بالحكمة وتقابل كل واحد منها
هو رذيلة ومن فروع الشهوانية القناعة والسخا وهما فضيلتان تكتنف كل واحدة منهما رذ
ومن فروع الغضبية الصبر والحلم وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ويقابلها هذه
الخمس رذائل وقد بان من مجموع ما ذكر ان كمال النفس الناطقة ان تتجرد عن المادة
من جميع الوجوه متنقشة بهيئة الوجود ولا يتم التجرد بالكلية الا عند ترك البدن والانقطاع
عنه انقطاعا كليا وعلاقة البدن هي التي تعقل النفس عن الشوق الذي يخصها الذي يخصها
وعن طلب الكمال الذي لها وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل لها او الشعور بالم القصور عنه
وليس ذلك لان النفس منطبعة في البدن ومنغمسة فيه ولكن للعلاقة بينهما وهي الشوق
الجبلي الى تدبيره والاشتغال باثاره وما يورده عليها من عوارضه وما يتقرر فيها من ملكات
هو مبدؤها فاذا فارقت وفيها الملكة الحاصلة بسبب التعلق به كانت قريبة الشبه من
حالها وهي متعلقة ثم ان الهيئة البدنية مضادة لجوهر النفس مؤذية له وانما كان يلهيها عن
ذلك البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة وتأذت
بها وتلك الهيئة تبطل قليلا قليلا مع ترك الافعال المثبتة لها بتكررها حتى تزكو النفس وتبلغ
السعادة التي تخصها وهذا كله على تقدير ان تجرد النفس عن التعلق بالجسم مطلقا اما اذا تعلقت
بعد الموت بشيء من الاجسام فذلك غير مانع من ان يحصل لها اللذات والالام عقلية مع اللذات
والالام الحسية الحاصلة بسبب التعلق بالجسم وهذا التعلق ممكن ووقوعه على وجوه منها ما
هو منقول من الشرع ولا سبيل لنا الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وذلك هو
الذي للبدن عند البعث وهو المعاد البدني وخيرات البدن وشروره معلومة ولا يحتاج ان يعلم
الخيرات والشرور العقلية ومنها ان يتعلق النفس بعد المفارقة للبدن ببعض الاجسام السماوية او
ما يجري مجراها ويكون تلك الاجسام الة لتخيلات النفس فتشاهد بها الخيرات والالام الحسية في
الصور الخيالية لا تضعف عن الحسية بل ربما يزداد عليها تأثيرا وضعفا كما نشاهد في المنام فربما

كان المحلوم به اعظم شأناً في بابه من المحسوس ولعل ذلك آخر الامر يفضي بهم الى التجرد بالكلية
والاستعداد للوصول الى غاية الكمالات النفسية ولا يستبعد ان يكون لكثير من النفوس جرم
واحد يشاهد كل منها فيه الصور وليس لها غير ذلك الجرم يستمتع باصناف ارادات ولا
يبعد ان يكون للاشقياء اجرام اخرى او اجرام اخرى لذلك يتخيلون بها صور الموذيات التي توعدوا بها وغيرها
وحكمنا بذلك انما هو من طريق الاحتمال والتجويز لا من طريق القطع واليقين ومنها التناسخ في ابدان
من جنس ما كانت فيه اما بدن انساني او حيواني او نباتي او معدني ومتى كان تكون الاجسام البدنية
التي تصلح لتعلق النفس بها ازليا وكانت النفس الانسانية قديمة كان هذا واجبا لاستحالة وجود
ما لا نهاية له من النفوس لوجوب تناهي العلل وتناهي الحيثيات التي باعتبارها يتكثر وجود
المعلولات واذا ساغت ولم يتناه تكون الاشخاص فلا بد من تكرر حصول الانفس في الابدان
ومتى كان واحد من الامرين غير حاصل في نفس الامر لم يجب ذلك اللهم الا من جهة او جهات لم
نعلمها الى الآن ونفس الانسان من حيث وحدتها وبساطتها يجب ان لا تكون حادثة لما عرفت في
مباحث العلل ومعلولاتها بل انما تكون حادثة من حيث يعتبر فيها امر ما كانضياف اضافة
او غيرها اليها فان العلة القديمة اذا اقتضت لذاتها صدور امر عنها فلا ينفك البتة عن تعلق
ذلك الامر بها ولا يتوقف ذلك التعلق بها على شرط ولا ينعدم تعلق المعلول بعلته الفاعلية
اصلا وان جاز انعدام تعلقه بعلته القابلة ان كان له قابل كما في الاعراض وقد سبق تقرير ذلك
ويحتاج الى فضل تامل وذهن ثاقب ومن هذا يظهر ايضا ان النفس لا ينعدم جوهرها الوحداني فانه
لو عدم لكان يتسبب عدمه اما وجود امر او عدم امر فان كان وجود امر فلا بد وان يتبعه عدم علتها
التي لديها لاستحالة صدور القديم عن الحادث ويعود الكلام في عدمها كذلك الى ان
يلزم عدم الواجب كما ستعلم وهو محال وان كان عدم امر فذلك الامر المعدوم اما قديم ويعود
المحال واما حادث وحينئذ يلزم من عدمه السابق عليه عدم النفس قبل وجودها كما لزم من
عدمه المتاخر عن وجوده عدم النفس بعد وجودها فتكون النفس من حيث وحدتها وبساطتها

حادثة

حادثة لسبق عدمها على وجودها وفرضت غير حادثة من هذه الحيثية هذا خلف ٥

الفصل السابع في اثبات النفوس السماوية وكيفية تصوراتها وتحريكاتها

قد عرفت ان وجود الحركات الدورية للاجرام السماوية وعرفت اختلاف الافلاك والكواكب
في جهات تلك الحركات وفي سرعتها وبطوئها وفي ان بعضها بالذات وبعضها بالعرض وان ما
بالعرض لا بد وان يكون تابعا لما بالذات وقد عرفت انحصار الحركة التي بالذات اما قسرية او
طبيعية او ارادية فالحركات المستديرة للسماويات لا تخرج عن احد هذه والاولان باطلان فتعين
الثالث وهو كونها ارادية اما بطلان كونها قسرية فلان حركات الافلاك لو كانت قسرية لكانت
على موافقة حركة القاسر فان التحريك القسري لا يكون الا بالاستصحاب فكان يجب ان لا تختلف في
الاقطاب وقد علمت ان اختلافها فيها ثم اعلى ما يتحرك من الافلاك ليس فوقه ما يحركه وما يحتمل ان
دافعه لو زاحمه لكون قاسرا له فلك المزاحمة والمدافعة حركة ايضا فان كانت قسرية فلا بد وان
ينتهي الى ارادة او طبيعة يصدر عنها بعض الحركات السماوية ونعلم قطعا ان العالم العنصري غير
قاسر في الحركة للعالم السماوي فالسماويات ان كان فيها ما حركته قسرية فليس كلها كذلك
فيحصل كلامنا فيما ليس بقسري الحركة واما بطلان كونها طبيعية فلما علمت في مباحث الحركة ان الحركة
الوضعية اذا لم تكن عن قسر فيمتنع ان تكون عن طبيعة بل يتعين كونها عن ارادة فقد وجب اذن ان
تكون الحركة الفلكية ارادية فلها محرك مريد وكل محرك مريد فانه يتشوق بحركته شيئا وكل شيء
فانه يسبقه تصور فهذه الحركة يسبقها تصور فللسماويات حينئذ ادراك لمحركاتها اما عقول او نفوس
لكن العقول لا تحرك الجسم مباشرة لكون ذلك ينافي كونها عقولا فانا نعني بالعقل الذات المجردة عن
المادة وعلائقها وتدبيراتها فهي اذن نفوس وتصوراتها يجب ان تكون جزئية وكلية معا لانها لو لم تكن
لها من التصورات الا التصور الكلي فقط لامتنع تحريكها للجسم السماوي لان التصور الكلي لا يصدر عنه
حركة جزئية والا لافتقرت الى سبب مخصص يقترن به ولا يكون هو وحده موجب تلك الحركة المعينة
الا ترى انا اذا حكمنا بان البلد الفلاني ينبغي ان يقصد لا يكفي فيه مجرد حكمنا بانه ينبغي قصد بلد مطلقا

بل لابد معه من الشعور باللذة المخصوصة والحركات الفلكية جزئية فاذا تصدر عن تصور متجدد جزئي ليخرج بها المتصور من القوة الى الفعل في امر ما هو غير الحركة فان الحركة لا تطلب لذاتها بل انما تطلب لغيرها كما ستعرف وليس غرضها من الحركة امرا سخيفا تعبث عنده لانها لو وصلت او فرطت لوجبت على التقديرين فمادامت حركاتها مستمرة فهي على دوام حركاتها فلها ارادة كلية وتصور كلي افضا لي الحركة المتقدرة ليست علة مطلقة لحركة ما فاخرج بل كل فلك له ارادة كلية ثابتة لحركة كلية تلك الارادة الكلية مع الوصول الى نقطة توجب ارادة جزئية للحركة من تلك النقطة الى نقطة اخرى وهكذا دائما تكون الوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة لارادة وحركة جزئي فلولا الارادة الكلية ما وجب تجدد الارادات والحركات الجزئية على الدوام فالارادة تكون الجسم في حد ما من المسافة ما لم يوجد لم يجب تحريك الجسم اليه فاذا وجدت امتنع ان يكون الجسم في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريده لان ارادة الايجاد لا تتعلق بالموجود بل كان في حد اخر قبله وامتنع ان يحصل في الحد الذي يريده حال كونه في الحد الذي قبله فاذن تاخر كونه في الحد الذي يريد عن وجود الارادة لامر يرجع الى الجسم الذي هو القابل لا الى الارادة التي هي الفاعلة ومع وصوله الى الحد الذي يريده تبقى تلك الارادة ويتجدد عن حاضر كل وصول الى حد سببا لوجود ارادة تتجدد مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا لوصول متاخر عنها فتستمر الحركات والارادات استمرار شيء غير قار بل على سبيل تقدم وتجدد والسابق لا يكون بانفراده علة للاحق بل هو شرط ما تتم العلة بانضمامه اليها ولو طلب الفلك بحركته وضعا معينا موجودا لكان ذلك تحصيلا للحاصل بل يطلب وضعا فرضيا يفرضه ويتجه اليه بالحركة وليس هو فرضيا يقف عنده والا لوقفت الحركة وهو محال لما سيأتي فلابد وان يطلب وضعا معينا فرضيا كليا ولا منافاة بين كونه معينا وبين كونه كليا فان الكلي له مع كليته تعين يمتاز به عن سائر الكليات ويتصف بالجسم الجزئي الواحد لاجل كليته وقد عرفت ذلك فيما مر فلابد للفلك

من ارادة كلية عقلية فله نفس ناطقة كمالنا وان كانت في جوهرها وفي مرتبتها من الوجود افضل بما لا يمكننا الاطلاع على قدر التفاوت فيه بل الاشبه ان نسبة نفوسنا الى نفوسها في الرتب كنسبة ابداننا الى ابدانها في ذلك وليس حال الفلك كحالنا في الحركة فان لنا خطوات وما يجري مجراها تعين ارادتنا الجزئية للحركة من حد الى حد بها والفلك فاوضاعه متشابهة وما يفرض فيه منتهى حركة جزئية من النقط ليس باولى من نقطة اخرى وانما يحصل حدود حركته بسانحة لا غير كما لنا في سعيه ونسيانه وغير ذلك من المناسبات الكوكبية وهذا القدر يكفي في اختلاف اراداته الجزئية وتعين حدود حركاته وليست حركاتها لمجرد اخراج الاوضاع من القوة الى الفعل فانه لو كان كذا لما دام دورانها على قطبين ثابتين فانه مع ثبات حركاتها على القطبين اوضاع من قبل سائر القطبين بالقوة ابدا بل الحق بحكم ما يناسب لذات دوحانية تنبعث عنها الحركات والحركات معدة لحصول تلك اللذات وكثيرا ما يشتغل ابداننا بالحركة عن هيآت تحصل في نفوسنا كما حصل للذين بالرقص والصفق وما يشبههما عن طرب وارتياح يحصل للنفس فكذا تنبعث حركات الافلاك عما يلتذها من الامر الاعلى

الباب السادس في العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني ٥

الفصل الاول في ان العقل هو مبدأ وجود النفوس كلها اذا تطرق في

خواص الواجب والممكن من حيث هو واجب وممكن فلا تشك في ان النفوس الارضية والسماوية ممكنة الوجود لا واجبة الوجود سواء كانت قديمة او حادثة وكل ممكن الوجود فيستند في علته وعلة النفس اما الواجب الوجود او غيره لا جائز ان يكون هي الواجب الوجود لان النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد حقيقي لا يصدر عنه كما عرفت بلا واسطة اكثر من معلول واحد فلابد وان يكون لبعضها علة غير واجب الوجود ولا النفس من حيث هي نفس لا يوجد الا متعلقة بجسم فلا تتقدم وجودها على وجوده وما لا يصدر عنه الا واحد لا يصدر النفس والجسم عنه معا فالنفس من حيث هي نفس عليها الغريبة غير واجب الوجود لذاته وذلك الغير الممكن لا يخلو اما ان يكون جسما او غير جسم وغير الجسم اما جوهرا او عرض والعرض انما يفعل بواسطة الجوهر فانه كما لا يستقل بقوامه لا يستقل بفاعليته فان الفاعل ما لم يتعين في ذاته ويتشخص

سبه

جب

بالفعل لا يوجد غيره فما لا يتشخص الا بالحامل فلا يفعل الا به بل على الحقيقة ليس الفعل الا للجوهر
وان كان يفعل باعتبار ما فيه من العرض فالفعل منسوب اليه لا الى العرض الذي فيه ثم هذا
العرض ان كان محله جسما فقوامه به فما يصدر عنه بعد قوامه انما يصدر بواسطة الجسم فيكون بمشاركة
من الوضع فان الشيء اذا صار قوامه بتوسط المادة صار ما يصدر عن قوامه مخصوصا بتوسطها وانما
يتوسط بما يعينه الخاصية المادية من الوضع واوضاع الجسم من اجسام اخرى غير متشابهة ولذلك
يختلف تاثير الاجسام بحسب القرب والبعد وتوسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع له
التوسط الخاص بالموضوع محال اذ لا زيادة معنى له على وجود القوة ان رفعنا لوازم الوضع
وليس المحوج الى ان يكون للمنفعل وضع هو النسبة مطلقا بل نسبة ما يحصل بتوسط موضوعه
الملاقي وهذه النسبة لا توجد بين القوة وبين ما لا وضع له فان وجدت نسبة اخرى فالشيء الذي
ليس بجسم اذا فعل في الجسم فليس لا نسبة له الى الجسم بل له نسبة اليه الا انها ليست
تختلف ولا يحتاج الى تخصيص حال له حتى يفعل به بل يكفيه وجود ذاته في ان يفعل في المستعدات
فلذلك اذا حصلت المستعدات لم يفتقر الى غير النسبة التي بينه وبينها ولا يحتاج الاجسام
في افعالها الى توسط من موادها لان المادة هي المنفعلة لا المتوسطة بين المنفعل وبين غيره
ولوجوب توسط الوضع في افعال القوى الجسمانية وجب ان لا تسخن النار مثلا اي شيء اتفق
بل ما كان ملاقيا لجرمها او ما كان من جرمها بحال ما ولا يستضيء بالشمس الا ما كان مقابلا لها
وما لا يفعل الا بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا وضع له والا لم يكن فعله بمشاركة الوضع
والنفس لا وضع لها فلا يكون فاعلها امرا جسمانيا واذا رجعت الى عقلك علمت قطعا ان الاجرام
والصور القائمة بالمواد يستحيل ان تفعل وجود ذات قائمة بذاتها لا في مادة ووجود جوهر
مطلقا كيف كان فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف والعرض اضعف وجودا
من الجوهر ولا يكون ما ليس له في الوجود حظ القوام بنفسه ينال غيره منه ذلك فان المعلول
يجب ان لا يكون اقوى وجودا من العلة بل لا يصح ان يساويها وقد عرفت ان الوجود اعتباري في الماهية

نفسها

نفسها من الفاعل وهي كظل له ولا يمكن ان يكون الظل اكمل واتم من ذي الظل والعرض سواء
كان محله جسما او غير جسم لا يجوز ان يكون علة فاعلة للنفس بسبب ان وجوده اضعف من
وجودها فان العلة الفاعلية لوجودها جوهر اما جسم او نفس اخرى او عقل ومحال ان
يكون جسما لانه ان كان فاعلا لها لانه جسم وجب ان يكون كل جسم فاعلا للنفس لوجوب
اشتراك الاجسام في الطبيعة الجسمية وان كان لذلك لانه جسم ما مخصوص بخصوصية فتلك
الخصوصية هي المؤثرة في وجود النفس لا الجسم وحده لما مر ولا المجموع الحاصل من الجسم والخصو
صيه
فان النفس بسيطة فلا يكون علتها الفاعلية مركبة لما عرفت ولان الجسم لا يوجد بالفعل
الا مركبا من مادة وصورة فلا يفعل البسيط ولا يمكن ان يفعل بمادته فقط لانه يكون بها
موجودا بالقوة ومن حيث هو كذلك فلا يصدر عنه فعل ولا بصورته فقط اذ ليس لها
حظ القوام بنفسها وايضا فالنفس اشرف من الجسم والشيء لا يوجد ما هو اشرف منه
ومع هذا فالتجربة دلت على انه لا يفعل الا بمشاركة الوضع فلا يؤثر في النفس التي لا
وضع لها ومحال ايضا ان يكون فاعل النفس نفسا اخرى غيرها لانهما ان تساويا اعني النفس
التي هي علة والنفس التي هي معلولة لها في الطبيعة النوعية من غير ان يكون احدهما اقوى في
ذاتها من الاخرى لم يكن كون هذه موجدة لتلك باولى من ان يكون تلك موجدة لهذه
فان اقترن باحدهما مخصص كان ذلك المخصص اما هو علة الاخرى فيكون القائم بذاته معلولا
لا
لما لا قوام له بذاته واما هو جزء من علتها فيكون علة البسيط مركبا وكلاهما قد سبق ابطاله
وان لم يتساويا في الكمال والنقص الذاتيين فيمتنع ايضا ان يفعل احدهما الاخرى من حيث
ان الفاعلة نفس لان النفس وان كان قوامها بذاتها لا بمواد الاجسام فهي من حيث هي نفس انما
تفعل بواسطة الجسم فانها انما حصلت خاصة بجسم بسبب ان فعلها من حيث اختصاصها بذلك
الجسم لا يتم الا به وحده والا لكانت من هذه الحيثية مفارقة الذات والفعل جميعا له فلم
يكن نفسا بالقياس اليه لكنه وهي من حيث تفعل لا بمشاركة هي عقل لا نفس ولو فعلت النفس

نفسا لانه كان فلا بد من الانتهاء الى نفس لا يكون علتها القريبة نفسا ولا غير نفس مما ليس
الحال كونه علة فاعلية لها فلم يبق ان يكون علتها الفاعلية من غير واسطة الا العقل فكل
النفوس يستند في وجود ذاتها الى العقل اما بغير واسطة بينهما وبينه واما بواسطة هي
نفس ولكن لا من حيث تاثيرها في وجود النفس المعلولة لها فانها من تلك الحيثية علة لاستعدادها
في ذلك الفعل في ذاتها وفي فاعليتها عن الجسم وقد مر تقريره وليس يمتنع ان يكون شيء واحد
نفسا باعتبار وعقلا باعتبار او نفسا في زمان وعقلا في زمان آخر فان المجرد الذي يفعل
فعلا باعتبار تعلقه ببعض الاجسام ويفعل فعلا آخر باعتبار تجرده عن تلك العلاقة في
وقت آخر هو بهذه المثابة والنفوس الناطقة بعد موت البدن ان لم يتعلق حينئذ بجسم
البتة فهي عقول في تلك الحال لا نفوس وقد كانت قبل ذلك نفوسا لا عقولا وهذا مما لا
يمنعه صريح العقل بمجرده بل ان كان ممتنعا فيحتاج في بيان امتناعه الى دليل منفصل فتحصل
من جميع هذا ان النفس ليس علتها الفاعلية القريبة هي الواجب الوجود ولا عرض ولا جسم ولا
احد جزئيه اعني المادة والصورة ولا نفس اخرى من حيث هي نفس فهو اذن عقل اما مطلقا او ببعض
الاعتبارات ولا بد وان ينتهي الى ما هو عقل مطلق يستند كل النفوس اليه وهو المطلوب

الفصل الثاني

في انه لولا العقل لما خرجت النفوس في تعقلاتها من القوة
الى الفعل وان اليه مستند كمالها الذاتي لا شيء من الاشياء يخرج ذاته من القوة الى الفعل
في امر من الامور فانه ذاته لو اقتضت الخروج الى الفعل لما كانت بالقوة اصلا وكل من يخرج ذاته
من القوة الى الفعل فاعتبار كونه بالفعل اشرف من اعتبار كونه بالقوة فيجب ان يكون ذاته
لو فعل عن نفسها الكمال اشرف من ذاته وهو محال ثم البسيط الواحد من حيث هو بسيط
وواحد لا يصح ان يفعل ما كان بالفعل له والا لكان فعله بجهة وقبوله باخرى فكان فيه تركيب
ما هذا خلف واذ قد ثبت هذا فالنفس التي كانت عاقلة بالقوة ثم صارت عاقلة بالفعل لا بد
لها من مخرج في ذلك الى الفعل هو اما عقل او مستند الى عقل وبرهانه ان النفس اذا

عاب

غابت عنها صور معقولة فان سعيها في استعادتها الى كسب جديد وكان لا يفتقر في
استعادتها الى ذلك والصور المدركة اذا كانت حاضرة عند القوة المدركة لم تغب عنها
القوة بل كانت مدركة لها بالفعل وان كانت القوة ان غابت عنها ثم عاودتها والتفتت اليها
هل يكون قد حدث هناك غير تمثله لها فيجب اذن ان تكون الصورة المحتجبة عنها قد زالت
عن القوة المدركة رأسا والا ما كانت زالت ولم يحفظ في قوة اخرى تكون لتلك القوة المدركة
كالخزانة افتقرت القوة المدركة في استعادتها الى تجشم كسب مثل تجشم الكسب الذي كان
في ادراك تلك الصور اولا وان حفظت في قوة اخرى كالخزانة لم تفتقر القوة المدركة في
استعادتها الى اكثر من مطالعة الخزانة والالتفات اليها من غير احتياج الى ان يكتسب
ما اكتسب في اول الامر ولو افتقرت الى تجشم كسب جديد لكان الذهول والنسيان
واحدا والصور العقلية اذا غابت ولم يفتقر استرجاعها الى كسب جديد لا بد وان
تكون محفوظة في شيء والا لم يستغن عن تجشم الكسب المذكور وذلك الشيء لا يجوز ان يكون
جسما ولا جسمانيا لاستحالة حصول المعقولات المجردة فيهما فهو اذن مجرد وهذا المجرد
اما النفس المدركة لتلك الصور او غيرها لا جائز ان يكون هو النفس والا لم تكن غائبة عن تلك
الصور لما مر ولا جائز ان يكون جوهرها ادنى من النفس كما عرفت فلا بد وان يكون جوهرا عقليا
او ينتهي الى جوهر عقلي بما انه جوهر فلانه لو كان عرضا لكان محله مجردا والا لكان العرض
جسمانيا وهو باطل وذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه واما انه عقلي وينتهي اليه فلانه
لو كان نفسا وكانت المعقولات فيها بالقوة وخرجت الى الفعل افتقرت الى مكمل ومعد آخر
ولا بد من الانتهاء دفعا للتسلسل او الدور الباطلين الى ما لا يكون المعقولات فيه بالقوة بل يكون
فيه بالفعل وليس ذلك هو الواجب الوجود فانه سيتبين لك امتناع كونه محلا للصفات فهو
اذن عقل اما مطلقا او ينتهي الى ما هو كذلك واعني بقولي مطلقا انه عقل من جميع الاعتبارات
ليس عقلا باعتبار ونفسا باعتبار غيره فهذا الجوهر المجرد هو الذي يعطي النفوس كما لا يستنبه

انجت

الى النفوس البشرية كنسبة الشمس الى الابصار بل اتم وهو كالخزانة للمعقولات اذا اقبلنا
عليه قبلناه واذا اشتغلنا عنه بجانب الحس انمحى الصور العقلية عنا فالانفعال الذي
يقع من نفوسنا وعنه هو الذي يرتسم فيها الصور العقلية التي تخصص بسبب استعدادات
خاصة تخصصها احكام خاصة من الادراكات الجزئية السابقة المعدة لادراك الكليات او
الادراكات الكلية المناسبة المبادئة الى المدرك الكلي ولولا تلك المخصصات لكان ادراك
النفس لبعض الصور دون سائرها تخصيصاً من غير مخصص وهو باطل بالبديهة ومتى انقطعت
الوصلة بين النفس وبين ذلك الجوهر العقلي باعراضها عنه الى ما يلي العالم الجسماني او
التفتت النفس الى صورة اخرى انمحى ما كان متمثلاً في النفس اولاً ونظير النفس في ذلك
من الجسمانيات المرآة فانه اذا حوذي بها صورة تمثل فيها فاذا اعرض بها عنها زال ذلك
التمثل وربما تمثل فيها غير تلك الصورة على حسب ما تحاذي بها ولذلك حال النفس اذا
اعرض بها عن جانب القدس الى جانب الحس والى شيء آخر من امور القدس وهذا ايضاً فلا
يكون للنفس الا اذا اكتسبت ملكة الاتصال بذلك الجوهر العقلي والنسيان في الصور الخيالية
انما كان لزوالها عن الخزانة وهذا الجوهر لو زال عنه شيء لاحتاج الى تجريح آخر يخرجه من القوة
الى الفعل ويعود الكلام فيه واذا كانت النفس ذات هيئة تتمكن بها من الاتصال بالجوهر العقلي
فذهولها عن الصورة المعقولة لا يحوجها الى استئناف اكتساب وتلك الهيئة هي ملكة الاتصال
به واذا زالت تلك الملكة عنها فذلك الزوال هو نسيان ما اختص بتلك الملكة من المعقولات
الحاصلة للنفس ويعرف النفس في الصور الخيالية والمعاني والاحكام التي في الحافظة
بتوسط القوة الفكرية بعدها استعداد الاتصال بالعقل المفارق وحصول صورتنا
بسبب ذلك الاستعداد ويخصص التصرفات الفكرية بصورة صورة يخصص استعداد النفس
لصورة صورة من التعقلات وقد يحصل استعداد صورة عقلية من صورة عقلية على ان الصور
العقلية لا تخلو عن محاكاة لها من قبيل التخيل بها تلتذ بالقوى الجسمانية التي يرى ان الفكر

في

في الاشخاص الجزئية تعد النفس لقبول الصور الكلية المتناولة لتلك الجزئيات كالصورة
الانسانية المكتسبة من التصرف في خيال جزئياته وكصورة الصداقة المجردة عن العوارض
المادية من التصرف في هذه الصداقة وتلك الصداقة وهذه التصرفات في الجزئيات هي المخصصات
للاستعداد التام لصورة صورة من الكليات وقد يشبه هذا التخصص معنى عقلي لمعنى عقلي
كتصور المحدود من الحد والمرسوم من الرسم واللازم من الملزوم والنتيجة من القياس ولا يظن
ان المقدمتين تحصلان النتيجة بان تفيدا وجودها بل هما معدان للنفس باستعداد قريب
لحصول صورة النتيجة فيها من المبدأ المفارق وكما ان الاوليات لا يتوقف الحكم بها على غير تصور
الطرفين ولا يحتاج فيها الى لمية كالة للتصديق فكذلك اذا لاحت المقدمات والتفتت النفس
اليها حق الالتفات حصل النتيجة منه واذا طلب لمية التصديق لم يمكن ان يجاب بشيء ولم
يتحصل بعرض عليه امر ولا يتبع علماً البتة ويعد غيره علماً حسياً وطمأنينة روحانية فكل
هذه وسائط للعلم واما واهبه بعينها ونحن نجد جوهر النفس في الاطفال خالياً عن كل
صورة عقلية ثم تحصل له المعقولات البديهية من غير تعلم ولا روية وليس حصولها فيه
بمجرد الحس والتجربة اذ لا يفيدان بمجردهما حكماً كلياً اذ لا يؤمن وجود شيء مخالف لما ادركته
لحكمنا ان الكل اعظم من جزئه مثلاً ليس لانا احسسنا كل جزء وحده احاله ولذلك القول في
صدقنا بالبراهين اذ احق فان اعتقادنا صحتها لا يتبع تعلم والا فذلك يتمادى الى ما
لا يتناهى ولا ذلك مستفاد من الحس اذ لا يفيد الحكم الكلي فهذه الاشياء اذن من فيض
الهي يتصل بالنفس الناطقة يتصل به ويحصل فيها هذه الصور العقلية والذي فاض منه ذلك
لا بد وان يكون هذه المعقولات حاصلة فيه لما مر من وجوب كونه كالخزانة لها واذا كان كذلك
لم يكن جسماً ولا جسمانياً اذ المعقولات لا تحصل في جسم ولا جسماني ولا بد وان لا يكون فيه بالقوة
والا لاحتاج الى مكمل آخر ويخرج له فيها الى الفعل فلا يكون مستكملاً لا نهاية له بدنيه فهو من
هذه الحيثية ليس بنفس وليس هو الواجب الوجود لما سيعلم انه لا يكون علة لشيء هو

اذن جوهر عقلي يقوم للنفس الناطقة مقام الضوء للبصر الا ان الضوء يفيد البصر القوة على
الادراك فقط لا الصورة المدركة وهذا الجوهر يفيد بما يتراءى دائما للقوة الناطقة القوة
على الادراك يحصل لها الصور المدركة ايضا والاشغال البدنية تعوق النفس عن الاتصال
به فلا يتصل به الا بعد تفرق القوى البدنية وتحليلها امارتها بالكلية وكان غير ممكن للنفس
تعلق بالبدن او بقصد دون ذلك وليس شيء يمنعها عن دوام الاتصال به الا البدن
والتجربة والحدس يدلان على ذلك فاذا فارقت البدن ولم يبق فيها شيء من الهيئات المكتسبة
منه التي يحصلها عند مفارقته كانها لم تفارقه لم يزل متصلة به كليا ومتعلقة به وقد
عرفت ان اللذة الحقيقية هي اللذة العقلية وهي الكمال الحقيقي للنفس والعقل هو المكمل
للنفس ومن علل الاتصال به قوة تسمى هي العقل الهيولاني ومتوسطة هي العقل بالملكة
وقريبة هي العقل بالفعل الا ان العقل الهيولاني بعد النفس للاتصال وحصول الاوائل بتوسط
قصد فكري من النفس والقوتين الاخريين تعدان مع قصد ما ٥

الفصل الثالث · في بيان استناد ما لا يتناهى من الحركات والحوادث الى العقل

القوة اذا كانت غير متناهية من جهة اعطاء المدد لا يمكن ان يكون قابلة للتجزي بوجه من الوجوه
ولا بالعرض لان كل قوة عرضت فان كل واحد من اجزائها يقوى على شيء والجملة تقوى على مجموع
تلك الاشياء واذا كان كذلك فان كل جزء اضعف واقل مقويا عليه من الجملة فان يقوى كل
واحد من هذه الاجزاء او بعضها على ما لا يتناهى من وقت معين فيقوى الجملة ازيد منه ولا زيادة
على غير المتناهي الا من جهة الطرف الذي يتناهى اليه فيلزم ان كل واحد منها يقوى من ذلك الوقت
المعين على متناه فيكون الجملة ايضا متناهية وقد فرضت غير متناهية هذا خلف ولذلك اذا
كانت القوة غير متناهية من جهة العدة فان العدة اذا كانت متناهية لزم ان يكون المدة التي
وقع فيها العدد الغير المتناهي غير متناهية ويعود الخلف المذكور وان لم يكن العدد متناهيا
فبطلان عدم تناهيه اظهر وبين ايضا امتناع عدم تناهي القوة باعتبار العدد على كل واحد

من العددين بانها لو احتملت التجزي فكل واحد من تلك العدة اما ان لا يقبل الشدة والضعف
مثل تعقلنا ان الواحد نصف الاثنين او يقبلها كل واحد من عدد الحركات فان كان الاول فلا بد
وان يقوى البعض على شيء من ذلك ومحال ان يقوى على آحاد مثل آحاد ما يقوى عليه الكل وهي
غير متناهية والا لم يبق فرق بين الكل وجزئه ومحال ايضا ان يقوى على آحاد كذلك وهي
متناهية والا لكانت الجملة ايضا تقوى على متناه فلم يبق الا ان يقوى البعض على آحاد كل
واحد منها اقل من آحاد الكل اما متناهية او غير متناهية وكيف كان فهو يوجب ان يكون
الآحاد قابلة للاقل والازيد وهو خلاف الفرض وان كان الثاني فالبعض من القوة ان لم
يقو على تحريك ما حركه الكل فلا شك انه يقوى على تحريك ما هو اصغر منه ثم الكل يمكنه تحريك
ذلك الاصغر حركات اسرع فيحرك في مثل زمان تحريك الجزء تحريكا اكثر عددا فيكون العدد المبتدأ
من وقت معين ان صدر عن الحركات اقل منه لو صدر عن الكل اذ هو ابطأ فيكون هو بعض الصادر
عن الكل وابتداؤهما واحد فيجب ان ينقص القوى عليه لا من جهة المبتدأ وما نقص من جهة فهو متناه فيها
فالصادر عن الجزء متناه من الجهات ويرجع المحال المذكور وبهذا ظهر استحالة اشتراكهما في الفعل وكون
الخلاف في ان فعل الكل اشد من فعل الجزء وكل قوة في جسم فانها تحتمل التجزي فليس شيء من القوى غير
المتناهية موجودا في الجسم ولا قوة من القوى الجسمانية غير متناهية التحريك سواء كان تعلقها بالجسم
تعلق الحلول او تعلقا على وجه آخر لان القوة الغير المتناهية لو حركت جسما مسافة ما لكل قوتها الا
بعضها حتى لا يكون الارادة بها تمسك عن تشديد الحركة لتصرف كمالها الى دوام التحريك وحركت ذلك
الجسم بعينه في تلك المسافة بعينها اخرى متناهية فكل منهما تحرك في زمان لا محالة ولما بينهما
بالضرورة نسبة وكذا السرعة حركتيهما وبطؤهما ولا شك ان قطع الجسم لتلك المسافة بالقوة
الغير المتناهية انما هو في زمان اقصر من الزمان الذي يقطعها بالقوة المتناهية والا لم يظهر التفاوت
بين القوتين والتي زمانها اقصر هي اسرع من التي زمانها اطول ونسبة القوة الى القوة كنسبة
الزمان الى الزمان لكن نسبة الزمان الى الزمان نسبة متناه الى متناه فنسبة القوة الى القوة

في كذلك ايضا فالقوه التي فرضت غير متناهيه هي متناهيه هذا خلف ولا تصور في تحل
حركات غير متناهيه في الشده والا لكان تحريكها لا في زمان اذ لو كان في زمان مع ان كل زمان
هو قابل للقسمه كما عرفت لكان كونها في بعض ذلك الزمان يقتضي كونها اشد من التي في كله فلا
يكون الحركه في كله لانهايه لها في الشده وهو على خلاف ما فرض واذ قد تقرر ان كل قوه حاله
في الجسم او متعلقه به كيف كان لا يجوز ان يكون غير متناهيه في ذاتها اي لا يكون بحيث يصدر
عنها ما لا يتناهى في المده او في العده او في الشده فمن الواجب انه اذ كانت حركات غير متناهيه
او حركه واحده كذلك فلابد من استنادها الى عقل واحد مما زاد لكن المقدم حق فالتالي
مثله اما بيان صدق المتصله فلان ما عدى العقل اما جسم او متعلق به او لا جسم ولا متعلق
به لكن الجسم وما يتعلق به لا يصدر عنهما ما لا يتناهى فالصادر عنه ذلك هو ما ليس بجسم
ولا متعلق به وهذا ان كان هو واجب الوجود فممتنع ان لا يكون بينه وبين المحل الجسماني واسطه
كما ستعلم سوا كان ذلك المحل نفسا او غير نفس وينعقد الكلام في الواسطه وان كان
جوهرا فذلك هو العقل اذ لا نعني بالعقل الا الجوهر الذي هو بهذه المثابه واما بيان حقيه
المقدم فلانه لولا وجود حركه غير منقطعه لما حدث حادث اذ الحادث لا يوجد بعلته دايمه الا
الا اذا توقف ايجابها له على حادث آخر والا لكان وجوده في بعض الاحوال دون بعض ترجيحا
من غير مرجح فلابد من توقفه على حادث وذلك الحادث موقوف على آخر وهكذا الى غير النهايه
وهذه الحوادث لا يجوز اجتماعها في الوجود لاستحاله وجود امور مترتبه بالطبع الى غير النهايه معا
فكل حادث مسبوق باخر لا الى اول والسابق لا يجوز ان يكون عله تامه لوجود اللاحق لانه غير موجود
حال وجوده فلابد وان يكون العله التامه لوجوده مركبه من موجود دائم الوجود ومن شي حادث
اخرج الحادث اذا حصل وله عله ثابت فنسبته اليها ليست دايمه والا لدامت ولكنها حادثه فللنسبه
عله حدوث وثبات ثم نعود الكلام الى النسبه الثانيه في نسبتها الى عله الثبات ويتسلسل العلل
الثابته الى غير النهايه فلابد من وجود شي ثابت على سبيل التغير والحدوث بمعنى ان ماهيته هي التغير

والتجدد ولا مفهوم له وراء ذلك فدوام هذه الماهيه وثباتها هو دوام التغير وثباته وذلك
الشي هو الحركه الدايمه ولو فرض انقطاعها في حاله لاستحال بعدها حدوث حادث فانه اذا لم
يحدث في حاله ثما الموجب لحدوثه بعدها سيفتقر الى حادث وذلك الحادث سيفتقر ايضا الى مثله
فلم يتصور الحدوث ومهما فرض حركه دايمه انقطع الاستفهام نعم ولابد وان يكون هذه الحركه
دوريه والا للزم انقطاعها بدليل ان الحركه المستقيمه لا تذهب في جهة الى غير النهايه لوجوب تناهي
الجهات والابعاد ولابد لها من الانقطاع لوجوب السكون بين كل حركتين مستقيمتين متضادتين اد
تحقيقه كيف لا ما اذا الحركات المستقيمه لابد وان يكون بتوجه ولابد وان يكون لتلك الجهه حد
ينتهي اليه والحرك الموصل للجسم الى ذلك الحد سوا كان هو الميل او الطبيعه او اي شي كان يجب ان
يكون مغايرا للمحرك له من ذلك الحد الى جهه اخرى تخالفها ولا شك ان الموصل الى الحد يكون موجودا
حال الوصول اليه ضروره كونه عله الوصول والوصول اي الوجود والسبب المقتضي للحركه
من ذلك الحد الى الجهه المخالفه في الجهه لا يجامع وجوده وجود السبب الموصل الى الحد الاول فهو
حادث بعد آن الموصليه بعديه لا تجامع القبليه لا كالبعديه الذاتيه وهذا الحادث هو آن
الوجود ايضا فبين آن الموصليه الى الحد الاول وآن اللاموصليه اليه وهو الآن الذي وجد فيه
سبب الحركه من ذلك الحد الى ما انتهت اليه الحركه الى الجهه المخالفه اما ان يكون زمان او
لا يكون فان لم يكن لزم تالي الآنات وان كان فذلك هو زمان السكون فينقطع الحركه فلا يحفظ
الزمان فالتي يحفظه هي المستديره ثم ان حدوث المحرك من ذلك الحد تستدعي وجود حركه
متصله مستمره فلو كانت مستقيمه لعاد الكلام فوجب كونها مستديره سوا كان بين الحركتين
المستقيمتين زمان سكون او لم يكن فلا حادث الا وهو متصل الى الحركات الدوريه السماويه ولهذا
لو كانت السماويات او شي منها حادثا لا مفتقر الى سماويات اخرى متحركه على الدوام حركه دوريه فيكون
هي التي كلامنا فيها فالسماويات باسرها دايمه على حاله واحده في ذواتها واعراضها العامه لكن حصل حركاتها
المختلفه اختلاف اضافات كما مر ولا يسبق هذه الحركه الدوريه الازليه حادثه لكونها ليس لها ابتدا

نيسابوري

المجلد الاول من تفسير النيسابوري ٩٠

قدس الله روحه

الفاتحه و البقره و ال عمران و النسا

هذا كتاب عديم الشبه في بنيه ... عن نظير تعبيرا او مثيلا

مطالع البحث فيه تتلى عبرا ويملأ الارض تكبيرا او تهليلا

محصل لباب الفضل حاصله محصول الافكار اهل العلم تحصيلا

كل التفاسير دون حسن غرته قد قارب الكمال الحسن تجميلا

وحيث فتحت ابوابها انزا قطوفها ذللت للناس تذليلا

شمايل العلم لاحت من شمايله ولست ارى فيها قلت تخييلا

...

زماني وهي دايمه باعتبار وبه استغنت عن العله الحادثه وحادثه باعتبار وبه كانت مستند

الحادثات فان المراد بالحادث الذي هو موضوع قولنا كل حادث فله علة حادثه هو الماهيه

التي عرض لها الحدوث والتجدد من حيث هي معروضه له والحركه ليست كذا بل هي حادثه

لذاتها بمعنى ان ماهيتها هي الحدوث التي نعني به ههنا نفس التغير واللاثبات فاذا كان

ذلك الحدوث او التجدد او التغير باي عبارة شئت ان نعبر عنه دائما لم يكن مفتقرا الى ان

يكون علته حادثه الا اذا عرض له تجدد وتغير زائد ان عليه كالحركه الحادثه بعد ان لم تكن

على ان المتصله الدائمه التي قد عرفت كيفيه تعلقها بالارادات الكليه والجزئيه وحدوث العله

الذي يفتقر اليه المعلول الحادث لا يلزم ان يكون حدوثا زائدا والا لم يصح استناد الحوادث الى

الحركه الدائمه فالحاصل ان كل واحد من المتغيرات ينتهي الى ماهيه دائمه هي نفس التغير وهي الحركه

المعبر بانها هيه تمتنع ثباتها لذاتها فلدوامها لم يكن علتها حادثه ولكونها نفس التغير صح ان تكون

عله للمتغيرات ولولاها للزم من دوام تاثير الواجب لذاته في معلوله الاول على ما سنعلم دوام

معلول معلوله وكذلك حتى لا ينتهي الامر الى الحوادث العنصريه البته وللزم من وجوب حدوث عله

كل حادث عنصري تسلسل علل ومعلولات حادثه موجوده معا لا نهايه لها وللزم من عدم اي شي

كان بعد وجوده عدم علته وعدم عله علته لذلك الى ان ينتهي الامر الى واجب الوجود لذاته فيعدم

ما يمتنع عدمه وهذه اللوازم كلها باطله ووجه لزومها قد عرفته من اصول سبق تقريرها فبوجود

الحركه المستمره لا يلزم شي من هذه الممتنعات فلولا وجود عقل او اكثر موجب لهذه الحركه لما وجدت ولا

يجوز ان يكون العقل مباشرا لهذه الحركه والا لكان له تعلق بالجسم من طريق التصرف فيه فلم يكن عقلا

بل بمعنى استناد هذه الحركه الى العقل هو انه لا يزال دايم الفيض على النفس المحركه هذه الحركه مددا الها

موته التي لا تتناهى وهي تقبل منه ذلك الفيض وتوجد تابيرا غير متناه على سبيل الوساطه

لا على سبيل المباشره التي من امتناعها فما يتعلق بالجسم لا تصدر عنه ما لا نهايه له لو انفرد

لكن يجوز ذلك اذا لم يزل مستمدا من مبدا عقلي وليس يمتنع على الاجسام الافعال الغير

المتناهي

